

السنة الثانية - العدد الخامس - شتاء 2020

كلمة العدد

الصفقة والسؤال في مقالة الأمير الحسن بن طلال

أ.د سعيد أبو علي

قراءة في رؤية الرئيس ترامب المعلنة في واشنطن دي. سي يوم 2020/1/28 والمعنونة بـ: سلام نحو الازدهار رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي

د.ناصر القدوة

القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني: من الجدار الحديدي إلى جدار الفصل العنصري

أ.د. سعيد أبو علي

باختصار؛ "الصفقة" ليست خطة سلام

المتوكل طه

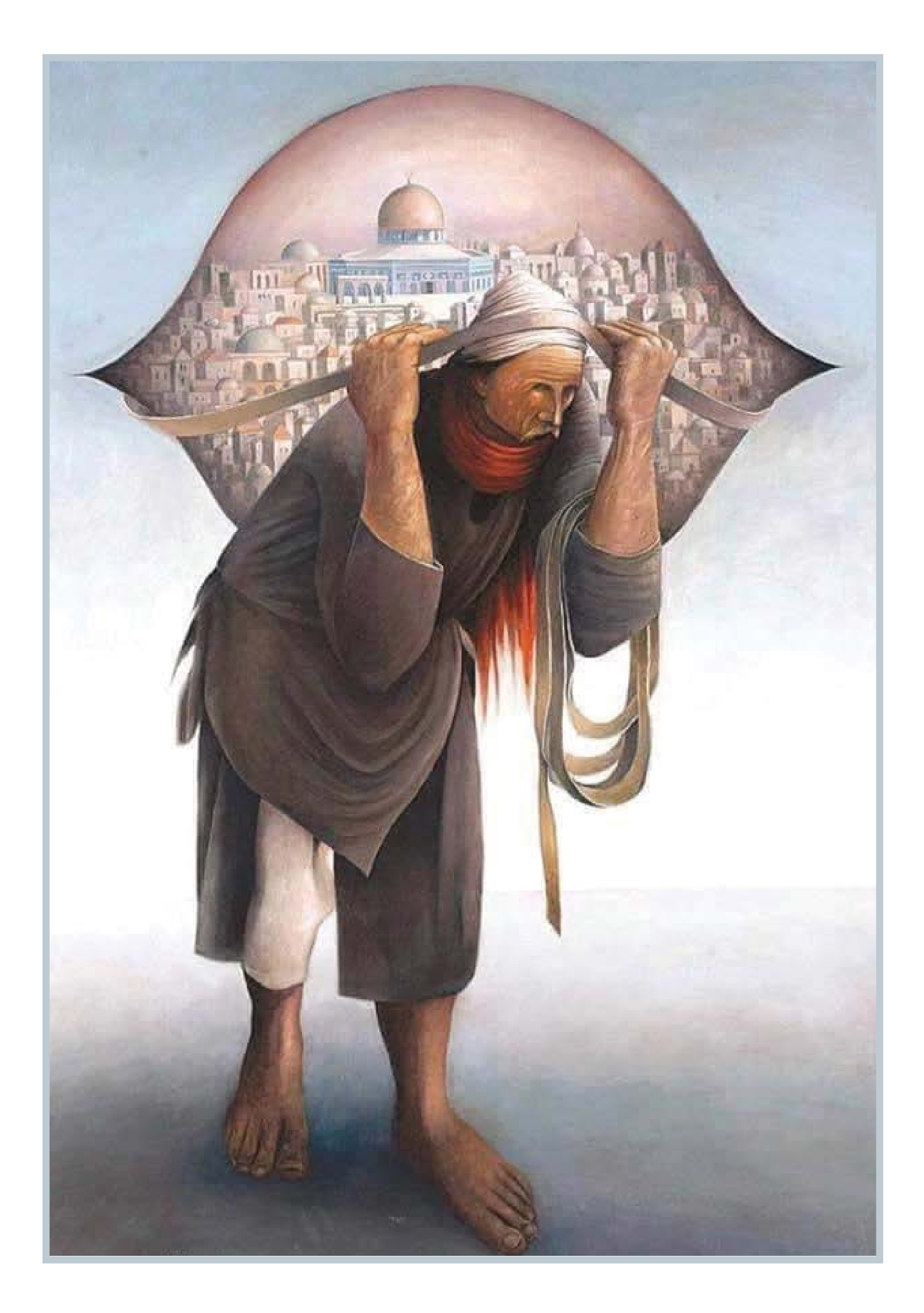
الأسرى في صفقة القرن... ازدياد عدد الجدران والابراج المسلحة

عيسى قراقع

القدس: خمسة عشر قرناً من السلام والتسامح

عزيز العصا

كتاب العدد: د. وليد سالم - منى أبو خضرة - صلاح الشميري - شريفة شوادر - معتصم الشوا
سارة سليم - د. صفاء ضاهر - رينيه باكمان - د. دعاء محمد سيف الدين طه



تحفة الفنان سليمان منصور - جمل المحامل التي لا تنسى أبداً

المقدسية
مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس
السنة الثانية – العدد الخامس - شتاء 2020

المحتويات



مركز دراسات القدس - جامعة القدس
العنوان: 4 باب الملك فيصل، البلدة القديمة
الموقع الالكتروني: www.jerusalem-studies.alquds.edu
هاتف رقم: 00972-02-6287517
فاكس رقم: 00972-02-6284920

جامعة القدس أبو ديس
صندوق البريد: جامعة القدس، الحرم الرئيس – أبو ديس، صندوق بريد 89
الموقع الالكتروني: www.alquds.edu
للاتصال بالحرم الرئيس – أبو ديس
هاتف رقم: 2756200 - 02 - 00972
فاكس رقم: 2793817 - 02 - 00972

مجلة المقدسية
تنفيذ دار أبعاد
لبنان – بيروت – شارع الحمرا الرئيسي – بناية رسامني ط7
هاتف: 751541 -1- 00961
صندوق بريد: 7179 - 113 بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: abaaddar@gmail.com

الاشتراك السنوي في المجلة

داخل لبنان:	خارج لبنان:
للأفراد: $50	للأفراد: $100
للمؤسسات: $100	للمؤسسات: $200

يضاف إليها أجور البريد

الرقم الدولي /ردمك/
Issn:27079767

الصفقة والسؤال
في مقالة الأمير الحسن بن طلال [1]

أ.د. سعيد أبو علي
المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

أخيراً أُعلنت صفقة القرن وبعد أربع سنوات من الوعود والإعداد، من التهليل والتهويل، من التهديد والوعيد، من التسريبات والمساومات من العقوبات والإكراهات، وبينما كانت تمضي قُدماً تطبيقات عديد بنودها على الأرض في إطار الحرب الأميركية- الإسرائيلية المعلنة، ليس فقط على الحقوق الفلسطينية، بل على الوجود الفلسطيني برمته وكل مكوناته، والتي سبق للجميع أن أدانها ورفضها، بينما استمر تطبيقها وتنفيذها، وخاصة ما تعلق منها بمدينة القدس أو المستعمرات الاستيطانية، مروراً بالأونروا والعقوبات المفروضة على الشعب والسلطة الفلسطينية، ووصولاً إلى الإطاحة بحل الدولتين المعبر عن الشرعية والإرادة الدولية، والعمل على تغيير المرجعيات والأسس التي ترتكز إليها القضية الفلسطينية، ومتطلبات تحقيق السلام المتمثلة في المواثيق والقوانين كما القرارات الدولية، من بدء الصراع في ظل استمرار التغيير القسري والجذري للعلاقات والواقع الميداني.

جاء الإعلان عن الصـفقة الغبية بمشـهد احتفالي اسـتعلائي في البيت الأبيض بين جانبين، هما في الحقيقة طرف واحد في الصـراع، كما الصـفقة المشـؤومة التي تستكمل وعد بلفور إعلاناً لانتصار موهوم ساحق، يتطلب إذعاناً فلسطينياً عربياً واعترافاً بالاستسلام الكامل.

إنها ذروة النكبة المسـتمرة منذ أكثر من سـبعين عاماً ومئة عام على وعد بلفور، ترسـمها بنـود الوثيقة الصـفقة المتوجـة للتحالف غير المسـبوق بـين الإدارتين الأميركية والإسـرائيلية، في إنجاز الوعد الاسـتعماري بغطرسـة المنتصـر على الحق والقيم والمبادئ والأخلاق والشرائع والمواثيق والقوانين الإنسانية والعالمية، انتصار الباطل على الحق والشر على الخير، الانتصار الممكن في التاريخ، ولكنه الزائل قطعاً.

إذ تُنكـر الصـفقة حقائق الجغرافيا والتاريخ بإنكارها وجود فلسـطين وشـعبها الأصيل، التي تراها وثيقة التزوير والأساطير، أنّها أرض الشعب اليهودي ما بين النهـر والبحر، ولم تكن يوماً فلسـطين، أنها أرض الشـعب اليهـودي كما تزعم، تاريخاً وديناً. وتكرماً منها، أي من إسرائيل تقدم تنازلاً باستعدادها تقديم جزء من أرضـها للفلسـطينيين دون حقوق أخـرى، كما جاء في وعـد بلفور حين تكون السـيادة والأمن المطلق وفق ما قررته الصفقة لإسرائيل برّاً وجوّاً وبحراً، بل وما بـين المعازل التي يقيم بها الفلسـطينيون تكرماً من إسـرائيل، وفي عمق التواجد السكاني الفلسطيني داخل تلك المعازل بالسيطرة على المجال الإلكترومغناطيسي الفلسطيني.

وكل ما يلزم لإسـرائيل وأمن إسـرائيل مـن الأرض ما بين النهـر والبحر، يجب ضـمّه على الفور لإسرائيل، سواء كانت المسـتعمرات المنتشرة في الضفة الغربية أو منطقة الأغوار الممتدة من أقصـى الشـمال إلى أقصـى الجنوب من الناحية الشرقية، فاصلاً بين فلسطين والأردن وسطواً على الأرض وعزلاً لكيان فلسطيني مجزأ لسـتة كانتونات سـكانية منفصـلة ومتصـلة بجسـور وأنفاق ستة، سجون كبيرة بمسمى "فلسطين الجديدة" يُطلق عليها مسمى دولة، بعد تفاوض مشروط

والتزامات مسبقة خلال أربع سنوات قادمة على أن تكون مرجعية تقييم التقييد بها وحدها السلطات الإسرائيلية.

أما تلك الشروط فهي:

- اعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

- الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل.

- سيطرة أمنية إسرائيلية مطلقة على ما تبقى للفلسطينيين، بما في ذلك المعابر والمياه الإقليمية لغزة.

- (المستوطنات) الإسرائيلية داخل العمق الفلسطيني تخضع للسيادة الإسرائيلية التي ستقيم شبكة مواصلات تربطها بإسرائيل.

- من حق إسرائيل الدخول والخروج متى رأت ذلك مناسباً للعمق السكاني الفلسطيني.

- لا مجال لانضمام حماس والجهاد لأي حكومة فلسطينية، مع نزع سلاح حماس والجهاد، ونزع سلاح غزة.

- تغيير المناهج الدراسية الفلسطينية لتنسجم مع الوظائف الأمنية لخدمة إسرائيل.

- وأخيراً اعتراف فلسطيني بكل بنود الخطة.

أما أهم بنود الخطة كما لخصتها دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية فهي:

قائمة المصطلحات:

أحد هذه المصطلحات: "دولة فلسطين" ويعرّفها حسب رؤيته: يشير إلى دولة في المستقبل، وهي ليست موجودة حالياً، والتي لن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات المتحدة الأميركية، إلا إذا تم تنفيذ المواصفات الواردة في هذه الرؤية، وهي مشروطة بشروط تعجيزية.

الإطار السياسي:

- يقـول النـص: للفلسـطينيين طموحات لم يتم تحقيقهـا، بما في ذلك تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة.

- المسـألة معقدة بوجود تشـابك بين صـراعين منفصـلين، نـزاع على الأرض والأمن واللاجئين بين إسـرائيل والفلسطينيين، ونزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن.

- إذا ما تم التطبيع مع الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل، فسيساهم ذلك في تحقيق حل عادل للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

حل الدولتين الواقعي:

- يُمكّن الفلسـطينيين من حكم أنفسـهم، ولكـن، لا يُمكّنهم من تهديد إسرائيل.

- القيـادة الفلسـطينية عليهـا أن تعـترف بيهوديـة الدولـة، وترفض الإرهاب بكل أشكاله، وقبول ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية لإسـرائيل وللمنطقـة، وبنـاء المؤسسـات، واختيار حـدود براغماتية، عندهـا، سـتدعم الولايـات المتحدة قيـام الدولة الفلسـطينية. (دون تحديد المدى وكيف).

المقاربة: Approach

- يقدّم نظرة على قرارات الأمم المتحدة، ويشـير إلى أن هذه القرارات لم تحلّ الصراع.

- الحقائق الحالية: يتحدث حول الحقائق الحالية والوضع الراهن الذي يعبر عن إجراءات إسرائيل غير القانونية، ويحاول شرعنتها كبديل عن قرارات الأمم المتحدة والشـرعية الدولية، وأنه لا بد من الإقرار بالواقع والتعامل معه.

الطموحات المشروعة:

- الفلسطينيون لم تكن لهم دولة قط.

- للفلسـطينيين طموحات لحكم أنفسهم، وتقرير مستقبلهم، وإسرائيل لديها الطموح لكي تكـون الوطن القومي لليهود. (مع التأكيد دائماً على الأهمية المطلقة للأمن).

الأرض، تقرير المصير، السيادة:

- (حـول الأرضـ) يقول النص: الانسـحاب من أراضٍ تمت السـيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار بأن إسـرائيل انسـحبت مـن 88 بالمئة من الأرضـ التي احتلتها وسـيطرت عليها عام 1967.

- الرؤية تتضـمن نقل أراض لإسرائيل (أي ترانسفير) بمساحة مهمة. (دون تحديد أين وكيف).

- السلام لا يتطلب اقتلاع أي أحد من العرب أو اليهود من بيته.

- (حول الشعب) تقرير المصير، يقول النص:

- سـتحاول الرؤيـة تنفيذ تقرير المصـير إلى حـد أقصـى بينما تأخذ العوامل بعين الاعتبار.

- اللاجئون: النزاع العربي- الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.

- مطلوب حـل عادل ونزيه وواقعي للاجئين الفلسـطينيين، وحل عاجل للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة.

- القدسـ: دولة إسـرائيل كانت راعيـاً جيداً للأماكن المقدسـة كما لم يفعل غيرها.

- مشـكلة غـزة: إذا توصـل الجانبـان إلى اتفاق سـلام، فـإن دولة

إسرائيل نتوقع منها تنفيذ التزامها فقط إذا: حققت السلطة سيطرة كاملة على غزة، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية، وحققت نزع سلاح شاملاً في القطاع.

رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

تأمل الولايات المتحدة أن تبدأ الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

الحدود:

- إعادة رسم الحدود برؤية القرار 242، بشكل انتقائي، ولا يوجد حدود كنقطة انطلاق لها على عام 1967.

- الأراضي التي ستعطى لدولة فلسطين ستكون في المساحة مساوية أو مقاربة لمساحة الضفة الغربية.

- لا تحتاج دولة إسرائيل لاقتلاع أية مستعمرة وستستوعب معظم المستعمرات في الأراضي الإسرائيلية المتصلة.

- 97 بالمئة من الإسرائيليين "المستوطنين" و97 بالمئة من الفلسطينيين سيكونون جزءاً من دولهم "المتصلة"، مع بقاء ثلاثة بالمئة منهم متصلون عبر "نظام نقل فعال". أي أن يبقى ثلاثة بالمئة من المستوطنين في "جيوب" داخل أرض دولة فلسطين. مع الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعي المستقبلي لهذه المستوطنات.

- الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة وغير مأهولة.

- حديث مباشر عن ضم المثلث إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وحديث عن شبكة الطرق والجسور.

- سيتم تغيير مسار الجدار ليوافق الحدود الجديدة (أي شرعنة الجدار وترسيم الحدود النهائية).

- حق الوصول إلى الأماكن المقدسة، وصندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة.

القدس:

- مقاربة هذه الرؤية، هي أن القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، ويجب جعلها سهلة الوصول للجميع.

- الأماكن المقدسة على غير القوى الأخرى التي دمرت الأماكن المقدسة، حافظت عليها إسرائيل.

- لا بدّ من استمرار الوضع الراهن، لكنه ينتقل فوراً ويقول بعدها: "الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد (أي التقسيم).

- يستعرض الموقف الأميركي: يقول إن الموقف الأميركي من القدس موقف قديم منذ أن شرّع الكونغرس قراراً حولها (علماً أن الكونغرس يسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القرار، وهذا ما حدث حتى وصول ترامب إلى السلطة، وهو متعلق فقط بهذه الإدارة).

- فيما يتعلق بالقدس: في الصفحات السابقة قال إنه سيغير مسار الجدار، لكن عندما تحدث عن القدس قال إنه يجب إبقاء الجدار مكانه، ويجب أن يخدم كحدود بين العاصمتين.

- السكان المقدسيون: أمامهم ثلاثة خيارات: (الهوية الإسرائيلية أو الجنسية والمواطنة الفلسطينية).

- العاصمة الفلسطينية خارج الجدار: يمكن للفلسطينيين أن يقيموا عاصمتهم خارج حدود القدس الشرقية اليوم. أي إعادة تحديد الحدود بناءً على جدار الضم الإسرائيلي، حيث يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من جدار الضم ويطلقون عليه القدس (أو ما يريدون) كأحياء مثل كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس.

الأمن:

– هـدف الرؤية تمكين الأطراف من معالجـة التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسـطين من عمل أكبر قدر ممكن مسـؤوليتها الأمنية بأسـرع ما يمكن في كل دولة فلسطين.

– كل دولـة تنفق كمية كبيرة من المال للدفاع عن التهديدات الخارجية. دولـة فلسـطين لا تتحمل هذا العبء لأن دول إسـرائيل سـتتحمل ذلك، ولهذا فائدة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

– عنـد توقيـع الاتفاق الإسـرائيلي- الفلسـطيني: سـوف تحتفظ دولة إسـرائيل بالمسـؤولية العليـا للأمـن في دولة فلسـطين، مـع الطموح أن الفلسـطينيين سيكونون المسؤولين عن قدر من الأمن حسب الممكن وفقاً لهذه الرؤية.

– ستعمل دولة إسرائيل بجدية لتقليص وجودها الأمني في دولة فلسطين.

– سـتعمل إسـرائيل علـى رفع قـدرة القـوات الأمنية الفلسـطينية لمنع الإرهاب، وتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن البلدين بما يقتضي أن تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح تماماً.

– وسـيكون لدولة فلسطين قوات أمن مسؤولة عن: الأمن الداخلي، ومنع الهجمات الإرهابية، وضـمان الأمن العام، تنفيذ القانون، أمن الحدود، تأمين الحماية، الكوارث الطبيعية... (يذكر كل المسـؤوليات الأمنية كما يراها ما عدا حماية المواطن الفلسطيني).

– ستطلق إسرائيل برنامجاً تجريبيّاً في جزء من الضفة الغربية لتحديد مـا إذا كانت دولة فلسـطين قادرة على الوفـاء بالمعايير الأمنية"، وعمل لجنة للمراجعـة والأمن الإقليمي. (أي على القيادة الفلسـطينية إثبات قدرتها على حماية أمن إسرائيل!).

– دولة إسـرائيل سـتحتفظ على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في

دولة فلسطين. (أي ستكون المحطة مسؤولة عن تدمير أي مكان ترى فيه تهديد، أو سلاح... الخ).

- ستحاول دولة إسرائيل الاعتماد على التكنولوجيا لتخفيف وجودها وتأثيرها.

المعابر:

- ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع الأردن ودولة فلسطين لتحسين نظام الحدود، ولكن على أساس أن كل الأشخاص والبضائع المتوجهة لدولة فلسطين عبر المعابر المعتمدة سوف تكون مراقبة من قبل دولة إسرائيل، السلاح، السلع المزدوجة الاستخدام، وأي شيء آخر يقرره.

مواصفات غزة:

- ستنفذ دولة إسرائيل التزاماتها وفق الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني فقط إذا سيطرت السلطة أو أي جسم آخر مقبول لدى إسرائيل على الوضع في القطاع، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية وأوجدت منطقة منزوعة السلاح.

- يجب إعادة الأسرى الإسرائيليين والجثامين لدى توقيع الاتفاق، وهناك شروط على حركة حماس.

- بعد هذه المواصفات وتنفيذها سيتم تنفيذ الرؤية لقطاع غزة عبر مراحل.

منطقة التجارة الحرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاق تجاري بيّن مع الولايات المتحدة: يتحدث عن استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقات مستقبلية.

الميناء والتسهيلات:

- بالرغم من أن دولة فلسطين سوف تشمل غزة، إلا أن التحديات

الأمنية بجعل بناء ميناء في غزة أمر إشكالي في المدى الزمني المنظور.

- دولة إسرائيل ستمنح تسهيلات بحرية: في ميناء حيفا وأسدود دون الإجحاف بالسيادة الإسرائيلية، نفس الأمر مع عمل تسهيلات حول طرق سريعة، ولكنها جميعاً مراقبة من دولة إسرائيل وكذلك الأمر مع ميناء العقبة!.

- احتمالات ميناء غزة ومطار غزة: بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مواصفات غزة، يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، وكذلك بناء مطار للطائرات الصغيرة.

المنطقة السياحية عند البحر الميت:

- ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة سياحية شمال البحر الميت دون الإجحاف بسيادة إسرائيل. وهذا لن يغير ترتيبات التوزيع بين الأردن وإسرائيل.

المياه والمياه العادمة:

- الأطراف تعترف بالحقوق المائية المتبادلة وتوافق على التشارك بالمصادر العابرة للحدود.

- توافق الأطراف على تركيز الاستثمار على مشاريع المياه العادمة.

الأسرى:

- الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي سوف يوفر إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية، باستثناء أولئك المدانين بالقتل أو الشروع بالقتل، وأولئك المدانين بالتآمر على ارتكاب قتل، والمواطنين الإسرائيليين.

- كل الذين يطلق سراحهم سيصبحون مواطنين في دولة فلسطين لتجنب الشك.

- مباشـرة بعد الاتفاق سـوف يشـمل الإفراج عن القصر والنساء ومن يتجاوز عمره الـ 50 عاماً، والذين قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.

- الأطراف سـوف تتفق على المرحلة الثانية حول الذين قضـوا أكثر من نصف محكوميتهم.

- أي إطلاق سراح إضافي سيكون على أساس الموافقة الإسرائيلية.

اللاجئون:

- الصراع العربي- الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطين ويهود.

- الاقتراحات التي تطالب دولة إسـرائيل بقبول اللاجئين الفلسطينيين أو التي تقدر بعشـرات مليـارات الدولارات تعويضـات للاجئين لم تكن واقعية أو ذات مصـداقية. (يضع هنا كم ساهمت الولايات المتحدة من ملايين الدولارات منذ عام 1950 حتى عام 2017).

- لا بد من إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي للاجئين الفلسطينيين حتى حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.

- موضـوع اللاجئين اليهود بما في ذلك التعويض عن الأملاك المفقودة يجب أن يتم تناوله.

- دولة إسـرائيل تستحق التعويض على تكلفة استيعاب اللاجئين اليهود من تلك الدول.

- إيجاد حل عادل وواقعي للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة بشكل منفصل عن الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي.

- الاتفـاق الفلسـطيني- الإسـرائيلي يجـب أن يوفـر نهايـة كاملة لكل المطالبات المتعلقة باللاجئين أو وضع المهجرين.

- لـن يكـون هناك حـق عودة أو اسـتيعاب أي لاجئ فلسـطيني في دولة إسرائيل.

مقاربة الأونروا وتعريفها المتعدد الأجيال الذين عظّموا مشكلة اللاجئين:

- الأشخاص الذين استقروا في أماكن دائمة لن يكونوا مؤهلين للاستقرار في مكان جديد، ويمكن لهم الحصول على التعويضات كما هو وارد في الرؤية.

- الرؤية تحدد ثلاثة خيارات للذين يريدون مكاناً دائماً للإقامة: الاستيعاب في دولة فلسطين وفقاً للمحددات الواردة، الاستيعاب المحلي في البلد المضيف وقبول خمسة آلاف لاجئ كل عام لعشر سنوات في الدول الإسلامية.

التعويضات:

- الخطة الاقتصادية ستنعكس إيجاباً على اللاجئين الموجودين في دولة فلسطين أو الذين ممكن أن يعودوا إليها، ومع ذلك سنحاول الحصول على تمويل لتعويض اللاجئين ويوضع ذلك في صندوق دولي Palestine Refugees Trust، وستتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء المعتمدين.

- حق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين: الهجرة ستكون محددة وفقاً لاتفاقات أمنية متفق عليها، وسيتم تشكيل لجنة للنظر في دخول اللاجئين من الدول التي عانت حروباً مثل سوريا.

- سرعة دخول اللاجئين من خارج الضفة الغربية وغزة سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

- لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني، فإن المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين سوف ينتهي، وسوف يتم إنهاء الأونروا، وستتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة.

أساس الدولة الفلسطينية:

- الانتقال إلى الدولة أمر مؤقت ومليء بالصعوبات، ولا بد من تنفيذ المواصفات التالية لإقامة دولة فلسطين: نظام حوكمة، أحكام حقوق

الإنســان، حمايــة حرية الأديــان، إنهــاء كل برامــج التحريض، تحقيق الســيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية بما فيها غزة، والانصياع لجميع الشروط الأخرى. وعندما يتحقق ذلك ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى للترحيب بدولة فلسطين.

- لكــن هذه الدولة لن تتمكن من الالتحاق بــأي منظمة دولية إذا كانت تلــك العضــوية تعارضــ التزاماتها بنزع الســلاح أو جــزء من الحرب السياسية والقانونية على دولة إسرائيل.

التعليم وثقافة السلام:

- إنهاء التحريض، نشــر ثقافة السلام، لجنة مشتركة، تغيير المناهج.. الخ.

العلاقة الإسرائيلية- العربية، الشراكة الإقليمية الاقتصادية:

- هــدف هــذه الرؤية أن تقوم الــدول العربية بالتعــاون الكامل مع دولة إسرائيل لما فيه صالح كل الأطراف.

- الولايات المتحدة ستشجع حكومات الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتعاون للوصول لاتفاقات دائمة.

- توسيع العلاقات الاقتصادية.. الخ.

- على الدول العربية بما فيها فلســطين أن تتوقف عن دعم أي مبادرات معاديــة لإســرائيل في الأمم المتحــدة والمنظمــات المتعمــدة الأطــراف، ومناهضة الـ BDS.

- ذلك سيخلق فرصاً جديدة لمبادرات أمنية إقليمية، ثم هجوماً شديداً على حزب الله وإيران.

- دولة إسرائيل لا تشكل تهديداً على المنطقة، ويجب إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (دولة فلسطين والأردن ودول الخليج ومصر

وإســرائيل ومن يرغب من الدول الأخرى) من أجـل مواجهة المنظمات الإرهابية وإيران.

الاعتراف المتبادل بين الدول:

- ســوف يوفر الاتفاق أمناً لكل الأطراف، وســيعترف بفلســطين كدولة للشعب الفلسطيني وإسرائيل دولة للشعب اليهودي.

- سوف ينهي الاتفاق الصراع وكل المطالبات، وسوف يطرح على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

نهاية المطالبات:

- اتفاق الســلام الفلســطيني- الإســرائيلي ســوف ينهي الصــراع بين الفلسطينيين وإسرائيل وينهي كل المطالبات بين الطرفين.

- ســوف يتم اقتراح ذلــك بقرار علــى مجلس الأمــن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

السلوك خلال المفاوضات

- سوف تتصرف الأطراف وفقاً للرؤية.

- لن تقوم دولة إســرائيل بما يلي: في الأراضــي التي لن تكون جزءاً من دولة إسرائيل لن تقوم ببناء مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة.

- ســتتوقف عن هــدم أي مبانٍ، ولا يشــمل هذا المباني غـير القانونية، والمبــاني التي تهدد الســلام كما تقدّرها دولة إســرائيل، أو العقاب بعد أي عملية إرهابية.

- المطلــوب مــن الســلطة: الامتناع عــن الالتحاق بمنظمــات دولية دون موافقة إسرائيل، بما في ذلك الجنائية الدولية، أو أي نظام قانوني آخر.

- المطلوب من الولايات المتحدة الأميركية خلال المفاوضــات العودة عن

الإجراءات التي نفذتها مؤخراً، بما فيها المساعدات والتمثيل الفلسطيني في واشنطن.. الخ.

الخارطة المفاهمية:

(الأخذ علماً بأن كل الحدود بما فيها الحدود الشرقية التي رسمتها إسرائيل على الخارطة متصلة حتى بين الضفة الغربية والأردن وهذا انتهاك للمعاهدة، وكذلك الجولان، بينما خط الحدود الإسرائيلية- اللبنانية متقطعة، أي سيحصل تعديل عليه).

إن قراءة سريعة لهذه الخطة الأميركية تكشف كم الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويتضح بأن هذه الخطة تهدف -من خلال مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية- إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وتشريع مخالفات القانون ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة.

لقد احتوت الخطة في مجملها على أكثر من 300 خرق لأحكام القانون الدولي.

وخاصة تلك المتعلقة بالقدس، حيث خالفت الخطة المذكورة تقريباً جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي في مجملها ما يعادل 20 قراراً، وبالتالي احتوت الخطة 20 جزءاً حاول فيها تشريع نحو 60 مخالفة قانونية دولية.

وفقاً لقرارات الأمم المتحدة العديدة، لا تتمتع إسرائيل بأي حقوق سيادية على القدس، والقدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وبالتالي فهي تعتبر أرضاً محتلة. إن ضم إسرائيل من جانب واحد للقدس الشرقية في عام 1967 (ومرة أخرى في عام 1980 مع إقرار القانون الأساسي) غير قانوني بشكل واضح ولم يعترف به المجتمع الدولي.

كذلك الحدود بما فيها الاستيطان والضم:

وبخصوص الضم:

- تحظر المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة (1945) ضم الأراضي واستعمالها بالقوة، وتقضي بأن "يمتنع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

وجاء "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 (1967) يشدد أيضاً على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب "ويدعو إلى"انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير". لذلك، فإن الضم من جانب واحد لأي جزء من الأرض المذكورة، يعد انتهاكاً صارخاً للحق الفلسطيني في تقرير المصير.

أما المستوطنات، فإن العديد من قرارات مجلس الأمن بما في ذلك 2334 و446 و452 و465 و471 و476، تعتبر أن المستوطنات "ليس لها أي صلاحية قانونية" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، إذ ينص البند (6) 49 من اتفاقية جنيف الرابعة: "لا يجوز لدولة الاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

كذلك بند 53 من اتفاقية جنيف 4: "يحظر أي تدمير من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لمتلكات حقيقية أو شخصية... للدولة أو للسلطات العامة الأخرى... إلا في حالة الضرورة القصوى لهذه العمليات العسكرية".

وأمام هذا الكم الكبير من الانتهاكات الجسيمة لكل المواثيق والقوانين الدولية وما تذهب إليه بنود الصفقة من عدوان يطول المبادئ والقيم والكرامة الإنسانية، كما يطول حقوق الشعب الفلسطيني الراسخة التاريخية والمشروعة أمام هذا التفرد والاستعلاء الأميركي بالنظام الدولي وما أجمعت عليه الإرادة الدولية، كانت رؤية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال تحمل في ثناياها الغضب.

السؤال النابع من حكمة ذلك الرجل ورؤيته البعيدة الثاقبة المرتكزة إلى تاريخ طويل من التجربة الثرية والخبرة المتراكمة في هذا الصراع الطويل، السؤال

المستمد من تلك الحكمة والخبرة والتجربة من الموقف الأردني القومي الأصيل يعبّر عنه في مقالة له نشرت على موقع project syndicate عنوانٌ يختصر المسألة، إذ يقول: أين سيكون العالم بالنسبة للفلسطينيين؟.

ونقتبس فيما يأتي من رؤية سموّه ما يسلط ضوءاً على طبيعة الصفقة، وصولاً لاستخلاص السؤال، إذ يقول سموّه: لربما ليس من المستغرب بأن تتصف اتفاقية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين التي أطلقتها الإدارة الأميركية بسمات "الصفقة العقارية". إن "صفقة القرن" المقترحة تخلو من أي عناصر للحل الناجح للنزاع، بما في ذلك التحدث والاستماع، وتفضيل المصلحة العامة الأساسية، واللجوء إلى حل وسط أو التوصل إلى حل مشترك يمكن للأغلبية تأييده. إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه في هذه الصفقة نظراً لغياب أهم الشركاء عن الحوار والذين تم إرغامهم على التغيب عن المكان بسبب مطالب مستحيلة.

إنني أستذكر مقالاً كتبه روبرت فيسك في حزيران (يونيو) 2018، بُعَيد تعليق جاريد كوشنر "إن البحث عن السلام هو أنبل ما يمكن للإنسانية السعي إليه"، تساءل فيه، وهو محق في هذا التساؤل، إنه "بعد ثلاث حروب بين العرب وإسرائيل، وعشرات الآلاف من القتلى الفلسطينيين وملايين اللاجئين، هل يعتقد كوشنر حقاً بأن الفلسطينيين سيرضون بالمال فقط؟".

المتشائم والساخر بيننا قد يتفق مع كريس دويل، مدير المجلس العربي- البريطاني للتفاهم، حين قال بأن "..السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو تجميلي فقط." ويؤكد ذلك أفعال سابقة قامت بها الإدارة الأميركية مثل الموافقة على بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ووقف الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تدعم اللاجئين الفلسطينيين. -وهنا أقتبس مقولة لارا فريدمان، رئيسة مؤسسة السلام الشرق أوسطي: "إنه من الواضح جداً بأن الهدف الرئيسي لسياسة الإدارة الأميركية هو إزاحة اللاجئين الفلسطينيين كقضية من خلال محو وجودهم."- وأضيف: الفلسطينيين ككل وفلسطين ككيان فاعل. وتتابع لارا فريدمان قائلة: "هذا لن يجعل السلام سهلاً، بل سيجعله أكثر صعوبة".

إن هذه الصــفقة تتجــاوز اعتبارات القانون الــدولي والعديد من قرارات مجلس الأمــن، وتوحــي بأنه يمكن للفلســطينيين الموافقــة على مبادلة أراضــيهم الأكثر خصــوبة وإنتاجــاً مقابل الصــحراء، في إطــار "قرص جبنة غودي" التي تتصــل مع بعضــها البعض من خلال جســور وأنفاق ومحاطة بشــكل شــبه كامل بأراضٍ إسرائيلية سيادية، يمثل إهانة لكرامتهم الإنسانية، ناهيك عن آمالهم وتطلعاتهم نحــو المســتقبل. كمــا أنني على ثقة بــأن الخوف على مصــير القدس والحقوق التاريخية المتعلقة بالســيادة على الأماكن المقدســة، هو أمر يهم كل المســلمين في أرجاء العالم.

وبعــد اســتعراض ســموه لعديد مــن الــرؤى والمحطات في هــذا الصــراع الممتد وطروحــات أو مشــاريع معالجته بما يلبــي الحقوق والطموحات ويحقق الســلام والعيش المشترك في كنف الحقوق المتساوية لاتباع الديانات الثلاث وحفظ الكرامة الإنسانية التامة، يستخلص الوصول إلى خيبة الأمل ويقول: لا يزال الهدف الذي نرنو إليه أبعد من أي وقت مضى. وعندما يقول جاريد كوشنر في عام 2018: "في بعض الأحيان يتعين عليك أن تكسر الأشياء عمداً في سبيل الوصول إلى الهدف." فإن ذلك يعكس بشكل مرعب غياب الفهم الصحيح للأوضاع، كما أنه يؤدي إلى تقويض جميع المحاولات الرامية إلى جلب الاستقرار لهذه المنطقة المضطربة.

في الأســبوع الماضــي سمعنا إحدى الناجين من محرقة أوشــويتز تدلي بشهادتها متسائلة: أين كان العالم؟... ولا يسعني إلا أن أتساءل: أين سيكون العالم بالنسبة لأشقائنا الفلسطينيين في القادم من الأسابيع والشهور؟

كان ذلك ســؤال الأمير الحســن المعبّر عن قلق، والموجّه لدعوة تخاطب الضــمير وتقييم المسؤولية.

ومــع ســموّه وبعد كل ما تقدم، تتســاءل المقدســية: أين ســيكون العالم بالنســبة للفلسطينيين؟



قراءة في رؤية الرئيس ترامب المعلنة في واشنطن دي. سي يوم 28/ 1/ 2020 والمعنونة بـ:

سلام نحو الازدهار
رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي(1)

د.ناصر القدوة

في الثامن والعشرين من كانون الأول/ يناير 2020، وفي حفل بالبيت الأبيض بالعاصمة الأميركية واشنطن دي.سي، كشف الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) وإلى جانبه رئيس وزراء إسرائيل (بنيامين نتنياهو) عمّا اعتاد لفترة طويلة سابقاً على تسميته (صفقة القرن)، ولكن تم طرحها تحت عنوان:

سلام نحو الازدهار – رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولا بدّ من القول هنا إنّ الترجمة قد لا تكون دقيقة، فمثلاً في العنوان: النّص الإنكليزي يستخدم صيغة المفرد people مع أن الحديث يفترض أنّه يتعلق بالشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

(1) قدمت هذه القراءة في ندوة سياسية في متحف ياسر عرفات في 3/ 2/ 2020. وللتمييز بين ما ورد في الرؤية وبين الملاحظات تم اعتماد "الخط المائل" عند إيراد مقتطفات أو نصوص من رؤية ترامب. بينما وردت الملاحظات والاستنتاجات مكتوبة بخط عادي. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنّ الترجمة ليست رسمية، ولأن النص الأصلي باللغة الإنكليزية كتب بطريقة تحتمل أكثر من تفسير أو أنها كتبت بصيغ غير محددة وقاطعة في بعض الأحيان.

وتشتمل رؤية ترامب على جزأين وملاحق، الجزء الأول: إطار سياسي يتكون من 39 صفحة تضم 22 قسماً. والثاني: إطار اقتصادي من 38 صفحة، ثم خرائط مفاهيمية وملاحق أخرى طويلة.

وفيما يلي قراءة أولية لهذه الرؤية:

نلاحظ أنّ التسمية لم تعد صفقة، أصبحت الآن رؤية. وهي لا تقدم مشروع حل نهائي بخطوات واضحة ضمن جداول زمنية مفهومة، بغض النظر عن فهمنا لجوهرها المنحرف.

كنت قد أشرت في ندوة عقدت في متحف ياسر عرفات في 7/ 5/ 2019 إلى ما يتأكد لنا الآن: لا توجد صفقة، لا توجد خطة سلام، لا يوجد مقترح لحل النزاع، إنما هناك سياسة أميركية شرق أوسطية تجلت في مجموعة من المواقف والإجراءات، رأينا معظمها منفذاً على أرض الواقع مثل رفض تأييد حل الدولتين، محاولة شرعنة المستعمرات، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، محاربة الأونروا، إنهاء التمثيل الفلسطيني في الولايات المتحدة وقطع المساعدات.

حينها قلنا إننا لا نحتاج لرؤية الصفقة وإنها ستكون منسجمة مع السياسات. كنا مصيبين جزئياً فقط، لأن ما رأيناه جاء منسجماً نعم ولكنه أسوأ، كما سنرى. سأقدم فيما يلي قراءة، ليست بهدف النقاش أو التفاوض فهذا غير ممكن، وإنما بهدف معرفة التفاصيل وشرحها لأهلنا وأصدقائنا وإظهار مدى بشاعة النصوص:

يرد في قائمة المصطلحات تعريف لدولة فلسطين كالتالي:

- دولة فلسطين... عبر كل الرؤية، مصطلح دولة فلسطين يشير إلى دولة في المستقبل، ليست موجودة حالياً، ولن يمكن أن يتم الاعتراف بها من طرف الولايات المتحدة فقط إلا إذا تم تنفيذ المواصفات الموجودة في هذه الرؤية.

الجزء الأول: الإطار السياسي

القسم الأول بعنوان: **مقدمة** وتشمل خمسة مواضيع: الموضوع الأول خلفية: تشير الرؤية إلى أنّ: للفلسطينيين طموحات لم يتم تحقيقها، بما في ذلك تقرير المصير، تحسين مستوى



المعيشة..." وتتحدث عن أنّ "المشكلة معقدة لأن هناك تشابكاً بين صراعين منفصلين: نزاع على الأرض، والأمن واللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين، ونزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على الأماكن ذات الأهمية الدينية. ونلاحظ أنّ هذا الطرح يعتبر أنّه ليس هناك قضية وحقوق وظلم تاريخي.

وفي الخلفية أيضاً: نحن نعتقد أنه إذ قام مزيد من الدول العربية والإسلامية بتطبيع علاقاتهم مع إسرائيل فسوف يساعد هذا في تحقيق حل عادل ومعقول للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

الموضوع الثاني: أوسلو. في هذا الموضوع تقدم الرؤية مفهوماً غريباً، ويتم إيراد اقتباس لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحق رابين) خارج السياق. ولا يوجد أي ذكر لماذا قتل وكيف؟.

الموضوع الثالث: حل دولتين واقعي.

وفقاً للرؤية: هذا الحل الواقع" يُمكّن الفلسطينيين من حكم أنفسهم ولكن لا يُمكّنهم من تهديد إسرائيل." وتشترط الرؤية على القيادة الفلسطينية أن تعترف بيهودية الدولة، وأن ترفض الإرهاب بجميع أشكاله، وأن تقبل ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وللمنطقة، وأن تقوم ببناء مؤسسات واختيار حلول براغماتية. عندها ستدعم الولايات المتحدة قيام الدولة الفلسطينية. وهنا لا توضح الرؤية متى وكيف يتم ذلك؟

الموضوع الرابع يتحدث عن فُرص للتعاون الإقليمي" والخامس يتناول "رؤية اقتصادية لمستقبل زاهر".

القسم الثاني: المقاربة

ويشمل المواضيع التّالية:

أولاً: مراجعة لجهود الأمم المتحدة وقراراتها. وهذه المراجعة تحتوي هجوماً عاماً على القرارات والجهود، واستنتاجاً بأن: هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع.

وهذا صحيح، ولكن السبب هو رفض إسرائيل وحماية الولايات المتحدة الأميركية لها.

وهذه الصيغة الجديدة في الرؤية "لم ولن" تمثل عملياً رفضاً للقانون الدولي ولقواعد العمل الدولي.

ثانياً: الحقائق الحالية: تتطرق الرؤية إلى ما سمّته الحقائق الحالية. وأرى أن هذا هو الموضوع الجوهري الذي يريده أصحاب الرؤية: الإقرار بالواقع القائم وإجراءات إسرائيل غير القانونية ومحاولة شرعنتها كبديل عن الشرعية الدولية والقانون الدولي.

ثالثاً: الطموحات المشروعة للأطراف

تبدأ الرؤية بالقول: الفلسطينيون لم يكن لديهم قط دولة. وهنا أقول إنّ هذه هي المظلمة التاريخية، وكأن إسرائيل كانت من القدم، أين قرار التقسيم 181؟

ثم تتحدث الرؤية عن أنّ: الفلسطينيون لديهم طموح ليحكموا أنفسهم ويقرروا مستقبلهم. وإسرائيل لديها الطموح لكي تكون الوطن القومي لليهود.

رابعاً: الأهمية المطلقة للأمن: سيتم تناول هذا لاحقاً.

خامساً: الأرض، حق تقرير المصير والسيادة.

تعتبر الرؤية أنّ: الانسحاب من أراضٍ تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التاريخ. يجب الإقرار أن إسرائيل انسحبت من 88 بالمئة من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عام 1967 – الرؤية تتضمن نقل أراضٍ لإسرائيل بمساحة مهمة من دولة إسرائيل. أراضٍ لإسرائيل مطالب قانونية وتاريخية مشروعة تجاهها والتي هي جزء من وطن الآباء للشعب اليهودي.

يعني ذلك أنّه لا توجد أرض فلسطينية. ولا تقسيم ولا قرار 181 الذي قسم فلسطين إلى دولتين وقدس دولية.

وتواصل الرؤية: السلام لا يتطلب اقتلاع أي أحد عرب أو يهود من بيوتهم وتقرير المصير هو للأمم. ستحاول الرؤية تنفيذ تقرير المصير بحد أقصى، بينما تأخذ العوامل ذات الصلة بعين الاعتبار.

وهذا يفترض أنّه لا يوجد شعب فلسطيني له حق تقرير المصير، أي إنهم يسقطون حق



تقرير المصير، ولا يوجد أرض فلسطينية، أو أرض لدولة فلسطين.

سادساً: اللاجئون

ما تقدمه الرؤية هنا هو أنّ: النزاع العربي – الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينية ويهودية. مطلوب حل عادل ونزيه وواقعي للاجئين الفلسطينيين وحل عادل للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة.

سابعاً: القدس

تعتبر الرؤية أنّ: دولة إسرائيل كانت راعياً جيداً للأماكن المقدسة. ليس كما غيرها.

طبعاً هذا كلام فارغ في ضوء الانتهاكات والاعتداءات اليومية على المساجد والكنائس وإحراق المسجد الأقصى والحفريات... الخ.

ثامناً: مشكلة غزة

إذا توصل الجانبان لاتفاق سلام، فإن دولة إسرائيل يتوقع منها أن تنفذ التزامها فقط إذا حققت السلطة سيطرة كاملة على غزة ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية وحققت نزع سلاح شامل في القطاع.

تاسعاً: المساعدة الدولية: وفقاً للرؤية: الدول التي تبرعت تريد أن تتناقص مساعداتها تدريجيّاً...

القسم الثالث: رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

الرؤية تطرح: أمل الولايات المتحدة أن تبدأ الدول العربية فوراً تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

القسم الرابع: الحدود

تدعو الرؤية إلى إعادة رسم الحدود بروح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بطريقة تحقق... وهنا تورد الرؤية تسعة بنود تتعلق بشروط لإعادة رسم الحدود، أولها تلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الرؤية لا تحدد أي حدود كنقطة انطلاق.

وتقول الرؤية:

– الأراضي التي ستعطى لدولة فلسطين ستكون في المساحة مساوية (مقاربة) لمساحة الضفة الغربية. نتساءل كيف؟ ربما بإضافة مساحة منطقة المثلث.

– لا تحتاج دولة إسرائيل لاقتلاع أية مستعمرة وستستوعب معظم المستعمرات في الأرض الإسرائيلية المتواصلة.

– 97 بالمئة من الإسرائيليين (المستعمرين) سيكونون جزءاً من الأرض الإسرائيلية.

– 97 بالمئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية سيكونون جزءاً من الأرض الفلسطينية المتصلة.

هناك حديث عن جيوب على الجانبين.

– وادي الأردن سيكون تحت السيادة الإسرائيلية.

– ستكون هناك سيادة لدولة إسرائيل على المياه الإقليمية.

– الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة وغير مأهولة.

– إمكانية ضم المثلث لأراضي الدولة الفلسطينية. وهذا يعني التخلص من 200 ألف عربي إسرائيلي، هذا تطهير عرقي.

تتحدث الرؤية عن طرق وجسور... الخ.

– سيتم تغيير مسار الجدار ليتوافق مع الحدود الجديدة.

– حق الوصول للأماكن المقدسة في الدولتين.

– صندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة.

القسم الخامس: القدس

تقدم الرؤية هنا كلاماً معقولاً عن حساسية هذا الموضوع، لكن لا يؤخذ هذا بعين الاعتبار في كلّ الرؤية.



مثلاً: القدس، عبر التاريخ، كانت مثار الحروب والفتوح. ثم تخلص إلى أن: مقاربة هذه الرؤية هي الإبقاء على القدس موحدة وجعلها يمكن الوصول لها للجميع...

الجوانب الدينية لمسألة القدس

- تدعي الرؤية الفهم الثيولوجي)اللاهوتي) للأديان الثلاثة، (هذا غير أمين - على الأقل بالنسبة للإسلام. مثلاً تقول الرؤية: محمد وصل إلى جبل الهيكل/ الحرم الشريف، حيث صعد إلى السماء.

هذا غير صحيح وتحريف عن النصّ القرآني.

الأماكن المقدسة في القدس

- تعتبر الرؤية أنّه: على غير القوى السابقة التي دمرت الأماكن المقدسة حافظت عليها دولة إسرائيل.

هنا لا بد من القول إنّ هذا كذب واضح، مثلاً لم يتم أي تدمير في العهد الأردني ولا في العهد العثماني ومنذ أيام صلاح الدين.

- لا بد من استمرار الوضع القائم Status Quo.

- الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم ومع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد.

نلاحظ هنا أنّ هذا يعني عمليّاً تغيير الوضع القائم وعمل تقسيم مكاني وزماني للمسجد الأقصى.

المكانة السياسية للقدس

- في الرؤية استعراض لتطورات الموقف الأميركي/ الكونغرس والرئيس ترامب - هنا لا بد من القول إنّ آلية قانون الكونغرس تسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القانون الخاص بالقدس/ فقط ترامب فعل ذلك.

- يجب إبقاء الجدار مكانه ويجب أن (يخدم) كحدود بين عاصمتي الجهتين.

– ستبقى القدس العاصمة ذات السيادة لدولة إسرائيل.

– العاصمة ذات السيادة لدولة فلسطين ستكون خارج الجدار واسمها ALQUDS.

– لمستقبل المقدسيين الفلسطينيين أمامهم ثلاثة خيارات: أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، أو أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، أو الحفاظ على المكانة الحالية كمقيمين دائمين في إسرائيل. وعند التفكير في هذه الخيارات نجد أنها خيارات كاذبة تهدف إلى التخلص من أكثر من 140 ألف فلسطيني. فلم يأخذ الجنسية الإسرائيلية عبر السنين سوى 6 بالمئة من المقدسيين، وغالبية هذه الحالات مرتبطة بقرى قسمتها خطوط الهدنة أو بسبب إجراءات إسرائيلية.

– ستقام منطقة سياحية في عطاروت مع طرق للوصول إلى الأماكن المقدسة.

– تتحدث الرؤية عن بعض الأمور المتعلقة بالسياحة في البلدة القديمة القدس/ (معظمها) وإنشاء هيئة مشتركة بين العاصمتين Jerusalem –Alquds لتطوير السياحة.

الاعتراف بالعاصمتين

تتحدث الرؤية عن اعتراف دولي بالقدس Jerusalem عاصمة لدولة إسرائيل وAlquds عاصمة لدولة فلسطين.

القسم السادس: خطة ترامب الاقتصادية

– سوف تمكن الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني نابض بالحياة ومزدهر. تتكون من ثلاث مبادرات: الاقتصاد، الشعب، الحكومة.

نتساءل هنا كيف يمكن أن يحدث هذا في ظل هذه الرؤية؟

– إضافة إلى متطلبات التزام دولة فلسطين بكل متطلبات الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن السلام نحو الازدهار سيكون مشروطاً على: إقامة دولة فلسطين لنظام مالي... إقامة حكومة ملائمة.... إقامة نظام قانوني...



القسم السابع: الأمن

– هـدف هـذه الرؤية هـو تمكين الأطراف مـن معالجة التحديات الأمنيـة وتمكين دولة فلسطين من تحمّل أكبر قدر من مسؤولياتها الأمنية بأسرع ما يمكن في كل دولة فلسطين.

– كل دولـة تنفـق كمية كبـيرة من المال عـلى الدفاع ضـد التهديـدات الخارجية. دولة فلسـطين لن تتحمـل هذا العبء، لأن دولة إسرائيل سـوف تتحمل ذلـك. فائدة ذلك ستعود على الاقتصاد الفلسطيني.

– عند توقيع الاتفاق الإسرائيلي – الفلسـطيني، سوف تحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية العليـا للأمن لدولة فلسـطين، مع الطموح أن الفلسـطينيين سـيكونون المسـؤولين عن قدر من الأمن حسـب الممكن وفقاً لأحكام هذه الرؤية. سـتعمل دولة إسرائيل بجدية لتقليص وجودها الأمني في دولة فلسطين، ستساعد الأردن وهناك معايير أمنية.

– سـوف تعمـل دولة إسرائيـل على زيادة القدرة لـ(القوات الأمنية للسـلطة الفلسـطينية) PASF لبنـاء قدرتها في منع الإرهاب. تحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن البلدين يقتـضي:

– دولة فلسطين سوف تكون منزوعة السلاح تماماً.

– سـيكون لدى فلسـطين قـوات أمن مسـؤولة عن: الأمـن الداخلي، ومنـع الهجمات الإرهابيـة، النظـام العـام، تنفيـذ القانون، أمـن الحدود، حمايـة المسـؤولين والضيوف، الكوارث الطبيعية...

– تتحـدث الرؤيـة عـن منطقـة تجربـة pilot project وعن لجنة المراجعـة ولجنة للأمن الإقليمي.

– دولة إسرائيل سوف تحتفظ على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في دولة فلسطين، تديرها قوات الجيش الإسرائيلي وستكون حرية الوصول والحركة من وإلى محطة الإنذار المبكر مضمونة للقوات الإسرائيلية.

– ستحاول دولة إسرائيل الاعتماد على التكنولوجيا لتخفف من وجودها وتأثيرها المباشر.

القسم الثامن: المعابر (عبور الحدود)

- ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع الأردن ومصر ودولة فلسطين لتحسين نظام عبور الحدود.

- كلّ الأشخاص والبضائع الداخلة لدولة فلسطين عبر المعابر المعتمدة ستخضع للمراقبة من قبل دولة إسرائيل. السلع مزدوجة الاستخدام يجب أن يتم ضمان عدم استخدامها لصناعة السلاح.

القسم التاسع: مواصفات (معايير) غزة

- ستنفذ دولة إسرائيل التزاماتها وفق الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني فقط، إذا: السلطة أو جسم آخر مقبول لإسرائيل مسيطر على الوضع في القطاع.

- نزع سلاح حماس والجهاد وكل الميليشيات والمجموعات الإرهابية الأخرى.

- غزة منطقة منزوعة السلاح كليّاً.

- يجب إعادة الأسرى الإسرائيليين والجثامين (الرفات) عند توقيع الاتفاق.

نلاحظ هنا أن المطلوب من الجانب الفلسطيني يتم فوراً عند التوقيع، أما الجانب الآخر فله كل الوقت الذي يريده لتقرير إذا ما كان سينفذ أي التزامات مترتبة عليه وفق معاييره، وهي بالمناسبة كلها صياغات فضفاضة غير محددة وغير مؤكدة مرتبطة باشتراطات دائمة.

- تضع الرؤية شروطاً لقبول مشاركة حماس في حكومة فلسطينية، وهي معروفة تشمل: "الالتزام بالمسار السلمي مع دولة إسرائيل بتبني مبادئ الرباعية الدولية.

- بعد تطبيق هذه المواصفات (المعايير) سيتم تنفيذ الرؤية الاقتصادية في غزة عبر مراحل.

القسم العاشر: منطقة التجارة الحرة

- تتحدث الرؤية فقط عن منطقة تجارة حرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية...



القسم الحادي عشر: اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة

- استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاق تجاري.

القسم الثاني عشر: الميناء والتسهيلات

- بالرغم من أن دولة فلسطين سوف تشمل غزة، التحديات الأمنية تجعل بناء ميناء في غزة أمراً إشكاليّاً في المدى الزمني المنظور.

- دولة إسرائيل ستمنح تسهيلات بحرية في ميناءي حيفا وأسدود – السيادة الإسرائيلية، مع تسهيلات.. طرق وسرعة... الخ.

- تتحدث الرؤية عن ميناء العقبة في الأردن بنفس الطريقة.

احتمالات ميناء غزة ومطار بغزة

تتحدث الرؤية عن أنّه: بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مواصفات غزة... يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة لتطوير (ميناء غزة).. كذلك مطار للطائرات الصغيرة.

القسم الثالث عشر: المنطقة السياحية عند البحر الميت

- ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة سياحية شمال البحر الميت دون الإجحاف بسيادة إسرائيل.

- تدّعي الرؤية أنّ: هذا لن يغير ترتيبات توزيع الثروات الطبيعية للبحر الميت بين الأردن وإسرائيل. وهنا لا بد لنا من التذكير بأنّه كان ثلاثياً.

القسم الرابع عشر: المياه والمياه العادمة

- الأطراف تعترف بالحقوق المائية المتبادلة وتوافق على التشارك في المصادر العابرة للحدود. توفير مصادر جديدة.

لا بدّ من القول هنا إن المياه الفلسطينية اختفت أو (راحت).

- توافق الأطراف على تركيز الاستثمار على مشاريع معالجة المياه العادمة.

القسم الخامس عشر: الأسرى

- الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني سوف يوفر إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية باستثناء:

أولئك المدانون بالقتل أو الشروع في القتل. أولئك المدانون بالتآمر لارتكاب قتل والمواطنين الإسرائيليين.

- كل الذين يطلق سراحهم سوف يصبحون مواطنين في دولة فلسطين. لتجنب الشك."

- المرحلة الأولى مباشرة بعد الاتفاق سوف تشمل القصَّر والنساء والذين هم أكثر من 50 عاماً.

والذين قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.

- الأطراف سوف تتفق على موعد المرحلة الثانية للذين قضوا أكثر من نصف محكوميتهم.

- أي إطلاق سراح إضافي سوف يكون على أساس الموافقة الإسرائيلية.

- كل أسير سوف يوقع تعهداً..."

- لن يتم إطلاق سراح أي أحد وفقاً لهذا الجزء إذا لم تتم إعادة كل المحجوزين والجثامين الإسرائيلية لدولة إسرائيل.

معنى ذلك كلّه أنّه لن يتم إطلاق سراح أي أسير، والأسرى من القدس ومن حملة الجنسية الإسرائيلية سيبعدون عن بيوتهم وقراهم ومدنهم. ومنهم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الأسير كريم يونس.

الجزء السادس عشر: اللاجئون

- الصراع العربي - الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ولاجئين يهود.

- الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل بقبول اللاجئين الفلسطينيين أو التي



تعـد بعشرات مليارات الـدولارات تعويضات للاجئين لم تكن أبـداً واقعية أو ذات مصداقية.

- الولايات المتحدة ساهمت بــ 6, 15 مليار دولار للأونروا منذ عام 1950 وحتى 2017.

- لا بـد مـن إيجاد حل عادل، منصف وواقعي للاجئين الفلسـطينيين حتى نحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

- موضـوع اللاجئـين اليهود، بـما في ذلك التعويض عن الأمـلاك المفقودة يجب أن يتم تناوله. بالإضافة إلى أن دولة إسرائيل تسـتحق التعويض عن تكلفة استيعاب اللاجئين اليهـود مـن باقـي الـدول. حل عـادل ومنصـف وواقعـي للأمـور المتعلقـة باللاجئين اليهود ويجب أن ينفذ عبر آلية دولية مناسـبة بشـكل منفصل عـن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني.

يعني هذا مطالبة مصر واليمن والعراق وغيرها من الدول العربية بدفع التعويضات لليهود الذين تركوها والتكاليف لإسرائيل مقابل استيعابهم!!!

الرؤية تطرح أنه يجب حل مسألة اللاجئين وفقاً للخطوط التالية:

إطار عام

- الاتفـاق الفلسـطيني - الإسرائيلي يجـب أن يوفر نهاية كاملة لـكل المتطلبات المتعلقة باللاجئـين أو وضـع المهاجرين. لـن يكون هناك حـق عودة، أو اسـتيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

- مقاربة الأونروا وتعريفها المتعدد الأجيال للاجئين فاقم مشكلة اللاجئين.

- تحت كل الظروف، الأشـخاص الذين اسـتقروا في أماكن دائمـة لن يكونوا مؤهلين للاستقرار في مكان جديد ويمكن لهم الحصول على تعويضات كما هو وارد أدناه.

-الرؤية تحدد ثلاثة خيارات لأولئك الذين يريدون مكاناً دائماً للإقامة: الاسـتيعاب في دولة فلسـطين (وفقاً للمحددات الواردة)، الاستيعاب المحلي في البلد المضيف، وقبول خمسة آلاف لاجئ كل عام لعشر سنوات في الدول الإسلامية.

يعني أنّه تم إسقاط حق العودة، وسيتم توزيع خمسين ألف لاجئ فقط خلال عشر سنوات... وأين؟ في الدول الإسلامية!!!

التعويضات

– الخطة الاقتصادية ستنعكس إيجابياً على اللاجئين الموجودين في دولة فلسطين أو الذين سيحضرون إليها.

– مع ذلك سنحاول الحصول على تمويل لتعويض اللاجئين يوضع في palst. ref. trust وستتم إدارته من قبل مديرين 2 Trustees.

– حق اللاجئين الفلسطينيين للهجرة إلى دولة فلسطين سيكون محدداً وفقاً لاتفاقات أمنية يتفق عليها. سيتم تشكيل لجنة للنظر في دخول اللاجئين من دول عانت الحروب مثل سوريا.

– إضافة إلى ذلك سرعة دخول اللاجئين من خارج الضفة الغربية وغزة سوف يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

– عند توقيع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي المركز القانوني للاجئي فلسطين سوف ينتهي وسوف يتم إنهاء الأونروا.

– إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة.

القسم السابع عشر: أساس الدولة الفلسطينية

– الانتقال إلى الدولة أمر معقد ومليء بالصعوبات. نتساءل هنا لماذا فقط في حالة الدولة الفلسطينية؟

– المواصفات (المعايير) التالية لا بد منها لإقامة دولة فلسطينية:

* نظام حوكمة، أحكام حقوق الإنسان، حماية حرية الأديان.

* الأنظمة البنكية.

* إنهاء كل برامج التحريض بما في ذلك في المدارس.



* تحقق السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية ونزع السلاح فيها كلها.

المقصود هنا غزة.

* الانصياع لكل الشروط الأخرى.

– عندما يتم تحقيق كل هذه الإجراءات الولايات المتحدة ستشجع الدول الأخرى للترحيب بدولة فلسطين. دولة فلسطين لن تتمكن الدولة من الالتحاق بأي منظمة دولية إذا كانت تلك العضوية تعارض التزامها في نزع السلاح أو جزءاً من الحرب السياسية والقانونية على إسرائيل.

القسم الثامن عشر: التعليم وثقافة السلام

تتحدث الرؤية عن – ثقافة السلام – إنهاء التحريض – لجنة مشتركة.

ونلاحظ هنا عودة للقصة القديمة العقيمة.

القسم التاسع عشر: العلاقة الإسرائيلية- العربية
الشراكة الإقليمية الاقتصادية

– هدف هذه الرؤية هو أن تقوم الدول العربية بالتعاون الكامل مع دولة إسرائيل لما فيه صالح كل الدول في المنطقة.

– الولايات المتحدة سوف تشجع بقوة الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتعاون على اتفاقات سلام دائمة.

– توسيع العلاقات الاقتصادية.

– الدول العربية، بما في ذلك دولة فلسطين يجب أن تتوقف عن دعم أي مبادرات معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة والهيئات متعددة الأطراف.

– إنهاء المقاطعة ومعارضة BDS.

– فرص جديدة لمبادرات أمنية إقليمية.

– دولة فلسطين ودولة إسرائيل ستعملان معاً ضد حزب الله وإيران، وحماس إذا لم

تتقيد بالشروط والمعايير المطلوبة، وضد تنظيم الدولة الإسلامية وكل المجموعات الإرهابية الأخرى.

- دولة إسرائيل لا تشكل تهديداً للمنطقة على الإطلاق.

- المصالح المشتركة في مواجهة المنظمات الإرهابية وإيران.

- إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط تشمل: لإسرائيل، دولة فلسطين، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي ومن يرغب.

القسم العشرون: الاعتراف المتبادل بين الدول

- الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني سوف يوفر أمناً لكل الأطراف وسيعترف بدولة فلسطين كدولة للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

- الاتفاق سوف ينهي الصراع وكل المطالبات. سوف يطرح في مجلس الأمن والجمعية العامة.

القسم الحادي والعشرون: نهاية المطالبات

اتفاق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني سوف ينهي الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وينهي كل المطالبات بين الأطراف. سوف يتم اقتراح ذلك في قرار لمجلس الأمن وقرار جديد للجمعية العامة.

القسم الثاني والعشرون: السلوك خلال المفاوضات

- خلال مفاوضات السلام يتوقع من الأطراف أن تقوم بما يلي:

دولة إسرائيل

- لن تقوم بـــ:

في الأراضي التي لن تكون جزءاً من دولة إسرائيل ببناء مستعمرات جديدة. توسيع القائمة.

- توسيع الجيوب.



- هدم أي مبانٍ ولا يشمل هذا المباني غير القانونية، التي تهدد السلامة كما تقدرها دولة إسرائيل أو العقاب بعد أعمال إرهابية.

هـذا يعني عمليّاً اسـتمرار عمليات الهدم تماماً وفق ما تم ويتم باسـتمرار وفق ما تقرره سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

الفلسطينيون

على م. ت. ف والسلطة الفلسطينية:

- الامتناع عن الالتحاق بأية منظمة دون موافقة دولة إسرائيل.

- عدم القيام بأي عمل مع الجنائية الدولية.

- عـدم اتخـاذ أي إجـراء ضـد أي مواطن أميركـي أو إسرائيلي أمام الانتربـول أو أي نظام قانوني آخر عدا الإسرائيلي والأميركي.

- إنهاء رواتب الإرهابيين في سجون إسرائيل وعائلات الإرهابيين الذين قضوا. (الدفعات للأسرى والشهداء).

الولايات المتحدة

تتحـدث الرؤيـة عـن العودة عـن الإجراءات التـي اتخذتهـا الإدارة الأميركيـة مؤخراً ضد الفلسطينيين.

الجزء الثاني: الإطار الاقتصادي

المقدم في الرؤية في هذا الجانب هو ما قدم لمؤتمر البحرين الذي عقد العام الماضي، والحديث يـدور عن 50 مليـار دولار لا أحد يعلم بدقة من أين سـتأتي، ويمكن معظمها من العرب. هناك أهداف نظرية حول خلق فرص عمل وتخفيض البطالة وتخفيض نسب الفقر.

هنا لا بد من القول: بعد التجربة الفلسطينية كيف يمكن حدوث هذا من حيث المبدأ وأنت تخضع للجانب الإسرائيلي؟

ثم تتحدث الرؤية عن:

- إطلاق الإمكانات الاقتصادية.

- انفتاح الضفة الغربية وغزة. أتساءل هنا: كيف في ظل الإطار السياسي؟

- بناء الميناء. ولكن ما هو الثمن اللازم وشروطه؟

- تنمية القطاع الخاص.

- تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والاندماج.

ملاحظات بالنسبة للخارطة المفاهيمية:

- المستعمرات: 15 مستعمرة داخل الأرض التي من المفترض أن تصبح دولة فلسطين.

- الرابطة بين الضفة والقطاع، لا شيء، توجد على الخارطة خطوط متقطعة بينهما، ولا يوجد في متن نصّ الرؤية ما يشير إلى ما تم نشره مسبقاً عن نفق يربط الضفة بقطاع غزة.

- شكل دولة فلسطين المقترحة في الرؤية سخيف ومضحك.

هناك كتلتان تشكلان كارثتين... خطة إيجال آلون، ويؤخذ من الضفة الغربية ما يبدو أنه 30 بالمئة أو أكثر (تؤخذ القدس والغور والمستعمرات)، هذه ليست حدود الجدار حتى - هذه كذبة أخرى.

طبعًا بالإضافة إلى البعجتين (النتوءين) جنوب غزة في النقب- نتيجة رفض مصر القاطع لتوسيع القطاع في سيناء. ولا يعلم أحد عن البعجتين (النتوءين) شيئًا.

هناك نقطة جديرة بالاهتمام والانتباه في الخارطة المفاهيمية، وهي أن خارطة إسرائيل حُددت بحدود واضحة متصلة فيما يتعلق بالحدود مع الأردن ومع مصر، ومع سوريا بعد قضم هضبة الجولان السورية المحتلة، أما عند الحدود اللبنانية فقد رسم الخط متقطعاً، ما يُشير إلى أن إسرائيل قد تُغير ما تراه مُناسباً لها (إن استطاعت) في حدودها مع لبنان.



ما هي الاستنتاجات؟

– هذه ليست صفقة قرن، وليست صفقة صغيرة، وليست خطة سلام، وليست مبادرة لإنهاء الصراع وقطعاً ليست حل الدولتين. هذه مجموعة مواقف لليمين الإسرائيلي المتطرف بمن في ذلك المستعمرون وللمتطرفين الإنجيليين، تنسجم وتكمل المواقف السابقة للإدارة الأميركية وفقاً لسياستها الشرق أوسطية.

– النص هراء كتبه حاخامون متطرفون ومستعمرون أصحاب رؤية أيديولوجية مجنونة (أو على الأقل أثروا فيه بشكل ملموس). وتوقيت طرحه لا علاقة له بإقامة السلام في الشرق الأوسط، وإنما لاعتبارات أخرى تخص الجانبين الأميركي والإسرائيلي.

– المعنى الحقيقي لهذه الرؤية هو الانطلاق من أن كل فلسطين الانتدابية لإسرائيل (إسرائيل الكبرى) ومن إنكار وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ولكن مع محاولة إيجاد حل للسكان الفلسطينيين ضمن (داخل) إسرائيل في كيان ممزق غير سيادي يمكن للفلسطينيين أن يسمّوه دولة. بالطبع فإن نقطة الانطلاق تعني أيضاً أنه لا يوجد احتلال وأن كل الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل في القدس وفي مجال بناء المستعمرات يجب شرعنتها.

أخشى أن مثل هذه الرؤية إذا تم التعامل معها، فستقود على الأرجح، بغض النظر عن نوايا الجانب الأميركي، إلى سياسات طاردة للفلسطينيين قد تصل إلى حد محاولة التهجير القسري (الترانسفير).

– جوهر ما يسمى بالرؤية ينتهك أحكام القانون الدولي وأسس النظام الدولي متعدد الأطراف، وينتهك التوافق الدولي على أسس التسوية. ويخالف السياسات الأميركية المتعمدة حول الشرق الأوسط والاتفاقات المعقودة في إطار عملية السلام. وهي هكذا تشجع مزيداً من الانتهاكات الجسيمة وتدفع باتجاه الابتعاد عن السلام.

– الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لا تستطيع قبول الرؤية أو التفاوض على أساسها أو التعامل معها، وتأمل من جميع الأطراف الداعمة للقضية الفلسطينية الحريصة على تحقيق السلام والعدالة والحريصة على القانون الدولي وأسس النظام

العالمي أن تتخذ نفس الموقف وأن تطرح بدائل لهذه الرؤية وآليات تساعد على تحقيق التسوية.

ماذا يتوجب علينا كشعب فلسطيني عمله؟

- موقف القيادة الفلسطينية واضح للغاية بشأن رفض هذه الرؤية وهذا أمر مهم وإيجابي.

- يحتاج الأمر بالإضافة إلى ذلك إلى إستراتيجية عمل وإجراءات محددة وربما طواقم جديدة لمواجهة الوضع بشكل جدي. ونكرر في هذا المجال الاقتراحات التالية:

• العمل الجاد لاستعادة الوحدة السياسية والجغرافية.

• إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية وتحويلها لسلطة خدماتية فقط، وليس تغيير الدور الوظيفي، بل بما يشمل تحديداً إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتغيير عقيدتها وتغيير قدراتها ومهامها.

• الإعلان عن أن أي خطوة إسرائيلية لضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة سوف تعني إعلاناً رسمياً إسرائيلياً بإنهاء التسوية التفاوضية.

• تأكيد هدفنا الوطني المركزي باعتباره تحقيق الاستقلال الوطني في دولة فلسطين القائمة على حدود 1967 عاصمتها القدس، والنضال من أجل تحقيق ذلك دون تسوية تفاوضية على ضوء الموقف الإسرائيلي ومطالبة المجتمع الدولي بدعم ذلك واتخاذ خطوات محددة من أجل تحقيقه.

• نحن الشعب الفلسطيني قادرون على إنهاء الرؤية وآثارها السلبية وقادرون على الاستمرار في النضال حتى نحقق الاستقلال الوطني في دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس.



باختصار: "الصفقة" ليست خطة سلام

بقلم: المتوكل طه

يبـدو أن العُقـد التوراتيّـة والشـطحات اليهومسـيحيّة قد وجـدت لذاتها مرتعـاً خصيباً في مسـكب البيت الأبيـض، الذي راح يغـزل بتلات الخرافـات التوراتية والترجمة السياسـية للنصوص الحاخامية، صفقةً، قلّ نظيرها من حيث:

1 – أن هذه الصفقة تؤكد على الحق المزعوم والوَهْم المصنوع لليهود في كل أرض فلسـطين التاريخيـة، مـا يعني أنهـا تفتح الأبواب عـلى مصاريعها لتوفير كل الآليـات لتفريغ الأرض من سـكانها الأصليين "الشـعب الفلسـطيني"، مـا ينذر بترانسـفير مُفزع، سـتقترفه قواتُ الاحتـلال، إذا مـا توفّـر المناخ المـواتي له. ولعل "يهوديـة الدولة" هي التعبـير الأدقّ لجوهر الترانسـفير وادعـاء اليهـود لملكية فلسـطين. إذ إن هـذا المصطلح يعنـي أن الأرض "لهم"، وبالتالي فإن الحق "كان معهم" عندما اقترفوا المجازر لـِ"تطهيرها" من السكان "الطارئين"! ثـم إن هـذا يعني حقهم في "تنظيف" الأرض وتفريغها مِما بقي منهم، عداك عن أنها تغسـل أيدي العصابات الصهيونية من دم الأبرياء، وأن لا حق مسـتقبليّاً أو حاضراً لأي أحدٍ من الأغيار "الغوييم" غير اليهود.

2 – أن هذه الصفقة لا تتمتع بأي مواصفة تذكر من مواصفات أي حل سياسي، فهي موقف شخصي عقديّ اعتباطي، اكتسب أهمية ما، فقط، لأنه صدر عن رئيس الإدارة الأميركية. وهذا يعني عدم جواز أو قبول أو حتى التفكير بالتعاطي مع هذه الصفقة لأنها تفتقد إلى كل شيء بالمطلق. فضلاً عن أنها تهشّم أحكام القوانين والمعاهدات وأسس النظام الدولي والتوافقات الإقليمية والدولية لحلّ الصراع، وتنحاز بشكل أعمى كليّاً لطرف دون آخر، وتجعل هذا الطرف فوق المساءلة والقانون، ولا تلقي بالاً للقرارات الدولية والتعهّدات التي طالما ترددت في البيت الأبيض نفسه.

3 – أن هذه الصفقة تكشف عن سطوة الإدارة الأميركية في العالم وتبرز قدرتها الفظّة والفاشية على تحطيم كل البناءات التي تنهض عليها العلاقات الدولية والقوانين التي تصون الحقوق. كما نرى خفوت صوت العالم، إمّا المتطامن خوفاً أو طمعاً من أميركا، أو العاجز عن مواجهتها، ما يعني أن الضعفاء في هذا العالَم والمذبوحين منهم على مقاصل الكارتيلّات الأميركية.. سيظل دمهم يجري بين أقدام أصحاب المصالح أو الطامعين أو الخائفين أو العاجزين. وأمام كل ذلك يتقدّم سؤال حارق من جديد، أمام الشعب الفلسطيني: ماذا سنفعل وقد دَهَمَتنا هذه الصفقة المتوقعة؟

لا أدّعي أنني أمتلك الإجابة على هذا السؤال، غير أني أتفق مع القائلين على أهمية وسرعة وضرورة إنجاز الوحدة الوطنية الفعلية والحقيقية بعيداً عن المناكفات الخائبة، وإعادة النظر في المؤسسات لتصبح قادرة على حمل أثقال المرحلة، وإعادة بناء وتفعيل وإنهاض منظمة التحرير، بما يكفل عودة دور النُخب الفلسطينية من فصائل ومنظمات شعبية وإعلام وثقافة... الخ، على قاعدة الرؤية والإستراتيجية الجامعة. كما أن المواقف الفلسطينية والعربية والإسلامية الرافضة للصفقة، لا تعني شيئاً سوى الإجهاش باللغة المحنّطة والمكرورة.. ما لم تكن مشفوعة بتحويل تلك المواقف إلى سياسات ملموسة، تشكّل سدّاً مانعاً أمام طوفان الصفقة، وتعزّز الحضور الفلسطيني الفاعل والقادر على التصدّي والمرابطة والتمسك بالأهداف والتطلعات.

ولا يجوز لأحد أن يَسِم هذه الصفقة أو يعرّفها بأنها "خطة سلام"، لأن مَنْ يقرأ بنودها يكتشف بأنها وصفة للحرب وتعميق للكراهية وعتبة لمواصلة الصراع، وتغليب لطرفٍ



معتدٍ، واختلال للموازين.. لهذا، أيضاً، لا ينبغي لأيّ كان أن يقوم بتسويق هذه الصفقة الملعونة، لأن الصفقات تتم بين طرفين أو أكثر، فأين الفلسطينيون؟ إن هذه الصفقة تلغي الوجود الفلسطيني من أساسه، وتبدّد حقوقه التاريخية، وتعرّضه للفناء، وتجعله إمّا تحت نير الاحتلال وإجراءاته أو في فراغ الشتات المدوّي.

ونرى أن ترامب ونتنياهو قد تغيّا كل منهما شيئاً آخر من هذه الصفقة؛ وهو إنقاذ مصيره وإعادة انتخابه، ولم يكن في بالهِما، حسب توقيت إعلان الصفقة، سوى ذلك، باعتباره، أيضاً يؤكد على ما يؤمنان به من سياسات تستهدف إلغاء الطرف الأساس، وهو الشعب الفلسطيني، ويكرّس الوجود الغاصِب للصهيونية على الأرض، وينفي أي إمكانية لتحقيق الحدّ الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة.

أما المستوطنون، الذين ابتهجوا بخطوة ترامب هذه، فإنهم أعلنوا عن مساعيهم لجعل أعدادهم تبلغ المليون في مستوطنات الضفة، كما أعلنوا أيضاً أنهم لن يقبلوا بالصفقة لأنها تُبقي على "الغوييم" بين أحشائهم.. لهذا، فهم يلحفون على ضرورة وسرعة خلع الفلسطينيين وطردهم من بيوتهم وحقولهم، بالحرق والهدم والترهيب والتجويع.. اعتقاداً منهم بأن هذه هي "الأرض الموعودة" التي لا ينبغي أن يكون عليها سواهم! باعتبارهم ورثة الوعد الرّباني! وأن "الغوييم" يجب أن يشدّوا الرحال في الأصقاع بعيداً في المتاهات، وأمّا الذين يبقون منهم على هذه الأرض فمصيرهم أن يصبحوا عبيداً أو سقّائي ماء أو موتى تحت التراب.

إن هذا المنطق الفاشيّ الاستيطاني المستند إلى نصوص "الحِيرم" التوراتي الدمويّ، هو المناخ المناسب لتفجير الصراع المتفجّر أصلاً، أو بعثه بحدّة وعنف، بكل ما يحمله من تداعيات وضجيجٍ للكراهية والعداء والفوضى.

إن سبعة ملايين فلسطيني راسخون في أرض فلسطين التاريخية، لا يمكن لقوّة بشرية، كائنة ما كانت، أن تقتلعهم، ثانيةً، من جذورهم، ولن يخرجوا من دورهم وبيّاراتهم ومحلاتهم وأرحام أمّهاتهم، وإن نظام الأبرتهايد العنصري الإسرائيلي الذي يُمارس بأعتى الأشكال وأكثرها تطوراً على الشعب الفلسطيني، هو الوصفة الثانية الكافية لجعل الصراع دائماً ومؤبداً بين أصحاب الأرض الشرعيين وبين الطارئين المحتلّين الغاصبين. وإن سبعة ملايين

آخرين من اللاجئين، يحملون فلسطين في قلوبهم وعقولهم وأجنّات بطون زوجاتهم، إلى أن يعودوا كاملين إلى أرضهم الأولى.

إن الأدبيات التي أصّلت مدارك رئيس وزراء دولة الاحتلال، وجعلته ينتج كتابه الذي يعرّي مواقفه الحاخاميّة "مكان تحت الشمس" هي ذاتها الأدبيات التي كوّنت فكر دونالد ترامب اليمينيّ المتعجرف المتغوّل الموهوم، وهي أدبيات ترجع إلى ما اجترحه الأبيض المُستعمِر حينما اجتاح بلاد الهنود الحُمر، وأعمل فيهم إبادةً وتطهيراً، بمنتهى الساديّة والعربدة، وحقّق لنفسه كياناً نهض على أكثر من تسعين مليون جمجمة بريئة! لكنه يظلّ كياناً غاصِباً قاتلاً وطارئاً، ولن يبلغ من العراقة والشرعية والأصالة ما بلغته أحدث زيتونة تتربّع على عرشها الأبديّ في جبال فلسطين، ولن يبلغ ما بلغه بيتٌ في مدينة أو تلّة فلسطينية، وُجِد منذ آدم أو ربما قبل أن يهبط من جنّة السماء إلى جنّة الأرض فلسطين.

لقد مرّ على بلادنا غير استعمار واحتلال، لكن حضورنا المتواصل ودمنا المتدفّق قد مسح كلَّ ما كان لهم من ظلال وأوهام، وعادت البلاد طاهرة تليق بأهلها وشواهدها. وأحسب أن الاحتلال الأخير هذا، سيؤول إلى الزوال والعدم، كما آل مَنْ كانوا قَبْله من القتلة الغاصبين! هذا هو منطق الأشياء والطبيعة والتاريخ، وما علينا إلاّ أن نكون عوامل تساعد على التعجيل لإنفاذ هذه الحتميّة التي تتجلّى في الأحلام والثياب والأغاني التي لا تموت. لهذا أتمنّى أن يقوم الإسرائيليون باختصار الزمن علينا وعليهم، بمعنى أن يدركوا أن أيّ احتلال سينتهي لا محالة! فلماذا لا يوفّروا دمنا ودمهم ووقتنا ووقتهم وأوجاعنا ومآسينا.. ويعلموا أن وَهْمَهم لن يفضي إلاّ إلى تيهٍ جديد، سيذهبون إليه، إذا لم ينصتوا لصوت الحق والعدالة والمنطق السّويّ! وإذا ما سأل سائلهم، فسنقول له: أعطِنا احتلالاً واحداً، عبر كل التواريخ، ظلّ وتواصل وانتصر، أو لم يكن لعنةً تتصادى في فَم الزمان؟!



الأسرى في صفقة القرن...
ازدياد عدد الجدران والأبراج المسلحة

بقلم: عيسى قراقع

المؤامرة الأميركية – الإسرائيلية التي أعلن عنها يوم 28/ 1/ 2020 تحت ما يسمى "صفقة القرن" لا تستهدف فقط الأرض والتاريخ والجغرافيا والهوية الوطنية الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإنما أيضاً تضمنت استهدافاً واضحاً للمكانة القانونية والإنسانية والنضالية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال، وذلك بالتعاطي معهم كمجرمين وإرهابيين وقتلة ومجرد أرقام هامشية وملفات مجزأة تخضع للمساومة والابتزاز، وكأنهم أشياء لا قيمة إنسانية لها.

صفقة القرن بكل ما حملته من مخطط تصفوي للقضية الفلسطينية، وبكل ما فيها من انتهاك فظيع للقوانين الدولية والإنسانية وتجسيد واضح لدولة الاحتلال العنصرية الأبرتهايد، فإنها تستهدف بشكل جوهري الإنسان المناضل، بتجريم نضال الأسرى والشهداء والجرحى وإخضاعهم لاشتراطات ومعايير عدائية وانتقامية، ووصمهم بالقتلة والأيادي الملطخة بالدم والمساس بشرعية نضالهم المشروع ومقاومتهم للاحتلال.

إن صفقة القرن هي الناطقة باسم العقلية الإسرائيلية الفاشية وسياستها المعادية لحقوق

الأسرى وللاتفاقيات الدولية، هي غطاء لجرائم الاحتلال المتواصلة وإرهاب الدولة الرسمي بحق المعتقلين بالسجون.

إذا كانت الصفقة تريد إخفاء الشعب الفلسطيني في معازل والقضاء على ملامحهم وتطلعاتهم الوطنية، فإنها تريد إخفاء الأسرى من الحياة وقبرهم في السجون وزنازين العزل، وهي بذلك تستهدف مشروع الحرية والعدالة، الذي يمثله آلاف الأسرى والأسيرات القابعين في السجون.

تشكل صفقة القرن استكمالاً للسياسة الإسرائيلية التي برزت بشكل منهجي بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993 في التعامل مع الأسرى من خلال إملاءات وشروط ومحددات وتعهدات يخضع لها الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم في أي اتفاق أو عملية سلام، هذه الاشتراطات التي ترتبط بتهمة الأسير ومكان سكنه وانتمائه التنظيمي، مما وضع الأسرى تحت رحمة الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية، وهذا ما حوّل عملية السلام المزعومة إلى عملية قهر وعدوان لازال الأسرى يدفعون ثمنها إلى الآن.

صفقة القرن هي تطبيق عملي للممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى من اعتقالات جماعية واعتداءات يومية وممارسة التعذيب والتنكيل وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والمعيشية والصحية، إنها صفقة تبني سجناً آخر أكثر قسوة للشعب الفلسطيني وللأسرى في السجون، بل صفقة تزيد عدد الجدران والأبواب والأبراج المسلحة التي تطوق وتحكم شعبنا وأسرانا المناضلين.

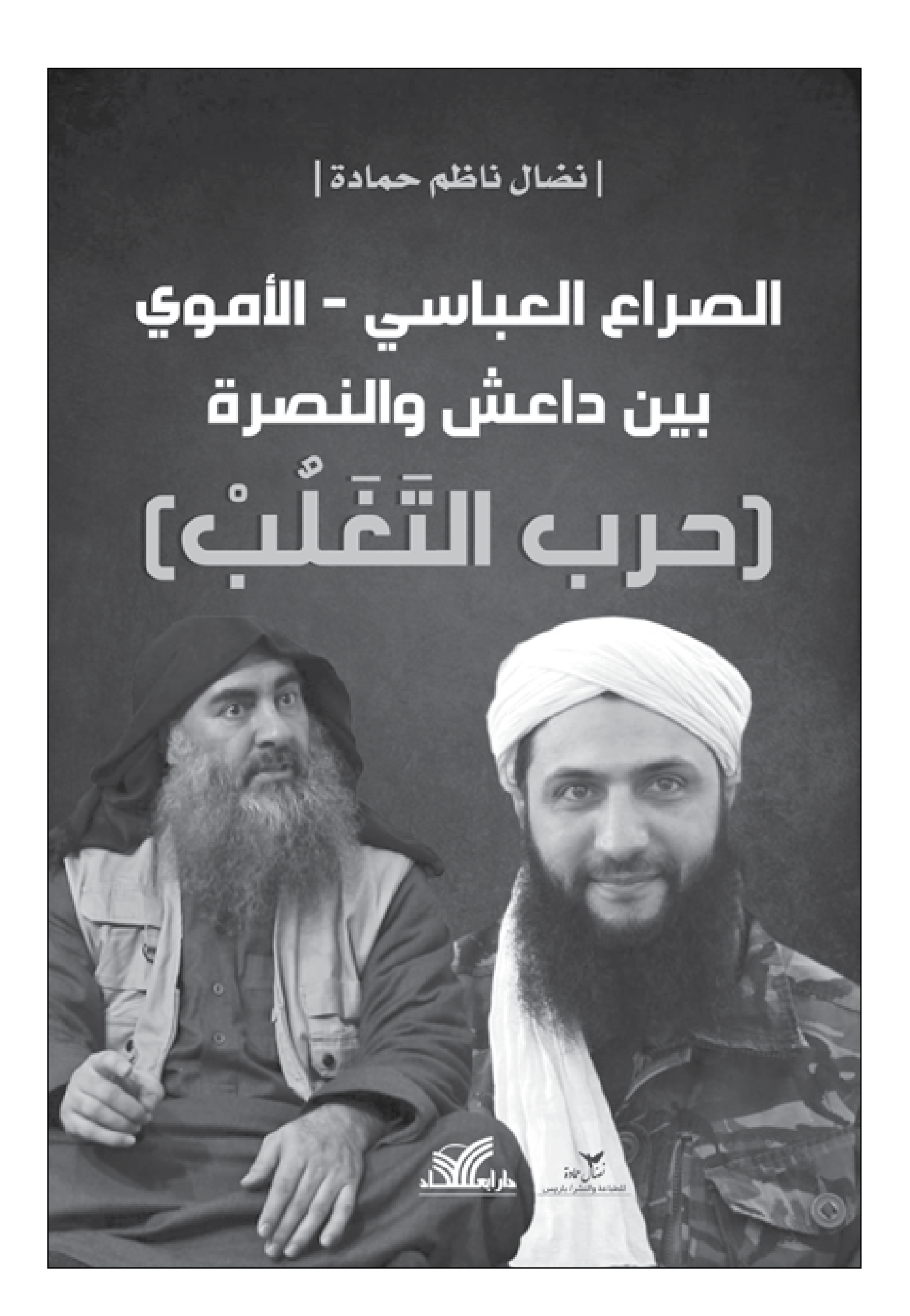
صفقة القرن التي تنهب الأرض وتفتتها وتحولها إلى هيكل عظمي بلا لحم وبلا دم هي نفسها الصفقة التي تشن حرباً على حقوق الأسرى بهدف تحويلهم إلى حطام في زمن السجن اللامتناهي في تلك المؤبدات خلف الظلمات البعيدة، وأكثر من ذلك تعطي حافزاً وتشجيعاً للاحتلال على مواصلة جرائمه وانتهاكاته بحقهم، اعتقالات إدارية، إهمال طبي، عزل انفرادي، قمع واعتداءات، تعذيب الأطفال والتنكيل بهم، هذه الصفقة أكثر من نكبة وأكبر من حرب، إنها السياج الحامي لأطول احتلال في التاريخ المعاصر ولاستعمار كولونيالي هو الأكثر طغيانا ووحشية في منطقة الشرق الأوسط.



صفقة القرن تبارك التشريعات العنصرية العدائية التي شرعها الإسرائيليون بحق الأسرى، التغذية القسرية بحق المضربين، استخدام التعذيب العنيف، هدم منازل الأسرى، احتجاز جثامين الشهداء الأسرى، عدم تقديم العلاج للمرضى، احتجاز أموال الشعب الفلسطيني بحجة إعانة عوائل الأسرى والشهداء والجرحى، اعتقال القاصرين، الاعتقال الإداري التعسفي، الأحكام الجائرة والغرامات المالية الباهظة، وفي الوقت نفسه، هذه الصفقة تشكل الحامي للمجرمين والقتلة الإسرائيليين وللمستوطنين المتطرفين الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، هي صفقة توزع النياشين على الجلادين الإسرائيليين والمجرمين اليهود.

يبدو أن الرئيس الأميركي ترامب لا يعرف من هو مروان البرغوثي ولا أحمد سعادات ولا كريم يونس، لم يسمع عن أسرى حملوا زمن السجن فوق أكتافهم وظلوا مرفوعي الرؤوس، لم يركعوا ولم يستسلموا للسجانين ولم يخضعوا يوماً إلى هيمنة المحتلين وأساليب قمعهم الوحشية، الوطن في داخلهم ليس عقاراً ولا صفقة، إنه حياة وقضية معاً، كما قال محمود درويش، هو الشوق إلى الموت من أجل أن تعيد الحق والأرض، ليس الوطن أرضاً، ولكنه الأرض والحق معاً.

الرئيس الأميركي ترامب لم يسمع أن الأسير وليد دقة قام بالرد على صفقته بعد عدة أيام فقط، إنه رد أسطوري غير متوقع، فبعد 35 عاماً في سجون الاحتلال ينجب وليد طفلته الجميلة ميلاد عن طريق تهريب النطف، ليقول وليد في رسالته: إذا كانت الصفقة تصنع الظلام لشعبي، فميلاد هي النور والحياة، وإذا كانت الصفقة هدفها الإحباط واليأس وفرض الأمر الواقع بالقوة، فميلاد هي الإرادة والأمل والمستقبل، ميلاد هي وطن الحرية القادمة، نبض الدم واللحم والنخاع والعمر المديد، وإذا كان ترامب يقيس السلام بالأموال والصفقات التجارية ويقايض الحقوق السياسية بالمشاريع الاقتصادية، فإننا نحن الأسرى نقيس السلام ما بين أجسادنا وأحلامنا بكل ما فينا من ميلاد وأرواح عنيدة.



دار أبعاد للنشر
لبنان – بيروت - شارع الحمرا الرئيسي - بناية رسامني ط7
ص.ب: 7179 - 113 بيروت - لبنان
tel: 00961 -1- 751541
E-mail: abaaddar@gmail.com



القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل

د. وليد سالم

دكتوراة فلسفة في العلاقات الدولية

مدخل

يعالج هذا البحث وضع القدس في إطار "رؤية السلام من أجل الازدهار"، والمعروفة باسم صفقة القرن، والتي أعلن عنها في البيت الأبيض بواشنطن يوم 28 كانون ثاني 2020 من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبحضور رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو.

تحلل الدراسة ما أتت عليه الخطة بشأن القدس، ثم تأتي بعد ذلك إلى تحليل انعكاسات بنود الصفقة على القدس، وعلى بقية فلسطين، وأخيراً تقترح بعض البدائل لمواجهة تداعيات صفقة القرن على القدس بشكل خاص وعلى فلسطين بشكل عام.

صفقة القرن والقدس

ضمن صفحاتها الـ 181 الصادرة عن البيت الأبيض باللغة الانجليزية، تعالج صفقة القرن موضوع القدس في قسم "المقاربة" (ص9)، وقسم "رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة: القسم الخامس (ص14-19). وفي القسمين تتعامل الصفقة مع

القـدس من منطلق ديني أساسـاً، وذلك باعتبارها مدينة مقدسـة للأديان الثلاث ولقسـم كبـير من البشرية(ص10 و ص15). وتعطي الأولوية للديـن اليهودي من وقت قيام النبي ابراهيم عليه السـلام بمحاولة ذبح ابنه اسـحق إلى أن منعه الله من فعل ذلك، وما تبعه من قيام مملكة داود قبل 3000 عام، ثم قيام الملك سليمان ببناء الهيكل الأول والذي أودع داخله الوصايـا العـشر. وبعد تدمـير الهيكل مرتين، أخرهمـا عام 70 ميلادية، راح اليهود حسـب الوثيقـة / الصفقـة يحيون ذكرى تدميره في التاسـع من آب كل عام، مردديـن عبارة "العام القادم في أورشـليم". وحسب الوثيقة فقد جاءت بعد ذلك المسيحية، فالإسلام للقدس، حيـث ذكـرت الوثيقة أهمية القدس لكلا هاتـين الديانتين، ولكنها تلـت ذلك بكيل المديح لإسرائيـل بأنها حافظت على الأماكن المقدسـة لكل الأديـان طيلة فترة حكمها للقدس منذ عـام 1967، فيما كانوا السـابقون لحكم إسرائيـل يقومون بتدمير الأماكن المقدسـة للأديان الأخرى (ص16).

وبعـد ذلك تشـير الوثيقة الى ضرورة إبقاء القدس بدون تقسـيم، وأن هـذا الموقف يعكس رأي كل الإدارات الأمريكيـة السـابقة، كـما ينعكس في قانون القـدس العاصمة الذي أقره الكونغرس عام 1995(ص16).

تشرعـن الوثيقة / الصفقة إبقاء القدس ضمن حدود جدار الفصل العنصري غير مقسـمة وخاضعة خضوعاً تاماً للسـيطرة الاسرائيلية، فيما تخرج من القدس مناطق سبق أن ضمتها إليهـا والمكونـة من كتلتين غير متواصلتـين جغرافيا: الكتلة الأولى: هي كفر عقب وسـمير أميـس ومخيم قلنديـا وقرية قلنديا القريبة على مدينة رام الله، والكتلـة الثانية: هي كتلة مخيم شـعفاط وضاحية السلام ورأس خميس وأقسام من عناتا القريبة نسبيا لأبو ديس والعيزرية وهمـا مناطـق ب حسـب تقسـيمات اتفـاق أوسـلو2 لعـام1995، والتـي تعنـي خضوعهما للسـلطة الوطنية الفلسـطينية في الشـؤون المدنية وخضوعهما لإسرائيل فيما يتعلق بالشؤون العسـكرية. وتشـمل هذه المناطق 120 الى 140 ألف مواطن فلسـطيني يسـاوون أقل بقليل نصـف فلسـطينيي القدس الشرقية الواقعة تحت السـيطرة الإسرائيليـة الكاملة والذين بلغ عددهم زهاء 926 ,284 نسمة في منتصف عام 2018 حسب إحصائيات الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء (كتاب القدس الإحصائي، 2019، ص27). ويعني ذلك أنه سـيبقى في



القـدس المضمومـة قسراً إلى إسرائيـل ما بين 144 و 164 ألفاً من الفلسـطينيين فقط، مقابل 335 , 225 مسـتوطناً استعمارياً إسرائيلياً يقيمون في نفس المنطقة (نفس المصدر، ص175). أيّ سـيصبح الفلسـطينيون أقلية سـكانية في الجزء المضموم من القدس إلى إسرائيل حسب الصفقة.

تتضمن الصفقة فكرة إقامة عاصمة فلسـطينية تسمى القدس (ص17) في كتلتي كفر عقب ومخيـم شـعفاط غير المتواصلتـين جغرافياً مضافاً لهـما أبو ديس، وحيـث أن الأخيرة تخضع للسـلطة الأمنية الإسرائيلية العليا، فإن ذلك يعني أن ما سـيضم إليها من كتلتي كفر عقب ومخيم شـعفاط سيخضعان لنفس السـلطة العليا، وقد أكدت صفقة القرن من جهة أخرى أيضاً أن السـلطة الأمنية العليا سـتبقى بيد إسرائيل على كل المناطق التي ستحول إلى الدولة الفلسـطينية، وبذلـك فإن الصفقة تعني إلغـاء المنطقة أ الواردة في اتفاق أوسـلو 2 بوصفها منطقـة تخضـع للسـيطرة الأمنيـة والمدنية الفلسـطينية في آن معـاً، وفي هذا الإطار سـتكون السـفارة الأمريكية التي وعدت الصفقة بإنشـائها في مناطق القدس التي ستحال لفلسطين خاضعة أيضاً للحماية الأمنية الإسرائيلية .

فيـما يتعلق بمفهـوم الصفقة لماهية القدس، فإنها بموافقتها في أجزاء أخـرى منها على ضم كافة المسـتوطنات الاسـتعمارية إلى إسرائيل، فـإن ذلك يعني تبنيها لمفهـوم القدس الكبرى كما حددتها حكومات إسرائيل، والتي تشـمل كتلة مسـتعمرات غوش عتسـيون التي تلف محافظـة بيـت لحم وصولاً إلى مشـارف محافظة الخليل، كما تشـمل كتل مسـتوطنات معاليه أدوميـم وملحقاتهـا مثل: ميشـور أدوميم ومنطقـة إي1 المزمع البناء بها، وهـي الكتل التي تشمل مخططاتها المستقبلية فكرة توسيعها لتصل حتى البحر الميت. كما تشمل كتلة جفعات زئيـف التي تلف قرى شـمال محافظـة القدس. وإضافة لهـذه الكتل الثلاث تقـوم الحكومة الإسرائيلية بتوسـيع كتلة رابعة من المستعمرات، تشمل مستعمرات آدم وكوخاف يعقوب وبسـغوت، وهي مسـتعمرات تقـر الصفقة أيضاً بضمهـا إلى إسرائيل، مما يحـد من إمكانية التوسع المستقبلي لمحافظة رام الله.

وبالنسـبة للأماكن المقدسة الإسـلامية والمسـيحية في المدينة تثني الصفقة على دور إسرائيل

الإيجابي "كحارس للأماكن المقدسة" كما سبق ذكره، وفيما تقول ببقاء الوضع القائم في المسجد الأقصى وحائط المبكى (الأخير كان قبل عام 1948 مكاناً للصلاة لكل من اليهود والفلسطينيين وليس لليهود فقط كما هو عليه الحال اليوم)، فإنها في المقابل تنص على أن "الناس من جميع الأديان لهم حق الصلاة في الحرم الشريف/ جبل الهيكل بطريقة تحترم كلية أديانهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلاة لكل دين، والأعياد، وعوامل دينية أخرى" (ص16–17). وفي هذا الإطار تدعو الصفقة إلى تنظيم رحلات طيران من الدول العربية والإسلامية بهدف الوصول والصلاة في الأماكن المقدسة في القدس.

يسمح الاقتباس أعلاه بتقسيم الأقصى (والمسمى بجبل الهيكل في الصفقة) مكانياً وزمانياً بين المسلمين واليهود، وبالتالي يعطي مصداقية لدعوات منظمات الهيكل للسيطرة على المسجد الأقصى.

وتذكر الصفقة 31 مكاناً مقدساً في القدس منها 17 مكاناً مسيحياً و13 يهودياً و1 إسلامياً تسميه باسم الأمكنة المقدسة للمسلمين بدون تحديد أيّ اسم محدد من هذه الأمكنة. وحينما تذكر الصفقة الحرم الشريف فإنها تعتبره مكاناً مقدساً مشتركاً للمسلمين واليهود.

وتتضمن هذه اللائحة مشكلتين كبريين اثنتين إضافة لاعتبارها الحرم الشريف مكاناً مقدساً للمسلمين واليهود، وهاتان المشكلتان هما:

أولاً: أن الصفقة كما ذكر لا تأتي على إشارة لأي من الأماكن المقدسة للمسلمين سوى بعبارة عامة هي "الأماكن الإسلامية المقدسة" (ص16) وذلك بدون ذكر أي منها بالتحديد، كما أن عدد المساجد في هذه الأماكن فقط يزيد عن 40 مسجداً حسب دراسة غير منشورة بعد للدكتور حنا عيسى، كما أن الأماكن المسيحية المقدسة تزيد عن 70 وذلك وفق نفس الدراسة. يضاف لذلك مئات المعالم الإسلامية داخل المسجد الأقصى وخارجه.

وثانياً: أن الأماكن المقدسة الـ13 المذكورة لليهود ليست غالبيتها مقدسة كما ورد في دراسة لمؤسسة "عيمق شفيه" الإسرائيلية (عيمق شفيه، شباط، 2020). وتشير المؤسسة إلى المواقع التالية التي اعتبرت مقدسة في الصفقة، فيما هي ليست كذلك: التلة الفرنسية، وممر الحجاج



الـذي أقامتـه منظمة العـاد اليمينية المتطرفة في سـلوان، ونبع جيحـون وحدائق داود قرب سلوان أيضاً والتي تقوم منظمة العاد بحفريات أثرية فيهما أيضاً مع إهمال أهمية هذه المواقع للمسـيحيين أيضاً، وأضرحة الرسـل حجاي وزكريـا وملاخي في جبل الزيتـون مع أنه لا يوجد دراسـات علمية تؤكد وجود هذه الأضرحة في تلك الأماكن، ومقبرة سامبوسـكي، وكنيـس هورفـا. كما اعتبرت مقبرة جبل الزيتون مكاناً مقدسـاً لليهود وأهملت أهمية الجبل الدينية المقدسـة للمسـيحيين. يعني ذلـك أن الصفقة تحاول تزويـر التاريخ واختراع أماكن يهودية مقدسة جديدة من أجل تبرير الاستحواذ على المدينة.

وعـدا هاتـين المشـكلتين فـإن الصفقـة تطرح فتـح الأماكـن المقدسـة في القدس للسـياحة والصـلاة للمؤمنين من كل أنحاء العالم، وتعطي إسرائيـل صلاحية تنظيم ذلك، كما تطرح إشراك الأردن في تنظيـم السـياحة الإقليمية نحو القدس والأماكن المقدسـة (ص19) فيما تقسم المناطق الفلسطينية إلى أجزاء، وتعطي الأمن الإسرائيلي أولوية، وبالتالي تجعل القدس مفتوحة لكل العالم ما عدا الفلسطينيين بذريعة الأمن.

وفي مجـال الحقـوق، تطرح الصفقة نقل الـ 120 إلى 140 ألف من المقدسـيين في كتلتي كفر عقـب ومخيم شـعفاط مـن حالة الهوية المقدسـية التي ليسـت سـوى حالة "إقامـة لمواطنين أردنيـين في أرض إسرائيـل" وذلـك حسـب التعريـف الإسرائيـلي بعد ضم القـدس أرضاً إلى إسرائيـل عـام 1967 بدون ضم سـكانها إلى الأخـيرة (سـالم، 2018)، إلى حالة المقيمين الفلسـطينيين تحت ظل السـلطة الوطنية الفلسـطينية، وبالتالي يصبح لهـم الحق في الحصول على الجواز الفلسـطيني وتنزع عنهم صفة الإقامة التـي كانت تعطيها إسرائيل لهم. يتضمن هـذا التوجـه تفريغاً سـكانياً للمدينة من أجل ضـمان أغلبية يهودية في القـدس الشرقية كما سـبق ذكـره أعلاه. في المقابـل تضع الصفقـة ثلاثة خيارات أمـام الـ 144 إلى 164 ألفاً من الفلسطينيين الباقين تحت السيادة الإسرائيلية المفروضة في القدس، وهذه الخيارات هي: إما أن يحصلوا على الجواز الفلسـطيني الذي لا يعطي وضعاً أكبر من حالة الإقامة في فلسـطين نظراً لأن الصفقة لا تعطي فلسـطين وضع السـيادة على الإقليم والشـعب والحكومة، وإما أن يحافظوا على وضع الإقامة القائم، والخيار الثالث هو الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

الخيار الأخير لا تقبله غالبية المقدسيين وطنياً، كما أن من الصعب الحصول على الجنسية الإسرائيلية لمن يتقدمون بطلبات للحصول عليها، وذلك نظراً للإجراءات المعقدة والمهينة التي تشمل الفحص الأمني وشروط مثل: إتقان اللغة العبرية وإثبات الولاء. ولذلك يبقى خيار الإقامة في المدينة والذي يتعرض للمطاردة الإسرائيلية من خلال سحب الهويات لمن يقيم خارج القدس، وفرض الضرائب الباهظة، والامتناع عن توفير رخص السكن مما يجبر الأهالي للسكن خارج المدينة وبالتالي فقدان هوية الإقامة. يترتب على ذلك أن الصفقة تطرح شكلياً ثلاثة خيارات، ولكنها تلغي فعلياً خيار التجنس بالجنسية الإسرائيلية ولا تعطيه سوى لأقلية محدودة من آلاف الطلبات التي تقدم لذلك، كما تجعل الإقامة في المدينة رهن المطاردة، وبالتالي فإن خيار إسرائيل في القدس هو خيار السيطرة على أرض بدون سكان عبر الترحيل المتدرج للمقدسيين إلى خارج القدس. ويلاحظ هنا أن الصفقة تطرح خيار الإبقاء على حالة الإقامة في المدينة بصيغة ملغومة حيث نصت الوثيقة على أن قسماً من المقدسيين "يريدون الحفاظ على هوية منفصلة عن فلسطين وإسرائيل تسمح لهم بالفخر بهويتهم المميزة وتاريخهم، وهذا الخيار يجب أن يكون متاحاً لهم" (ص17). هذا وكأن سعي الفلسطينيين المقدسيين للحفاظ على وجودهم في القدس من خلال حفظ الإقامة فيها هو سعي للانفصال عن فلسطينيتهم.

أخيراً تطرح الصفقة في الجانب الاقتصادي، تطوير منطقة سياحية في عطروت بمستوى عالمي وتضم فنادق ومطاعم وحوانيت ووسائل مواصلات مريحة نحو الحرم الشريف ويساهم الأردن في تنظيم السياحة الإقليمية نحوها(ص19)، وإنشاء شركة مشتركة لتنمية البلدة القديمة من القدس بدون المساس بالسيادة الإسرائيلية عليها تقدم لها إسرائيل جزءاً من عائدات الضرائب (نفس الصفحة).

انعكاسات بنود الصفقة على القدس وفلسطين

بناءاً على ما تقدم، وبموافقتها على ضم المستوطنات الاستعمارية إلى إسرائيل، فإن الصفقة تجعل السيطرة على القدس أولاً مدخلاً لتمزيق الضفة الفلسطينية إرباً، ومنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، وذلك عبر توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس تحت



عنوان إنشاء مشروع القدس الكبرى المطروح ليصل إلى البحر الميت شرقاً، وإلى مداخل الخليل جنوباً، والى محيط رام الله شمالاً، علماً أن مخطط القدس الكبرى المستقبلي سيجعلها تصل إلى مستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس شمالاً. يعني ذلك إبقاء حدود القدس مرنة ومفتوحة للتوسع الدائم بما يلغي أيّ حدود ثابتة حتى لدولة فلسطينية بدون القدس. ويتضمن هذا المشروع أيضاً تغيير الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة عبر المشاريع المطروحة لإنشاء تلفريك وحديقة توراتية ومرافق سياحية عبرية حولها، وكذلك ربط المستعمرات الاستيطانية داخل المدينة ببعضها البعض لتضييق الخناق على الأحياء الفلسطينية تمهيداً لإجبار أقسام أوسع منها للحيل عن المدينة.

وثانياً: لا تأتي الصفقة بأية كلمة فيما يتعلق بحقوق المقدسيين في أملاكهم في القدس الغربية، وهي بالتالي تطرح حلاً لقضية لاجئي القدس عام 1948 ونازحيها لعام 1967 خارج فلسطين، وذلك تساوقاً مع نصوص الصفقة التي تدعو لحل قضية اللاجئين عبر توطينهم في الخارج بما في ذلك استيعابهم تدريجياً في دول الخليج العربي.

وثالثاً: مع فرضها للسيادة الإسرائيلية على المدينة، تنزع الصفقة الحقوق الوطنية الجماعية للمقدسيين الباقين في مدينتهم، ولا تبقي لهم ما هو أكثر من حقوق إنسانية فردية قابلة للانتزاع عبر التهجير وسحب الهويات، كما وتضعهم على شفير الترحيل. هنا يجب الإشارة أيضاً إلى إزاحة كتلتي مخيم شعفاط وكفر عقب المكتظتين بالسكان إلى خارج القدس لحل مشكلة التناسب الديمغرافي في القدس الشرقية، ومما يعني أيضاً إخراجاً للاجئي مخيمي قلنديا وشعفاط من المناطق المضمومة لإسرائيل. يضاف لذلك إهانة للمقدسيين الذين يحافظون على الإقامة في المدينة بنعتهم في نص الصفقة بإسم المقدسيين الفخورين الذين لا يريدون الارتباط مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما سبق ذكره. مع ما سيتبع ذلك من إمكانية إقفال مكاتب وكالة الغوث الدولية في المدينة.

ورابعاً: بتركيزها على الطابع الديني للصراع، وحق إسرائيل في استمرار حراسة الأماكن المقدسة، تخلق الصفقة وضعاً متفجراً في المسجد الأقصى من خلال تعزيز نشاطات منظمات جبل الهيكل الهادفة للصلاة فيه وتقسيمه مكانياً وزمانياً، عوضاً عن أن هذا التوجه يخلق

توتـراً مـع الأردن وحق الرعاية الأردنية فـوق الأماكن الدينية المقدسـة في القدس كما ورد في نصـوص اتفاقية السـلام الإسرائيلية الأردنية لعام 1994. كـما أن هذا التوجه يخلق حالة يصل بها أصحاب الديانات الثلاث في العالم الى القدس، فيما يحجر هذا الحق عن المسـلمين والمسيحيين الفلسطينيين من الضفة وغزة.

وخامسـاً: هنالك آثار أخرى، منها وأد أيّ وجود مؤسـسي فلسـطيني في القدس سواء كان سياسـياً أو تعليميـاً أو صحياً وغـير ذلك طالما هي عاصمة إسرائيل واعتقال الشـخصيات الفلسـطينية المقدسـية ومنعها من حرية الحركة والتنقل، ومنع القيام بنشاطات فلسطينية في القـدس كـما هو جار. يضاف لذلك منع الأسرى المحررين المقدسـيين مـن تلقي أموال من السـلطة الوطنية الفلسـطينية، حيث طالبت الوثيقة ضمن إحدى شروطها السلطة الوطنية الفلسطينية بأن توقف دفع مساعدات للأسرى وعائلاتهم.

خيارات وبدائل

لا تقـل صفقـة القرن عن كونها محاولة لاسـتخدام قـدرات أكبر قوة عظمـى في الكون من أجل الإجهاز على الإنجازات الفلسطينية، وإعادة القضية الفلسطينية إلى نقطة الصفر. وفي القدس يظهر هذا الاستنتاج بشكل جلي للغاية.

وفيما تحافظ فلسطين على إعترافات 141 دولة من العالم بها، وتبقى قرارات الشرعية الدولية ثابتة بشأنها، فإن هدف التحالف الأمريكي الصهيوني هو الإجهاز على فلسطين على الأرض بحيث تصبح الاعترافات والقرارات الدولية غير ذات صلة.

يترتـب عـلى ذلـك أن المعركة من أجـل القـدس لا تنفصل عـن المعركة من أجل اسـتعادة فلسـطين مجدداً على الخارطة، وهو ما يقتضي مشـاركة الكل الفلسطيني، بما يتضمن مهمات ومسؤوليات لكل فرد، حيث لم يعد أحد معفى من المسؤولية. ويشمل ذلك فعل الجاليات الفلسـطينية الموحـد في أمريكا وأوروبا وباقي دول العالم مـن أجل تغيير مواقف دول العالم والتأثير فيها، واسـتعادة اللاجئين لكرامتهم من خلال استنهاض الكفاح الجماعي من أجل حق العودة. وفعل الفلسـطينيين داخل الوطن بأشـكال كفاحية ميدانية إبداعية كإعادة بناء العراقيـب عشرات المرات، وإقامة قرى باب الشـمس والكرامة في الضفة، وكذلك فعلهم



لبناء التنمية المبنية على المجتمع المحلي مما يعزز الصمود الإيجابي الذي يبني للمستقبل وليس مجرد الصمود السلبي المستكين، إضافة لتنمية المنتجات المحلية والاستغناء عما عداها. على أن يتم تنسيق كل هذه الجهود من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الموحدة والتي تضيف إليها العمل الدبلوماسي مع المؤسسات الدولية ودول العالم، ورفع القضايا للمحاكم الدولية ومتابعتها. أيّ تحقيق التكامل بين البعد الشعبي المقاوم والتنموي وبين البعد الرسمي الدبلوماسي والقانوني. وإذا ما خططت هذه الأفعال بشكل جيد ومتراكم فإنها كفيلة بتجاوز الأزمة واستعادة فلسطين خلال عدة سنوات لا أكثر.

إحالات

-“ Peace for Prosperity: A Vision to improve the lives of the Palestinian and the Israeli Peoples” www.whitehouse.gov 28/1/ 2020.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . كتاب القدس الأحصائي السنوي 2019.

– محمود محارب. "سياسة اسرائيل تجاه الاقصى". سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات). 15 أيار 2016.

- Emek Shaveh. “ The Santification of the Antiquity Sites in the Jerusalem Section of the Peace to Prosperity Plan”. 4/2/2020.

- Walid Salem. “ Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism”. Holy Land and Palestine Studies Journal , 17:1, 2018.



أولاً: رصد للمواقف الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية حيال خطة صفقة القرن الأميركية-الإسرائيلية

الباحثون الشباب: منى أبو خضرة، صلاح الشميري، شريفة شوادر، معتصم الشول، وسارة سليم

أثار إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب لخطة صفقة القرن الأميركية – الإسرائيلية، ردود فعل متباينة من المجتمع الدولي، غير أنه من الملاحظ بعد الرفض الفلسطيني والعربي لصفقة القرن، أن المواقف الدولية باتت تتجه نحو رفض الصفقة، وفيما يلي المواقف الدولية من الصفقة:

أولاً: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية:

1- موقف منظمة التعاون الإسلامي:

جدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، عقب الإعلان عن الخطة، التزام المنظمة المبدئي ودعمها الثابت للجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، بما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، والوصول إلى سلام عادل وشامل، وشدد على أن مدينة القدس الشريف، بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967،

وأن المساس بالوضع القائم التاريخي والقانوني والسياسي لمدينة القدس يُعد انتهاكاً للمواثيق الدولية.

كما رفضت منظمة التعاون الإسلامي التي تضم 57 دولة في اجتماعها الاستثنائي، الذي انعقد في مدينة جدة – السعودية يوم 4/ 2/ 2020 "خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، معتبرة أنها "متحيّزة وتتبنى الرواية الإسرائيلية للنزاع، وتفتقر إلى أبسط عناصر العدالة وتدمر أسس تحقيق السّلام"، ودعت الأعضاء إلى عدم التعامل مع الخطة أو التعاون مع الإدارة الأميركية لتنفيذها، وشدّدت على أن "السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط كخيار إستراتيجي لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير والسيادة على المجالين الجوي والبحري".

2- موقف الأمم المتحدة:

صرح المتحدث باسم الأمم المتحدة عقب الإعلان عن الخطة أن المنظمة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية حول إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، "تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على حدود عام 1967" بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلتزم بها وأن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 4/ 2/ 2020 في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة: "إن موقفنا واضح جداً.. نحن حراس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية"، مضيفاً: "نحن ملتزمون تماماً بحل ينص على الاستناد إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وحدود العام 1967".

2-موقف الاتحاد الإفريقي:

أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي بياناً بتاريخ 4/ 2/ 2020، جدد من



خلاله تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني، في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث انتقد بشدة "صفقة القرن" لأنها أعدت "دون أي تشاور مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني" وتتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتنتهك بشكل خطير الحقوق الأساسية، كما دعا إلى "بذل جهود دولية مخلصة من أجل إيجاد حل عادل ودائم للنزاع، قائم على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين".

وقد رحب الجانب الفلسطيني بهذا البيان وشدد على أهمية صدوره كونه يأتي قبيل قمة الاتحاد الإفريقي المقررة الأحد 9/ 2/ 2020 في أديس أبابا، معتبراً أن البيان يمهد الطريق لتبني القمة الإفريقية "بياناً أو قراراً محدد الملامح يوضح رفض الصفقة من قبل دول الاتحاد الإفريقي".

بدوره، أكد الاتحاد الإفريقي في الدورة 33 للقمة الإفريقية بتاريخ 9/ 2/ 2020 في بيانه الختامي على جميع القرارات والمقررات السابقة التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، بشأن الوضع في فلسطين والرامية إلى تحقيق سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط، وكررت الدول الإفريقية تأكيدها على ضرورة "إيجاد تسوية سياسية تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 مع القدس الشرقية عاصمتها، على أساس حل الدولتين ووفقاً لقرار الأمم المتحدة 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

3- موقف الاتحاد الأوروبي:

أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيبو ريل في بيان له يوم 4/ 2/ 20202، أن "الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بالشراكة عبر الأطلسي، ويقدر كل الجهود المبذولة للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني"، موضحاً أن "الاتحاد الأوروبي يذكر بالتزامه بحل الدولتين عن طريق المفاوضات، وعلى أساس حدود عام 1967، مع مبادلة عادلة ومتساوية للأراضي، على نحو متفق عليه بين الطرفين، مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة وذات السيادة والقابلة للحياة، يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن،

واعـتراف متبـادل على النحو المنصوص عليه في قرارات اجتـماع مجلس وزراء الخارجية الأوروبيـين في تموز/ يوليو 2014"، معتبراً أن "مبادرة الولايات المتحدة كما تم تقديمها في 28/ 1/ 2020، تبتعـد عـن هـذه المعايـير المتفـق عليها دولياً"، وشـدد على أنـه "لبناء سـلام عادل ودائم، يجب حل قضايا الوضع النهائي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويشـمل ذلك بشكل خاص القضايا المتعلقة بالحدود ووضع القدس والأمن ومسـألة اللاجئـين"، حيـث دعـا "الاتحـاد الأوروبي كلا الطرفين إلى إعـادة التواصل، والامتنـاع عـن أي أعـمال أحادية تتعارض مـع القانون الدولي، والتـي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر، كما عبّر عن شـعوره بالقلق بشكل خاص من البيانات المتعلقة باحتمال ضم الأغوار وأجزاء أخرى من الضفة الغربية، موضحاً أنه وتماشـياً مع القانون الدولي وقـرارات مجلـس الأمـن الدولي ذات الصلـة، فإن الاتحـاد الأوروبي لا يعترف بسـيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ عام 1967، والخطوات تجاه الضم، إذا تم تنفيذها، لا يمكن أن تمر دون التحدي لها، كما أكد أن "الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسـية بما يتماشـى مع القانون الدولي، الذي يضمن الحقوق المتسـاوية والمقبولة للطرفين، وسـيتواصل مع الطرفين ومع الجهـات الفاعلة في المنطقة وجميع الشركاء الدوليين". وأعاد تأكيد أن "الاتحاد الأوروبي أكد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة".

ـوقد لاقى هذا الموقف ترحيباً من الجانب الفلسطيني، حيث تلقى رئيس دولة فلسطين محمـود عباس، يـوم 4/ 2/ 2020، اتصالاً هاتفيّـاً من الممثل الأعلى للاتحـاد الأوروبي، الـذي أكد له على موقف الاتحـاد الأوروبي الداعم للشرعية الدولية وحل الدولتين على أسـاس حدود العـام 1967 ومواصلـة العمل من أجل السـلام ودعم بناء المؤسسـات الفلسطينية.

فيما انتقد الاحتلال موقف الممثل الأعلى للاتحاد، حيث علقت الخارجية الإسرائيلية على بيانه بقولها "حقيقة أن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، اختار استخدام لغة التهديد تجاه إسرائيل، بعد فترة وجيزة من توليه منصبه وبعد ساعات فقط من اجتماعاته في إيران، أمر مؤسـف وغريب، وأن اتباع هذه السياسـات والسـلوك هو أفضل وسيلة لضمان تقليص دور الاتحاد الأوروبي في أي عملية".



وكشـفت الإذاعـة الإسرائيلية العامة يوم 4/ 2/ 2020 أن بعـض دول الاتحاد الأوروبي أحبطـت نـشر بيـان مشـترك من قبل جميـع الـدول الأوروبية الــ27 ضد خطـة ترامب والتحذيـر من العواقـب إذا ضمت إسرائيل غـور الأردن ومناطق أخـرى، مما أدى إلى صـدور البيان فقط باسـم وزير خارجية الاتحـاد الأوروبي جوزيبو ريـل، حيث يكفي معارضة إحدى الدول على صياغة متفق عليها حتى يتم إسقاط المقترح.

وكان ممثـل الاتحـاد الأوروبي قـد اعتبر مبـادرة الولايـات المتحدة عقـب الإعلان عنها مباشرة أنها توفر فرصة لإعادة إطلاق الجهود اللازمة أكثر من أي وقت مضى للتوصل إلى حـل تفـاوضي وقابـل للتطبيق للنـزاع الإسرائيلي – الفلسـطيني، مؤكـداً أن الاتحاد الأوروبي سـيقوم بدراسـة وتقييم المقترحات المقدمة. وسـيتم ذلك على أساس الموقف الثابـت للاتحـاد الأوروبي والتزامه الثابت والموحد بحل الدولتـين المبني على التفاوض والقابـل للحيـاة والذي يأخـذ في الاعتبار التطلعـات المشروعة لكل من الفلسـطينيين والإسرائيليين، مع احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتفق عليها دولياً.

4-موقف الأونروا:

في بيان لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حول صفقة القرن وبإنهاء عملها، اعتبرت الأونروا أن مرجعيتها تبقى دوماً الجمعية العامة بكامل هيئتها ومستندة إلى القانـون الـدولي والقرارات الدولية التـي تضمن وتحمي مكانـة ومطالب اللاجئين الفلسـطينيين، وأنـه لا نيّـة للوكالـة بإنهـاء عملها ولا بتسـليم مهامهـا لأي جهة كانت وستستمر في التواجد على الأرض، موضحة أن الدعوة لإنهاء عملها قبل معالجة جذور القضيـة وإحقاق الحقوق يـضرب بعرض الحائط آمـال ملايين اللاجئين الفلسـطينيين وهي دعوة باطلة.

ثانيا: مواقف الدول منفردة:

1- على المستوى الأوروبي:

بشـكل عام، عارضـت الصفقة معظم الدول الأوروبية بلغة تتفـادى فيها انتقاد الإدارة الأميركيـة، فيما تلقت بعض الدول الأوروبية الصفقة بشـكل إيجـابي كالمملكة المتحدة،

والـذي يفسر موقفها في ضـوء خروجها مـن الاتحـاد الأوروبي والصفقـات التجارية المحتملة مع الولايات المتحدة، وكذا بولندا والنمسا اللتين أثنتا على جهود إدارة ترامب وذهبت إلى حد القول إن الصفقة "تشـكل أساسـاً قيماً لإجراء مناقشة متعمقة بين طرفي الصراع، الإسرائيليين والفلسـطينيين. وفيما يلي عـرض موجز لمواقف الدول الأوروبية المعلنة:

موقف المملكة المتحدة:

بعـد أن اعتبرت رئاسـة الوزراء بالمملكـة المتحدة أن خطة الرئيـس الأميركي يمكن أن تكـون خطوة إيجابية، أعقب ذلك بيان لوزير الخارجيـة البريطاني، أوضح فيه أن الخطة اقتراح جاد يعكس وقتاً وجهداً كبيرين". وقال "إننا نشجعهم (الزعماء) على إعطاء هذه الخطط أهمية حقيقية ودراستها بإنصاف، واستكشاف ما إذا يمكن أن تشكل خطوة أولى على طريق العودة إلى المفاوضات". وأضاف إن "الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين هم وحدهم الذين يمكنهم تحديد ما إذا كانت هذه المقترحات تفي باحتياجات شـعبيهما".
وأكد في بيانه "إن اتفاقاً للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش سلمي يمكـن أن يفتـح آفاق المنطقـة برمّتها، وأن يمنـح الجانبين فرصة لمسـتقبل أفضل"، غير أن وزيـر الخارجيـة البريطاني أعلن بتاريـخ 30/ 1/ 2020، أن المملكة المتحدة قلقة إزاء التقاريـر حـول احتمال إقـدام إسرائيل عـلى خطوات لضم أجـزاء من الضفـة الغربية، مؤكـداً، أن أي خطـوات أحادية الجانب من هذا القبيل سـتكون مضرة للجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام، وتتناقض مع القانون الدولي، ومضيفاً إن أي خطوات لتغيـير الوضـع الراهـن لا يمكـن اتخاذهـا دون اتفاق ناجـم عن مفاوضـات بين طرفي النزاع، أي عن الفلسطينيين والإسرائيليين.

مـن جانب آخـر، وقع 133 عضواً في البرلمان البريطاني على رسـالة، طالبـوا فيها رئيس الوزراء بوريس جونسـون برفض "صفقة القرن" التي نشرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

موقف ألمانيا

دعـا وزير الخارجيـة الألماني "هايكو ماس" إلى مقاربة متوازنـة لكسر الجمود واعتبر أن



"حـل الدولتين الناتج عن التفاوض والمقبول من كلا الجانبين، فقط هو الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

موقف فرنسا

أكدت فرنسا في بيان لوزارة الخارجية: أن فرنسا ترحب بجهود الرئيس ترامب وستدرس بعناية خطة السلام التي قدمها، مؤكدة بأن حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً، ضروري لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إسبانيا

في تشـابه كبـير مـع الموقف الفرنـسي، أعلنـت وزارة الشـؤون الخارجية الإسـبانية، أن "حكومة إسـبانيا سـتدرس الاقتراح الذي قدمه الرئيس ترامـب في ضوء التزامها بحل الدولتـين، وقـرارات الأمم المتحدة والمعايـير المتفق عليها دولياً بشـأن النزاع الممتد بين إسرائيل وفلسـطين. وأضافت إن هناك حاجة ملحة لإسرائيل وفلسـطين لصفقة تأخذ في الاعتبـار تطلعات كل منهما. وإن المفاوضات المباشرة بين الطرفين يجب أن تتم بدعم ومراقبة المجتمع الدولي. وأعربت إسـبانيا عن اسـتعدادها لمواصلة العمل مع شركائها الأوروبيـين والدوليـين للتوصـل في النهاية إلى حـل عادل ودائم للـصراع بين إسرائيل وفلسطين، وهو ما سيشكل مساهمة أساسية في السلام الإقليمي. حسب بيان الوزارة.

إيطاليا:

أعربت الحكومة الايطالية عن ترحيبها بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأميركية من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ولكنها شددت على أن "حل الدولتين يظـل الأفق الأكثر عدلاً واسـتدامة" عـلى الرغم من أنه "يتطلب مسـاراً طويلاً ومعقداً لإعـادة بنـاء الثقة والاسـتعداد المتبادل للحوار بـين الطرفين الإسرائيلي والفلسـطيني. ونوهت بأنها سـتقيّم بعناية محتويات اقتراح واشـنطن، بالتنسـيق مـع الاتحاد الأوروبي وتماشـياً مـع قرارات الأمـم المتحـدة ذات الصلـة، مؤكـدة أن الحكومـة الإيطالية على الاسـتعداد لدعم عملية تفاوض، مع الأخـذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للطرفين، من أجل الإسهام في الاستقرار والأمن بمنطقة الشرق الأوسط.

إيرلندا

تبنى وزير خارجية إيرلندا موقفاً قوياً رافضاً للصفقة، حيث اعتبر بأنه "لا يمكن الوصول إلى حل ناجح للنزاع، إلا إذا تم ضم كلا الطرفين على قدم المساواة ويمكنهما العمل معاً من أجل التوصل إلى نتيجة متفق عليها. كما عبّر عن قلق عميق إزاء التعليقات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنياهو بشأن توسيع السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وعلى المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأضاف، "اسمحوا لي أن أكون واضحاً -إن ضم الأرض بالقوة محظور بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. سيكون مثل هذا الإجراء خطوة حاسمة وبعيدة عن اتفاقيات أوسلو، التي وقعها الطرفان، والتي عملت إيرلندا بلا كلل لدعمها لأكثر من 25 عاماً. وهذه المقترحات ستكون أيضاً خطوة حاسمة بعيداً عن الالتزام بحل متفق عليه بين الطرفين؛ حل يمكن أن يدعمه المجتمع الدولي ككل.

بولندا

أصدر وزير الخارجية جاسيك تشابوتوفيتش بياناً أشاد فيه بجهود إدارة الرئيس دونالد ترامب الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وقال: "لاحظت كشف النقاب عن الجزء السياسي من خطة السلام. إلى جانب مكونه الاقتصادي، وأعتقد بأنها تشكل قاعدة قيمة لمناقشة متعمقة بين طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"، آملاً أن يتم هذا الحوار قريباً وأن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق يرضي التطلعات المشروعة لكل من إسرائيل وفلسطين، وبما يتماشى مع المعايير المتفق عليها دولياً واحترام القانون الدولي. ودعا جميع الشركاء في عملية التسوية إلى التحليل البناء للأفكار المقترحة.

النمسا

رحبت النمسا بالإفراج عن الخطة الأميركية، معربة عن أملها في أن تجلب زخماً جديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط التي وصلت إلى طريق مسدود لفترة طويلة جداً. ودعت الطرفين إلى بدء المفاوضات على أساس هذه الخطة تحت قيادة الولايات المتحدة بهدف تحقيق حل الدولتين.



النرويج

أصدر وزير الخارجية النرويجي "إيني إريكسن سوريد" بياناً أكد فيه على بقاء المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها مشاركة النرويج على المدى الطويل في الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين دون تغيير، وأن الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين هي من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وأضاف إنه يجب أن تعكس أي مبادرة لإعادة تنشيط عملية السلام المعايير المتفق عليها دولياً على النحو المحدد في اتفاقيات أوسلو وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب حل قضايا الوضع النهائي المعلقة، بما في ذلك الحدود والأمن ووضع القدس ومسألة اللاجئين، من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وقال وزير الخارجية إن هذا الإطار سيظل الأساس لرئاسة النرويج لمجموعة المانحين لفلسطين (AHLC). وأكد أنه لكي يكون حل الدولتين مستداماً، يجب أن يكون وفقاً للقانون الدولي. وحذّر من اتخاذ خطوات أحادية. وقال إن أي ضم للأراضي بالقوة أمر غير مقبول ويتنافى مع القانون الدولي.

فنلندا

أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية بياناً أشارت فيه إلى أنها ستدرس مقترح الولايات المتحدة الأميركية بشأن السلام بين إسرائيل وفلسطين، وبأنها ستقوم مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بدراسة الاقتراح بعناية.

وأكدت الخارجية الفنلندية بأن فنلندا تدعم حل الدولتين الذي تم التفاوض عليه بين إسرائيل وفلسطين، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات الطرفين، وكذلك مبادئ القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. وأضاف البيان إنه من المهم أن تبقى عملية السلام في الشرق الأوسط على جدول الأعمال الدولي. وإذا كان الاقتراح الأميركي سيجلب زخماً جديداً لهذه العملية، فإنه موضع ترحيب. وأكد البيان أن أي إجراء انفرادي مخالف للقانون الدولي في هذه المرحلة سيكون له نتائج عكسية وبالتالي يجب تجنبه.

الدنمارك

اعتبر وزير الخارجية الدنماركي بأن المبادرة الأميركية لحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين، ستتم دراستها بعناية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وأنه سنبحث في كيفية مشاركة الأطراف في عملية التفاوض، وكيف ترتبط هذه المبادرة بالمعايير المتفق عليها دولياً وبالقانون الدولي، مؤكداً أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم إلا إذا تفاوض الطرفان وقبلوا شروط حل الدولتين التي ستنتج عن المفاوضات. واعتماداً على ذلك، ستكون أي مبادرة لإيجاد زخم جديد في عملية السلام في الشرق الأوسط محل ترحيب.

السويد

في تغريدة لها بعد إعلان خطة ترامب، أعلنت وزيرة الخارجية السويدية "آن ليند" بأنه يجب أن تستند أي خطة للعلاقات المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين إلى القانون الدولي، وأن تكون نتيجة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وأكدت بأن السويد والاتحاد الأوروبي يدعمون حل الدولتين مع اعتبار القدس عاصمة لكليهما. وفي تصريح لاحق للقناة الأولى السويدية اعتبرت الوزيرة أن خطة ترامب لا تتناسب مع المعايير السويدية أو الأوروبية والتي تقوم على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأضافت "إن السلام يجب أن يكون عادلاً وأن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء".

بلجيكا:

عبّر وزير الخارجية البلجيكي، فيليب غوفان، في جلسة عامة للبرلمان الفدرالي، عن موقف بلاده من صفقة القرن، حيث أكد أنها تبتعد عن التوافق الدولي، كما أدان الاستيطان، وأعلن عن تمسك بلده بحل الدولتين، وأن أي مفاوضات، يجب أن تستند وتحترم المعايير الدولية المتفق عليها، والقانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، محذراً من مخاطر أي عملية ضم أحادية الجانب.

لوكسمبورغ

أكد وزير خارجية لوكسمبورغ "إين اسيلبورن" أن بلاده تواصل دعمها لتسوية النزاع



الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين على أساس 4 حزيران/ يونيو 1967، مضيفاً إنه يجب التفاوض على هذا الحل بين الطرفين وتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أضاف إنه لا ينبغي استخدام أي مبادرة كذريعة لارتكاب المزيد من انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة أو لتبرير إقامة المستوطنات في نفس الأرض. مؤكداً من جديد على قرار مجلس الأمن رقم 2334.

موقف التشيك:

أكد وزير الخارجية التشيكي توماش بيترجيتشيك أن "صفقة القرن" تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، وأوضح أن بلاده تدعم بشكل كامل التوافق في الاتحاد الأوروبي الذي يصر على احترام القانون الدولي وحل الدولتين، مؤكداً أن مستقبل مدينة القدس لا يمكن أن يحل من خلال ما جاء في خطة ترامب.

هولندا:

استقبل رئيس الوزراء الفلسطيني د.محمد اشتية يوم 5/ 2/ 2020 وزيرة التعاون الإنمائي، والتجارة الخارجية الهولندية، حيث أكدت الوزيرة الهولندية على موقف بلادها الداعم لحل الدولتين، والمنسجم مع المعايير الأوروبية، والقانون الدولي.

2- مواقف دول أخرى:

الموقف الروسي:

أعلنت روسيا أنها ستدرس صفقة القرن، عقب الإعلان عنها، كخطوة متأنية حتى ترى الموقف العربي المشترك، حيث عبر عن ذلك نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف الذي اعتبر أن الشيء الأهم هو أن يعبر الفلسطينيون والعرب عن موقفهم منها، وأن أي تسوية في الشرق الأوسط تتطلب إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، معتقداً أن عليهم الانخراط في المفاوضات المباشرة والتوصل إلى حلول توافقية مقبولة للطرفين.

وبعد إعلان الموقف العربي المشترك الرافض للصفقة، أكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، بتاريخ 2/ 2/ 2020 على أنه لا يمكن بالعين المجردة رؤية

"صفقة القرن"، مشيراً إلى أنها لا تتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث قال في تصريح صحفي "إن رد فعل فلسطين، وعدد من الدول العربية على خطة ترامب، تجعلنا نفكر بمدى قابليتها للحياة.

كما استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 4/ 2/ 2020، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، مبعوث الرئيس الروسي، ألكسندر لافرنت، حيث أكد مبعوث الرئيس الروسي، موقف روسيا الداعم لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وأن الصفقة التي أعلنتها الإدارة الأميركية غير قابلة للحياة، وأطلع سيادته.

الموقف الصيني:

أكدت الصين في بيان لوزارة خارجيتها على أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام وغيرها من الإجماع الدولي، "تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية"، مشيرة إلى ضرورة الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية، خاصة الجانب الفلسطيني.

موقف جنوب إفريقيا:

أكدت جنوب إفريقيا، أنه لا يمكن سوى للمبادرات التي يتم إعدادها بمشاركة كاملة مع الشعب الفلسطيني تحقيق السلام الدائم، وترى دائماً أن من شأن الحوار الحقيقي والشامل والمفتوح التغلّب على المأزق الراهن. وترى جنوب إفريقيا بأنه يتم الشروع بعمليات السلام من خلال الالتزام التزاماً صادقاً بالحوار ابتغاء تحديد الحلول الدائمة. وأوضح البيان أن جنوب إفريقيا تواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليّاً، استناداً إلى الحدود التي كانت قائمة في 4 حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً للقرارات الأمميّة ذات الصّلة، والقانون الدولي، والمعايير المتّفق عليها دوليّاً.

وأكدت جنوب إفريقيا على موقفها المبدئي المتمثل في أنه ينبغي ألا تسمح أي عملية



سلام بتحوّل الدولة الفلسطينية إلى كيان خالٍ من السيادة، والتواصل الجغرافي، ومقوّمات البقاء الاقتصادية. إذ من شأن سماح عملية السلام بذلك أن يضاعف إخفاق الجهود السابقة الرامية إلى صنع السلام، ويسرع نهاية خيار حل الدولتين، ويُلحق ضرراً فادحاً بقضية السلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

موقف ليبيريا:

رحّبت الحكومة الليبيرية بكشف النقاب عن خطة جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تهدف إلى إيجاد حل دائم لواحد من أطول الصراعات في العالم، حيث حثت جميع الأطراف على الاطلاع على خطة بعقول متفتحة والتي تعكس بوعي ما تحملته شعوبها بالفعل على مدى العقود القليلة الماضية، معلنة أنها تقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الجهود المستمرة التي تؤدي إلى وضع خطة سلام عملية وشاملة تفيد جميع الأطراف.

موقف اليابان:

بتاريخ 4/ 2/ 2020، التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع السيد ماساهارو كونو المبعوث الياباني لعملية السلام في الشرق الأوسط لبحث تداعيات "صفقة القرن"، حيث عبّر المبعوث الياباني عن استمرار دعم بلاده لحل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، مبيناً أن موقف بلاده ثابت ولم يتغير بهذا الخصوص.

موقف ماليزيا:

بتاريخ 8/ 2/ 2020، أشار السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا خلال افتتاح أعمال المؤتمر الثالث لـ"رابطة برلمانيين من أجل القدس" في كوالالمبور أن الخطة الأميركية المقترحة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين "غير مقبولة تماماً" و"جائرة"، وأنها تقدم مدينة القدس للجانب الإسرائيلي على طبق من فضة، في تجاهل تام لمشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم، معتبراً أن هذه الصفقة لن تجلب سوى مزيد من الصراع في المنطقة، وسوف تثير مشاعر غضب مليارات الأشخاص في العالم.

موقف البرازيل:

جاء في بيان وزارة الخارجية البرازيلية، أن الحكومة البرازيلية ترحب بخطة السلام، والتي تضع رؤية واعدة لاستئناف الطريق نحو الحل المنشود للصراع الإسرائيلي -الفلسطيني بعد أكثر من سبعة عقود من الجهود الفاشلة، وحثت كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على أخذ الخطة على محمل الجد وبدء مفاوضات من الأسس الموضحة هناك، واعتبرت أن الخطة تتوافق مع المبادئ الدستورية التي تحكم السياسة الخارجية للبرازيل، ولاسيما الدفاع عن السلام ونبذ الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبهذه الطريقة ستكون البرازيل مستعدة للمساهمة في عملية بناء السلام بالطرق التي تبدو الأنسب.

مجلس الأمن:

توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى نيويورك يوم الاثنين 10/ 2/ 2020، وسيلقي كلمته أمام أعضاء مجلس الأمن الثلاثاء 11/ 2/ 2020، وكان جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي والمهندس الرئيسي لخطة الإدارة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط قد أطلع أعضاء مجلس الأمن الـ14 على الخطة في جلسة مغلقة ظهر هذا الخميس 6/ 2/ 2020 كخطوة استباقية لتخفيف التأثير للجلسة التي سيعقدها الرئيس عباس أمام المجلس وفقاً لما تداولته الصحف.

ثانياً: الصفقة في الصحافة الإسرائيلية

- تناولت الصحف الإسرائيلية موضوع صفقة القرن على فترتين، فترة ما قبل الإعلان عنها، وما بعد، حيث أوردت أغلب المقالات المنشورة قبل الصفقة بعض تفاصيلها، وتحدث العديد من الكتاب الإسرائيليين بأنها صفقة مربحة وأنها من أكثر المواقف ملاءمة لإسرائيل تصدر عن رئيس أميركي على الإطلاق بشأن الصراع "الإسرائيلي – الفلسطيني" وعلى إسرائيل ألا تترك هذه الفرصة التاريخية التي قدمها الرئيس الأميركي ترامب، وأشار البعض إلى أن تلك الخطة ستأتي انعكاساً لما تطلبه إسرائيل وحسب رغبتها في الحل.



- وفي هـذا الإطار نشرت صحيفة "معاريـف" الإسرائيلية بتاريخ 27/ 1/ 2020 مقالا للكاتب "عاموس يدلين" بعنوان "لنتبنى الخطة ولنستعد لها" أبدى فيه تفاؤله الكبير بأن توفر خطة ترامب أجوبة جيدة للمسـائل الجوهرية الأربعة (الحدود، القدس، اللاجئين والأمن)، والتأكد من بقاء إسرائيل كدولة يهودية، وأشـار إلى أنه يجب أن تراعي الخطة الحقائق التي نشأت على الأرض منذ 1967 وأن تنقل رسالة حادة إلى الطرف الفلسطيني عن الثمن الذي يتحمله رفضهم التاريخي، وأن الزمن لا يلعب في صالحهم.

- فيـما نـشرت صحيفة "إسرائيـل اليوم" مقالاً تحليليّـاً بتاريـخ 27/ 1/ 2020 للكاتب افرايـم عنبـار بعنـوان "الأردن لـن يكـون عائقـاً" أشـار فيه بـأن أمام إسرائيـل فرصة مناسـبة لدفـع ترسـيم الحـدود الأمنية لدولـة إسرائيل في الـشرق مـع الأردن، وأنه لن تكـون هناك مشـكلة معه في حال ضـم الغور، خاصـة في حال اعتراف القـوة العظمى في العـالم بذلـك، حيـث سـيكون الأردن مضطـراً لقبوله لأجل اسـتمرار المسـاعدات الاقتصاديـة الأميركيـة له واسـتمرار مدّ إسرائيل لـه بالمياه التي يحتاجهـا والتي ترد من إسرائيـل، واختتـم مقالـه بأنـه حـان الوقت للتشـبث والتشـدد بحـدود قابلـة للدفاع وحساسـة تجاه المسألة الديموغرافية أيضاً، كما نشرت صحيفة "هآرتس" مقالاً للكاتب الإسرائيـلي "نوعا لنداو" أشـار فيه إلى أن رئيس الـوزراء الإسرائيلي كرر مرراً في الماضي أن إسرائيـل لـن تعـترف باللاجئـين الفلسـطينيين عـلى الإطـلاق، وهـو الحـال الذي سـتتضمنه خطة ترامب، أما بالنسـبة للمستوطنات فإن الخطة ستسـمح بتطبيق السيادة الإسرائيليـة على الغالبية العظمى من المسـتوطنات، وليس فقط على الكتل كما اقترحت الخطـط السياسـية الأخـرى في الماضي، ومـع ذلك فإن السـيادة على جميع المسـتوطنات لا تعنـي أنـه لـن يتم إجـلاء مسـتوطنين على الإطـلاق، لأن الكثـير منهم يعيشـون في مواقـع اسـتيطانية مـن غـير المرجح تشريعهـا، نتيجـة لذلك قـد يكون الجانـب الآخر للعملـة هو إخلاء البؤر الاسـتيطانية غـير القانونية التي يعيش فيها آلاف المسـتوطنين، بالإضافـة إلى ذلـك، من المحتمـل ألا يتم تضمين 15 مسـتوطنة في التواصـل الإقليمي لإسرائيل وسـيتم تعريفها على أنهـا جيوب في الأراضي الفلسـطينية، وقـد تظهر قائمة بأسماء هذه المستوطنات بشكل واضح في الخطة.

- وبعـد إعـلان خطة ترامب - نتنياهو، أوردت الصحـف الإسرائيلية مقالات تحليلية

تناولت معظمها بعض بنود الصفقة وأبرز المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل وماذا يجب على الفلسطينيين أن يفعلوه إذا ما أرادوا دولة فلسطينية، فيما اعتبر آخرون أن هذه الصفقة الأميركية جاءت أساساً لإنقاذ رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الصديق المقرب لترامب من مشاكله التي يواجهها في ساحتي القضاء والانتخابات، وأن الصفقة تهدف في الأخير إلى القضاء على حل الدولتين وإقامة دولة ثنائية القومية.

- وفي هذا الإطار، أشارت صحيفة "هآرتس" في افتتاحيتها بتاريخ 29/ 1/ 2020 إلى أبرز النقاط التي وردت في الصفقة وأبرز المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل، حيث إنه سيتم إلغاء نظام الحكم العسكري في المستوطنات وإزالة جميع القيود على البناء خلال أسابيع من إعلان المبادرة وسيتم تطبيق السيادة على 30 بالمئة من الضفة وعلى غور الأردن، وجميع المستوطنات في يهودا والسامرة. وأشارت الصحيفة إلى ما قدمته وستقدمه الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل وهي، حسب ما ذكرت، الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ووضع شروط لإقامة دولة فلسطينية، منها التنازل عن حق العودة، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، الاعتراف بحدود إسرائيل الجديدة وبالقدس عاصمة الموحدة عاصمة إسرائيل، الموافقة على السيطرة العسكرية غرب الأردن، وقف تحويل الرواتب إلى "الإرهابيين"، وقف التحريض في نظام التعليم، حق النقض على أي قرار ضد إسرائيل في مجلس الأمن.

- كما نشرت الصحيفة نفسها بتاريخ 31/ 1/ 2020 مقالاً للكاتب الإسرائيلي عاموس هرئيل بعنوان: "محبة ترامب لإسرائيل قد تنتهي بشق الطريق إلى دولة ثنائية القومية" أشار فيه إلى أن الخطة الفخمة التي قدمها ترامب لن تسفر عن اتفاق سلام، وهو ما بدا واضحاً منذ الوهلة الأولى لعرضها، واعتبر الخطة مساعدة هوائية هائلة أخرى، قدمها ترامب لصديقه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وسيتضح في النهاية أن حجمها صغير جداً، عندما يتوجه الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع في أوائل شهر آذار/ مارس، للمرة الثالثة خلال 11 شهراً، وبالرغم من أنها تهدف لدعم نتنياهو إلا أنها لن تساعده في مواجهة المتاعب التي يجدها، حيث تم في نفس الأسبوع تقديم لائحة الاتهام ضده إلى المحكمة المركزية في القدس، بعد أن اضطر إلى الانسحاب من المعركة على الحصانة وأن الرئيس الأميركي لم يجد طريقة لإنقاذه، وأشار الكاتب إلى الإجراءات



الإسرائيلية الأميركية التي كان من المفترض الإعلان عنها لضم سريع للمستوطنات عقب إعلان الخطة، إلا أن ذلك باء بالفشل بعد أن قيل للأميركيين إن صدور ضوء أخضر من ترامب لتنفيذ الضم الفوري يمكن أن يعيق الخطة بأكملها، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تأجيل هذه الخطوة التي لن تحدث قبل الانتخابات الإسرائيلية ما يعني صعوبة في الاستمرار بتسويق الخطة إلى اليمين الأيديولوجي العميق والذي يجد، مع مرور الوقت، المزيد من العيوب في صفقة القرن، كما أن الرئيس الأميركي بوضعه هذه الخطة المعاكسة لاتفاقية أوسلو دون الاكتراث بأي عواقب، ليس الهدف منها إقامة السلام بقدر ما تهدف إلى إدامة مشروع الاستيطان في الأراضي المحتلة وإلغاء إمكانية تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، على الرغم من التحدث عن قيام دولة فلسطينية في وقت لاحق، إلا أن رؤية الدولتين سوف يتم دفنها أخيراً مما يمهد الطريق لإقامة دولة واحدة ثنائية القومية.

- كما نشرت صحيفة "هآرتس" مقالاً للكتاب الإسرائيلي "نوعا لندوا" بتاريخ 2/ 2/ 2020 أشار فيه بالتحليل لعدة نقاط من خطاب الرئيس الأميركي ترامب أثناء الإعلان عن صفقة القرن وصفها بالمتناقضة، وأن الخطة ليست كما اتضح للعالم بأنها الاقتراح الأخير للحل، وأن الوقوف على خطاب ترامب يشير إلى غير ذلك، بل إنها قابلة للتعديل، حيث:

- أكد ترامب أن نتنياهو وجانتس قاما بإخباره قبل الإعلان "أنهما مستعدان لدعم الرؤية كأساس للمحادثات المباشرة مع الفلسطينيين" بمعنى أنه يمكن تغيير الخطة خلال المفاوضات بين الطرفين، وهذا يعني أن الخطة ليست هي الاقتراح النهائي للحل، وقد تعزز هذا الرأي في المقابلات التي أجراها جارد كوشنر، الذي قال عدة مرات إن الفلسطينيين ما زالوا مدعوين لمناقشة تفاصيل الخطة مع الولايات المتحدة، وهذا يتناقض بشكل مباشر مع التصريحات بأن الولايات المتحدة ستعترف فوراً بالسيادة الإسرائيلية في المناطق، وبالتالي فإن المتوقع أن تكون هناك مفاوضات مع الفلسطينيين على النسب المئوية للأراضي.
- أشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة "اعترفت بالسيادة الإسرائيلية في المناطق،

والتي تنص رؤيته على أنها جزء من دولة إسرائيل"، وأضاف بشكل دراماتيكي إن هذا "مهم جداً". وهذا يعني أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في المناطق – ولكن رهناً بعمل اللجنة التي ستكلف بترسيم الحدود النهائية، ولو كانت فعلاً تريد ذلك فقد كانت هناك سنوات كافية لتخطيط هذه الخرائط، لكن الإدارة الأميركية تركت فترة بين إطلاق البرنامج وتدابير الضم بسبب الرغبة في تجنيد الدعم العربي للصفقة، الأمر الذي تسبب بخيبة أمل إسرائيلية، لكن المسؤولين الإسرائيليين يأملون بأن يؤدي رفض جامعة الدول العربية لمخطط ترامب إلى تقريب إعطاء الضوء الأخضر للضم.

آراء الأحزاب الإسرائيلية حول صفقة القرن:

– اعتبرت صحيفة "إسرائيل هيوم" الإسرائيلية، بتاريخ 1/ 2/ 2020 أن إعلان الرئيس ترامب خطته للسلام في الشرق الأوسط بمثابة لون جديد من ألوان الدعاية الانتخابية لحزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لاسيما مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست بداية شهر آذار/ مارس المقبل، ورسمت الصحيفة الإسرائيلية خريطة لخطة ترامب للسلام أمام صناديق الاقتراع من أجل كسب ود الناخبين في إسرائيل، في وقت تشهد فيه شعبية نتنياهو في إسرائيل، عقب إعلان لائحة الاتهام ضده في جرائم فساد.

– كما اختلفت الأحزاب الإسرائيلية فيما بينها على خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، غير أن حزب الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو كان الحزب الوحيد الذي رحب بالاتفاق، أما اليمين الديني المتشدد الذي يضم "يهوديت هتوراه- يمينا – شاس" فقد دغدغ مشاعر الحريديم، مؤكداً رفضه للخطة، إذ كيف يقبل بخطة تنص على إقامة دولة فلسطينية، حتى وإن كانت منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح.

– أما اليسار، فيختلف على تحفظه، فمنهم من يتحفظ على توقيتها، الذي يتزامن مع الانتخابات الإسرائيلية التي ستجري في 2 آذار/ مارس، قريباً من محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ومنهم من تحفظ على تضمنها "خطوات أحادية الجانب"،



كضـم إسرائيـل لأجزاء من الضفة الغربيـة، مؤكدين أن الحل يجـب أن يكون "بموافقة الفلسطينيين".

– أما "القائمة العربية المُشتركة"، وهي القائمة التي تضم النواب العرب في الكنيست، فهـي الوحيـدة التـي رفضـت الخطـة بأكملهـا، بـل واتهمتهـا بـ"تكريـس الاحتـلال والاسـتيطان"، وانتهـزت الأحزاب الإسرائيلية ردودها على الصفقة، بمحاولة كسـب أكبر عدد ممكن من الأصوات.

– وقالت كتلة "أزرق – أبيض" البرلمانية، أكبر كُتل الكنيست، إن خطاب ترامب "المهم والتاريخي، يتماشـى تماماً مع مبادئنا السياسـية والأمنية"، مشيرين إلى أن الخطة "ستكون أساسـاً قوياً وملائماً، لتعزيز التسوية السلمية مع الفلسطينيين، لكن شريطة الحفاظ على تسويات إسرائيل مع الأردن ومصر، بل وتوسيعها مع دول أخرى في المنطقة"، وحسب "أزرق – أبيـض"، فـإن كل هذه الأمـور يجب أن "تخضع لترتيبـات أمنية، كما أكد ذلك رئيس "أزرق – أبيض" بيني جانتس، في حديثه مع ترامب في البيت الأبيض".

– أمـا الكُتلـة الثالثـة في الكنيسـت، "القائمة المشـتركة"، التـي تمثل الأحـزاب العربية في إسرائيـل، فقـد أعلنـت في بيان لهـا رفض الصفقـة، معتـبرة أنها "تكـرّس الاحتلال والاسـتيطان"، واعتـبرت في بيـان أن "هـذه الصفقـة ليسـت خطّـةً للسـلام، بـل هي مخطط لتصفية حقوق الشـعب الفلسـطيني، ومنع السـلام العـادل"، موضحة أن خطة السـلام تعمل على "تصفية حقوق الشـعب الفلسـطيني"، مؤكدة "رفضها القاطع جملة وتفصيلاً"، وأشـارت القائمة إلى "تواطؤ معظم القوى السياسـية الفاعلة على السـاحة السياسـية في إسرائيـل مع هذا المخطط، لاسـيما حـزب "أزرق – أبيض" وقطاعات من "اليسار الصهيوني".

– وفي تطـور آخـر، ذكـرت هيئـة الإذاعـة والبـث التلفزيـوني الإسرائيـلي أن غالبيـة الإسرائيليين يرفضون خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط، إذ أوضح استطلاع للرأي، أجرته هيئة الإذاعة والبث التلفزيوني الإسرائيلي، أن 61 بالمئـة مـن الإسرائيليـين يعتقـدون أن خطة ترامب لن تؤدي إلى اتفاق سـلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مقابل 10 بالمئة لم يبدوا أي اعتراضٍ على الخطة.

- وحول ارتفاع فرص نتنياهو في الفوز في انتخابات الكنيست المقبلة التي ستجري في شهر مارس المقبل، أكد المستطلعة آراؤهم أن زعيم حزب "باني جانتس" سيفوز بـ34 مقعداً مقابل 33 مقعداً لحزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، مؤكدين أن خطة ترامب محاولة لتجميل وجه نتنياهو الفاسد.

- وفي السياق ذاته، قال د.بني بورات "أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس"، في مقالٍ تحليلي له، بعنوان "إجماع إسرائيلي جديد: حل الدولة ونصف الدولة" بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، بتاريخ 3/ 2/ 2020، إن خطة ترامب نجحت في تحقيق إجماع الأغلبية الإسرائيلية لأول مرة، فقد محت الفوارق بين الليكود و"أزرق أبيض" اللذين اتفقا على أن هذه الخطة هي المسار المرغوب، فلأول مرة، حدث توافُق فعلي بين القسم الأكبر من الأحزاب الصهيونية الكبيرة على الخطوط العريضة العامة لمستقبل المناطق [المحتلة]، مثل هذا التوافق لم يكن قد تحقق من قبل في إسرائيل منذ أن بدأ النقاش بشأن مستقبل الضفة الغربية، واتضح الآن أن الأغلبية الإسرائيلية ترفض كلا الرؤيتين، رؤية الدولتين ورؤية الدولة الواحدة، وتتبنى بدلاً منهما، الرؤية التي يمكن تسميتها بـ"رؤية الدولة ونصف الدولة"؛ أي دولة يهودية تضم القدس الكاملة، وتجمعات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، والمناطق الإستراتيجية ذات الأهمية الأمنية، وإلى جانبها كيان فلسطيني هو أقل من دولة، يشمل أجزاء مقلصة من الضفة الغربية وله صلاحيات محدودة تماماً، ومن الواضح أن ثمة مجموعات في الهوامش، من اليمين ومن اليسار، ستبقي على رفضها لهذا المسار، وستواصل التمسك بواحدة من الرؤيتين السابقتين، لكن يبدو أن الأغلبية الإسرائيلية قد شقت لنفسها طريقاً جديداً بينهما.



القدس ومركزية الجدار في الفكر الصهيوني:
من الجدار الحديدي إلى جدار الفصل العنصري

أ.د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس – المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية.



اعرف ما هو جدار الفصل العنصري

توشك سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استكمال بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تجاهل ورفض تام لقرارات الشرعية الدولية، ورغم مرور سنوات طويلة على صدور فتوى محكمة العدل الدولية في 9/ 7/ 2004، وقرار الجمعية العامة بشأن جدار الفصل العنصري في 20/ 7/ 2004، حيثُ صعّدت من مصادرتها وسلبها للأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح بناء جدار الفصل العنصري الذي يحاصر ويقطع أراضي الضفة

الغربيـة المحتلـة إلى معـازل وكانتونات، والذي سـيبلغ طوله عند الانتهاء مـن بنائه حوالى (810) كـم (أكثـر من ضعفي طول الخط الأخضر)، وسيسـتولي على أكثـر من 22 بالمئة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة.

على ارتفاع يتراوح بين 5 , 4 إلى 9 أمتار يمتد ذلك الجدار مئات الكيلومترات ليقسم فلسطين إلى شـطرين، جـدار فصـل يعزل المناطق الفلسـطينية عـن محيطها ويفصل الفلسـطيني عن الفلسـطيني وعن أرضه وعائلته، في مشروع ضخم ليضم ويوسع أراضي الكيان الصهيوني وليكون أمراً واقعاً على الأرض.

الجـدار الفاصـل هو مشروع البنى التحتية الأكبر والأكبر تكلفة من المشـاريع التي أنجزتها دولـة إسرائيـل منذ بنـاء مشروع المياه القطري في سـنوات الخمسـين والسـتين. وقد جرى التشـديد في جميـع القرارات والمسـتندات ذات الصلة عـلى أنّ هذا الجدار لا يُرسّـم حدوداً سياسية مستقبلية. إلا أنّ الجدار الفاصل شُيّد على هيئة جدار حدوديّ، كما أنّ مساره تقرّر، من ضمن سائر الاعتبارات، وفق مواقع المستوطنات والسعي إلى توسيعها.

يقـع 85 بالمئة من مسـار الجدّار داخـل مناطق الضفة الغربية. وقد أعلـن الجهاز الأمنيّ عن 74 بالمئـة من المناطـق التي ظلت في الجانـب "الإسرائيلي" من الجدار، والتي يسـكنها قرابة 7,500 فلسـطينيّ، على أنها "مناطق تماسّ"، وأخضعتها لمنظومة تصاريح قاسية تشترط على الفلسـطينيين الراغبين بالمكوث في هذه المناطق أو المرور عبرها، الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. ويحقّ للمواطنين الإسرائيليين أو اليهود الذين ليسـوا مواطنين، الدخول إلى منطقة التماسّ بشكل حرّ.

ولم يـأت بنـاء جدار الفصل العنـصري في القدس بهدف منع ما سـمّته إسرائيل "العلميات الإرهابيـة والتخريبية" بل جاء بناؤه من أجل اسـتكمال فصل وعزل القدس بشـكل مطلق عـن واقعهـا الجغرافي وعن بعدهـا العربي الفلسـطيني وحشرها في محيط يهـودي، ولم تكن فكرة الجدار فكرة جديدة، بل هي فكرة قديمة جدّاً حتى قبل أن يكون هناك وجود يهودي مهـم في فلسـطين. وكان زئيـف جابوتنسـكي هـو أول من طـرح فكرة إقامة جـدار خلال مقالين نشرهما باللغة الروسـية عام 1923 تمت ترجمتهما إلى العبرية فيما بعد بعناوين "الجدار الحديدي، وضرورة إقامة الجدار الحديدي".

إن متابعـة جـدار الفصـل العنصري، جـدار الضم والتهويـد القائم حالياً، ودراسـة أبعاده



وأهدافـه وتأثيراتـه الإسـتراتيجية ومـا يشـكله مـن معنى وتهويـد بالفكر والوعـي، كما في مشـاريع الاسـتيطان والتهويد، يقتضي العودة إلى جذور الفكرة أو المشروع وكيف تطورت وأصبحت واقعاً قسرياً قائماً بكل أبعاده.

أولاً: ولادة الفكرة مع جابوتنسكي

كتب منظّر اليمين الصهيوني المتطرف في الحركة الصهيونية زئيف جابوتنسكي مقالاً بعنوان "الجدار الحديدي"، طالب فيه ببناء جدار حول فلسطين مع عدم منح العرب الفلسطينيين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة في فلسطين أي حقوق وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع.

إن فكرة الفصل التي جاء بها "جابوتنسكي" تم تنفيذها بعد ذلك التاريخ بثمانين عاما على يد خلفائه السياسيين، وعلى رأسهم شارون، وفق فهمهم الجديد لفكرة الجدار الحديدي، رغم أن ما طرحه "جابوتنسكي" في حينها لم يقصد فيه الجدار بالمعنى الحرفي، لكن اليمين المتطرف أعاد تشكيله بما يتناسب والوضع الذي كان يعيشه في ذلك الوقت مع انتفاضة الأقصى.



زئيف فلاديمير جابوتنسكي (זאב ז'בוטינסקי) (1880 – 1940) هو قيادي في الحركة الصهيونية، ولد في أوكرانيا في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1880. في مدينة أوديسا. تلقى تعلیماً دينيّاً في صغره، ولكنه سرعان ما ابتعد عن اليهودية الأرثوذوكسية. امتهن الصحافة تحت اسم "ألتلينا" لصحف تكتب باللغة روسية ثم باللغة اليديشية ومن ثم باللغة العبرية. بدأ جابوتنسكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس، فاطلع على كتابات الصهاينة الأوائل مثل هيرتزل وبنسكر، كما تعرف إلى أوسشكين وبياليك، وكان من معارضي مشروع شرق إفريقيا كحل للمسألة اليهودية

يعد جابوتنسكي من أهم مؤسسي "الصندوق القومي اليهودي"، و"الفيلق اليهودي" الذي شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا، وكان يُظنّ أنه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور. كان جابوتنسكي يعتقد أن على اليهود أن يساعدوا البريطانيين للاستيلاء على فلسطين التي كانت تحت الوصاية العثمانية لإنشاء موطن يهودي، ففكر في قوة مسلحة يهودية وهي الفيلق اليهودي.



صورة ديفيد بن غوريون وإسحق برتسابي وهما جنديان في الفيلق اليهودي

وعندما احتل الجيش البريطاني بقيادة الجنرال إدموند ألنبي القدس في يوم 9/ 12/ 1917 دخلا مع جيش ألنبي الفيلق اليهودي الذي تم تدريبه بتوجيه من وزير المستعمرات البريطانية وينستون تشيرشل. وكان ديفيد بن غوريون أحد أعضاء هذا الفيلق وزئيف جابوتنسكي وإيدوين صموئيل ابن هيربرت صموئيل ونحميا رابين والد إسحق رابين.

ويعتبر جابوتنسكي مؤسس الحركة التصحيحية اليهودية والأب الروحي للفكر اليميني المتطرف، وأحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، حيث إن الرؤية الإستراتيجية التي طرحها من خلال حركته التصحيحية ما زالت تؤثر في صياغة الإستراتيجيات الأمنية والسياسية لدولة الكيان الصهيوني "إسرائيل".



وقد استقال جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية الصهيونية والمنظمة الصهيونية عام 1923م، بعد انتقاداته لسياسة الحركة واتهامه إياها بتدمير أسس التعاون مع الانتداب البريطاني، خرج لنا بحركته "بيتار" من أجل تصحيح سياسة المنظمة الصهيونية التي لم يعد يتحملها كما ذكر في أحد مقالاته.

قبل تأسيس دولة إسرائيل، قامت حركة بيتار بتدريب الشباب اليهودي في عدة دول خدموا كميليشيات يلبون بصورة رئيسة ما يمليه عليهم قادتهم الصهاينة المتطرفون، ولا يتبعون الحاجة أو التوجيه البريطاني أو غيرهم من القادة الصهاينة اليساريين. خرج من هذه الحركة العديد من الشخصيات السياسية في إسرائيل مثل رئيس الوزراء إسحاق شامير ومناحيم بيغن.

لقد حدد جابوتنسكي أهدافه من خلال إقامة الدولة اليهودية (العبرية) على ضفتي نهر الأردن، واعتبر أن الوطن القومي هو الوسيلة الفعالة لإقامة هذا الهدف، وكانت خطته قائمة على الاستيطان المكثف وطرح برنامج يدعو فيه إلى إقامة جيش مستقل ومرتبط ببريطانيا، مع نزع ملكية الأراضي العربية لتصبح يهودية من أجل استيعاب الهجرة اليهودية، لهذا كانت رؤيته الخاصة بأن المساعدة الدولية هي التي ستحقق كل ذلك، بطريقة تمنع العرب من محاولة الاعتراض، وقد جاءت بعد ذلك فكرته في تأسيس حركة شاملة لتغيير السياسات الصهيونية التي لاقت استقبالاً قويّاً عند الشباب الصهيوني وحملت اسم "عصبة تصحيح السياسة الصهيونية" أو ما نطلق عليه الحركة الصهيونية التصحيحية.

قدم جابوتنسكي فكره من خلال سلسلة من المقالات التي طرحها بأكثر من لغة، وقد كانت الأساس فيما اتبعه اليمين المتطرف لإدارة مستقبله، ومقالته "الجدار الحديدي" هي شرح عملي ومفصل لكل ما يريد أن يصل إليه، يظهر فيها جابوتنسكي مثالاً للتطرف الصهيوني الذي لا يختبئ وراء أي شيء.

طرح جابوتنسكي من خلال مقاله "الجدار الحديدي"، فكره القائم على استخدام القوة والعنف لفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض لإرغامهم على الاستسلام للاستعمار، حيث يبدأ مقاله بالحديث عن استحالة وجود أي اتفاق طوعي مع العرب من أجل السماح بالهجرة، والتي ستؤدي إلى تغير ديمغرافي وسياسي في المنطقة، مستشهداً بما يرويه التاريخ،

فلم يحدث أن قبلت أي دولة بالاستعمار طوعاً، وكل الشعوب سواء كانت متحضرة أم لا كانت تقاوم الاستعمار، لأنها تعتبر أرضها وطناً قومياً لا تقبل فيه القسمة، أو أي سيادة جديدة، سواء كانت بهدف الاحتلال أو الشراكة أو حتى التعاون، وقد كرر الجملة ذاتها أكثر من مرة "الشعوب تقاوم الاستعمار طالما كانت تملك أدنى أمل في التخلص من هذا الاحتلال"، في محاولة منه لتبرير ما يطرحه من أفكار لسحق هذا الأمل.

ويؤكد جابوتنسكي أن العرب ليسوا أغبياء، كما تحاول بعض القيادات الصهيونية الترويج له، فهم وإن كانوا متأخرين عن اليهود بما يعادل 500 عام وفق زعمه، ولا يملكون التصميم والقدرة على التحمل التي يملكها اليهودي، إلا أنهم يمتلكون حبّاً غريزيّاً لفلسطين يجعلهم يفهمون ما يريده الصهاينة من هذه الأرض، مهما حاول الصهاينة تجميل أهدافهم وجعلها نقية، وعلى هذا فإنهم سيظلون يقاومون لمنع تحويل فلسطين إلى "أرض إسرائيل".

يظهر المقال أن جابوتنسكي قد نظر بجدية إلى قضية الوجود العربي في فلسطين، وهو يرى أن العربي صاحب عقل ويفهم أفعال وتطلعات الصهاينة، وأن هذا العربي حينما يشعر بالتهديد من الوجود اليهودي والهجرة فسيبدأ في المقاومة.



"مقالات جابوتنسكي – الجدار الحديدي"



والفكرة الأساس التي أرادها جابوتنسكي منذ البداية "أرض إسرائيل" بأغلبية يهودية، وهنا يظهر أن جابوتنسكي كان واضحاً من البداية، وكان ضد التلون في طرح الأهداف للحركة الصهيونية، واصفاً كل تلك التصرفات التجميلية التي يمارسها البعض من القيادات الصهيونية في محاولتهم لتغيير وجهة نظر العرب تجاههم بالتصرفات الصبيانية، حيث يبرر ذلك بقوله "الاستيطان ذاته يحمل في داخله تبريره الوحيد غير القابل للإلغاء والمفهوم لكل يهودي عاقل، يمكن أن يكون للاستيطان هدف واحد فقط، ولكن العربي غير مستعد لقبول هذا الهدف، وهذه طبيعة الأمور وتغيير هذه الطبيعة مستحيل".

إن المتتبع لحال الكيان الصهيوني الآن "دولة إسرائيل"، يعلم جيداً أن الاستيطان والهجرة اليهودية إليها ظلّا على رأس القائمة للدولة، في محاولة منها دائماً لتثبيت نفسها على الأرض وفرض أمر واقع، حيث يشير تقرير صادر في عام 2014 بناء على ما تشير إليه صحيفة هآرتس "إن إسرائيل كانت قد استولت على نحو مليون دونم من أراضي الضفة، وحوّلتها إلى معسكرات تدريب للجيش، وبعد اتفاقيات أوسلو 1993 تم نقل المعسكرات إلى النقب، لكن السيطرة على الأراضي ومنع أصحابها الفلسطينيين من دخولها استمرت لأن إسرائيل أعلنت أنها "أراضي دولة"... وإن 99 بالمئة من "أراضي الدولة" تم تخصيصها لصالح المستوطنين، مشيرة إلى رسم خرائط لـ250 ألف دونم من أراضي الضفة حتى الآن، وحسب تلك الخرائط، فالعمل يجري للسيطرة على الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنات، وخاصة في منطقة الأغوار وعلى حدود أراضي عام 48".

إن جابوتنسكي ومن خلال جملة مستقلة بذاتها في مقاله ذاته يوضح ذلك الهدف الأساسي للمخطط الصهيوني في فلسطين، ألا وهو الهجرة اليهودية إليها، من أجل جعل اليهود هم الأكثرية في هذه الأرض، وهذا ما لا يريده العرب، كما يقول جابوتنسكي، متفهماً سبب ذلك في أن وجود أغلبية يهودية يعني أن الحكومة ستكون بيدهم وكل قراراتها ستصب في مصلحتهم والأقلية العربية ستصبح بلا مستقبل ولن تتحصل على حقوقها، وعليه يرى أن على اليهود أن يأخذوا هذه النقطة على محمل الجد في كل نقاشاتهم المستقبلية في القضية العربية.

لكن الفكرة جُمّدت نتيجة قناعة داخل الحركة الصهيونية أن الحل مع العرب الفلسطينيين هو من خلال الطرد والتهجير وليس من خلال بناء الجدران.

وهـذا ما تم بالفعل خلال حرب 1948 والتي تعـرف بالنكبة، وهي الكارثة التي حلّت بأبناء الشـعب الفلسـطينيّ عام 1948 إثر قيام القوّات الصهيونيـة (الإسرائيليّة لاحقاً) بعمليّة تطهير عرقيّ واسعة ابتغت إخلاء فلسطين من سكّانها الأصليّين، في سبيل إقامة دولة قوميّة لليهود وكان احتلال فلسـطين –مثلما ذكر – الصحفي البريطاني المتخصص في قضايـا الـشرق الأوسـط "ديفيد هيرسـت" أسـوأ من الاسـتعمار مقارنة بالاسـتعمار الأوروبي، لأن الهدف لم يكن استغلال أهل البلد بل طردهم.

هذه النكبة التي أدت إلى حدوث مأسـاة لشـعب وأرض فلسـطين، وهي ليسـت مأساة محلية، بل هي كما ذكر المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" في شهادته على نكبة فلسطين:

"إن مأساة فلسطين ليست مأساة محلية.. إنها مأساة العالم لأنها ظلم يهدد السلام العالمي".

أما المؤرخ الإسرائيلي **"إيلان بابيه"** فيقول عنها:

"لسـنوات طويلـة بـدا مصطلـح النكبـة؟ الكارثة الإنسـانية؟ مصطلحـاً كافيـاً لتقديم (وصـف) كل مـن أحـداث عـام 1948 في فلسـطين وتأثير تلـك الأحداث عـلى حياتنا اليوميـة. أعتقـد أن الوقـت قد حان لاسـتخدام مصطلـح آخر وهو التطهـير العرقي في فلسطين".

وهذه هي حقيقة الأمر وأقرب توصيف لما حدث في نكبة 48 للشـعب الفلسطيني، فقد أدّت عمليّات التطهير إلى طرد نصف السـكّان الفلسـطينيّين من أرضهم، و85 بالمئة من الفلسطينيّين الذين كانوا يعيشون فيما أصبح يُعرف لاحقاً بـ"دولة إسرائيل".

حُـوِّل هؤلاء الفلسـطينيّون إلى لاجئين يعيشـون في الدول العربيّة المجـاورة، إضافة إلى الضفّة، بالإضافة لقتل وجرح آلاف الفلسطينيّين.

وعَمَدت القوّات الصهيونيّة –خلال الحرب وبعدها – إلى تدمير ومحو قرى ومعالم مدنيّة



كاملة؛ إذ دمّرت هذه القوّات مئات القرى الفلسطينيّة تدميراً كاملاً، وأَخْلَتْ خمسَ مدن (صفد؛ بيسان؛ طبريّا؛ بئر السبع؛ المجدل) من سكّانها العرب تفريغاً تامًّا. وواجهت الأحياءُ الغنيّة في القدس (كالقاطمون، والبقعة، والطالبيّة) المصير نفسه. كذلك أَخْلَتْ هذه القوّات خمسَ مدن أخرى (يافا؛ حيفا؛ عكّا؛ اللدّ؛ الرملة) من السواد الأعظم من سكّانها الفلسطينيّين.

وبعد حرب عام 1967 ونتيجة لعدم قدرة إسرائيل على تهجير كل الفلسطينيين في هذه الحرب، هُجّر 400 ألف فلسطيني، منهم 200 ألف من منطقة أريحا، وبدأت حركة "تهجير للفلسطينيين" في القدس، حيث أشرف على هذه الحركة الجنرال الإسرائيلي وقائد المنطقة الوسطى في ذلك الوقت "رحبعام زئيفي" بتعليمات من رئيس الأركان "إسحق رابين"، حيث وضعت حافلات في باب العمود، وجرت هجرة قسرية في منطقة قلقيلية عندما شرعت القوات الإسرائيلية بهدم المنطقة وتحميل السكان في شاحنات عسكرية بهدف توسيع "الخاصرة الضيقة" لإسرائيل على حد وصفها.

ورغم الإجراءات الإسرائيلية، إلا أن الفلسطينيين ظلوا متمسكين بأراضيهم، مما حدا بإسرائيل إلى سن القوانين المختلفة التي تقيد وجود الفلسطينيين في كل مناطق الضفة الغربية وعلى رأسها القدس الشرقية التي عملت خلال العقود الخمسة الماضية على تحويلها إلى مدينة فرعية عند العرب الفلسطينيين بعد أن كانت العاصمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهم.

ثانياً: شارون وإحياء الفكرة مجدداً

وخلال الانتفاضة الأولى شددت إسرائيل من إجراءاتها بحق الفلسطينيين ومنعت دخولهم إلى القدس الشرقية إليها إلا بتصاريح خاصة، ووضعت الحواجز العسكرية لتطبيق هذه القرارات.

وقد ذكر المؤرخ السياسي الإسرائيلي عقيبا إلدر في كتابه **"أسياد البلاد"** أنه وفي عام 1995م طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين فكرة بناء فصل عنصري في كل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وطلب من وزير الشرطة حينها "موشي

شـاحال" ترؤس لجنة سـميت "منطقة التخوم" لوضع خطة لبناء جدار فصل عنصري في الضفة الغربية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لإسرائيل في هذه المنطقة، بما فيها القـدس الشرقيـة، لكنه لم يطبق هذه الفكرة لخشـيته من ردة فعل المسـتوطنين الرافضين لهذه الخطوة التي اعتبروها تنازلاً عن أرض الأجداد.

وفي شهر آذار/ مارس من عام 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة معابر في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي عام 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهـود بـاراك إقامة حواجـز أمام السـيارات المتوجهـة من الضفـة الغربيـة إلى إسرائيل والقدس، وفي شهر حزيران من عام 2001 قررت حكومة شارون تشكيل طاقم تخطيط برئاسـة رئيـس مجلس الأمن القومـي الجنرال "عوزي ديان" لترسـيم الجـدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وترأس اللجنة القائمة على مشروع الجدار المسـتوطن من مستوطنة كفار أدوميم القريبة مـن القـدس الشرقية العقيد احتيـاط **"داني تـيرزا"**، وفي عام 2002 قرر مجلـس الوزراء الإسرائيلي لشـؤون الأمن إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي شـهر أيلول/ سبتمبر عام 2003 اتُّخذ قرار من نفس المجلس بإقامة الجدار الفاصل في القدس الذي سـمي بمطوق القـدس أو حاضن القدس، حيث بدأ العمـل فيه مباشرة بعد هذا القرار، وذلك بهدف منع دخول الفلسـطينيين إلى داخل إسرائيل بلا رقابة. ووفقاً لقرار الحكومة فإن هذا الجدار سيطوّق جميع أراضي الضفة الغربية.

تم تخطيط معظم مسار المرحلة الأولى لهذا الجدار، حيث يمر داخل أراضي الضفة الغربية. ولذا فإن إقامة هذا الجدار من شأنها المس بحقوق الإنسان لأكثر من 210,000 فلسطيني يسـكنون في 67 قرية: إذ سـتتحول 13 قرية يسكنها 11,700 مواطن إلى مناطق محصورة مـا بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر، كما أن المسـار الملتوي لهـذا الجدار، جنباً إلى جنـب مع إقامة جدار آخر يسـمى (جـدار العمق) يقع إلى الشرق مـن الجدار الفاصل، سـتحوّل 19 من البلدان الفلسطينية الأخرى، يسكنها نحو 128,500 مواطن فلسطيني



إلى مقاطعات معزولة. هذا بالإضافة إلى أن 36 من البلدات الأخرى تقع إلى الشرق من الجدار الفاصل أو من جدار العمق، ويسكنها نحو 72,000 مواطن فلسطيني، ستُفصل عن مناطق واسعة من أراضيها الزراعية التي ستبقى غربي الجدار الفاصل.

ونظراً لصعوبة العمل وتعقيداته على الأرض، تقرر العمل فيه على شكل مقاطع، حيث أقيم المقطع الأول من الجدار وطوله 10كم من معسكر عوفر (المقام على أراضي سكان مدينة بيتونيا وأراضي سكان قرية رفات) في الغرب إلى حاجز قلنديا في الشرق، تمت خلاله مصادرة وتخريب أكثر من 800 دونم (المصادرة 300) وخلال العمل صودرت أراضي الفلسطينيين وخربت واقتلعت الأشجار المثمرة التي نقلتها إسرائيل إلى فلسطين عام 1948 لزراعتها في المستعمرات والمدن الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالمقطع الجنوبي من الجدار الذي يبلغ طوله 10كم ويمتد من شارع الأنفاق جنوب بلدة بيت جالا إلى بيت لحم وبيت ساحور، وصولاً إلى جبل أبو غنيم (تقام في المكان مستوطنة تسمى هارحوما) في الشرق.

وخلال ترسيم الجدار، صودرت الأراضي العربية في المدن الثلاث (بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا)، بما في ذلك مسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) الذي حولته إسرائيل إلى مكان مقدس لليهود، وخلال مرحلة بناء الجدار تمت مصادرة ما يقرب من 70 ألف دونم من أراضي منطقة بيت لحم.

كذلك تم بناء جدار بطول يبلغ 17كم يمتد من الطرف الشرقي من بيت ساحور إلى العيزرية في الشمال.

وبني جدار آخر بطول 14كم من الطرف الجنوبي لقرية عناتا حتى حاجز قلنديا.

ومن جهة أخرى، تم بناء جدار بطول 14كم حشرت وعزلت فيه خمس قرى تقع شمال غرب رام الله (بير نبالا والجديرة الجيب وبيت حنينا البلد والنبي صموئيل) يتم الدخول والخروج منها بواسطة شارع التفافي خاص بالفلسطينيين ومدخلين يقعان في مستوطنة بسجات زئيف وحاجز قلنديا.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك جدار يمتد من بسجات زئيف حتى مستعمرة مكابيم في الغرب، ويبلغ طول هذا الجدار 40كم، تم خلاله حشر أكثر من 60 ألف مواطن فلسطيني (من قرى وبلدات مثل بيت لقيا وبيت سوريك والقبيبة وبيت إكسا وغيرها) داخل الجدار، ينتقلون منها إلى المدن العربية بواسطة بوابات حديدية وأنفاق بنيت خصيصاً لهذا الغرض.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري في القدس.. والقدس الكبرى

بعد حرب حزيران في عام 1967، احتلت دولة إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، حيث كانت مساحتها كمدينة تبلغ 6000 دونم، وأصبحت مساحة مدينة القدس بفرعيها، الشرقي والغربي 44,100 دونم. لكن إسرائيل أقدمت على مصادرة 64 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية (أي أكثر من ضعف مساحة المدينة بحدودها التاريخية)، اقتطعتها من أراضي أكثر من 28 مدينة وقرية، بعضها تم إلغاؤها كلياً مثل قرى صور باهر وجبل المكبر والنبي صموئيل، وحوّلتها إلى أحياء داخلية في مدينة القدس ومن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور وبيت إكسا وقطنة. ونتيجة لذلك أصبحت مساحة مدينة القدس ما يقارب 126 ألف دونم بعد أن ضمت 12 ألف دونم من مناطق فلسطينية احتلت قبل عام 1948 إلى القدس.

وبعد أن فرضت حقائق على الأرض، بدأت إسرائيل في عام 2002 بإجراءات عملية لإقامة القدس الكبرى التي تمتد من كتلة مستعمرات غوش عتصيون في محافظة بيت لحم (جنوب القدس)، وكتلة مستعمرات غفعات زئيف في شمال غرب القدس ومستعمرات بنيامين في الشمال ومعاليه أدوميم والمستعمرات القريبة منها البالغة ثماني مستعمرات من الشرق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في منطقة برية القدس (المسماة إسرائيلياً صحراء يهودا) مناطق تدريبات عسكرية إسرائيلية ومتنزهات طبيعية متنوعة. وتصل مساحة برية القدس ما يقارب 600كم وتصل حتى مشارف البحر الميت وأريحا، وتصل مساحة القدس طبقاً لخطة القدس 2000 والتي نشرها مركز "بمكوم" إلى أكثر من 250كم.



خطة خريطة القدس الهيكلية

في حزيـران/ يونيـو 1967 تم ضم أراضي شرقي القدس مع سـكّانها إلى منطقة نفوذ المدينة لتزداد مساحة "المدينة الموحدة" ثلاثة أضعاف تقريباً، أي من 38 ألف دونم إلى 108 آلاف، كما زاد عدد السـكّان العرب تسـعة وسـتين ألف نسـمة. وقد صودر على مدار السنين ثلث المساحة المضمومة لصالح بناء أحياء جديدة من أجل المستوطنين اليهود، ممّا أدّى إلى تقليص مساحة السكن والتطوير للسكّان الفلسطينيين.

قامت في المدينة طفرة هائلة من العمران والتطوير، لاسيما في الأحياء اليهودية التي أقيمت على الأراضي المصادرة. وتمت بلورة خطط هيكلية لكل حي على حدة بعيداً عن النظرة الشمولية العامة، وبتجاهل الوضع التخطيطي المركّب السائد في المدينة إجمالاً وفي قسمها الشرقي على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك أن الخطط المذكورة أخرجت إلى حيّز التنفيذ سياسة تخطيط معلنة تتمحور حول الحفاظ على نسب السكّان العرب واليهود، حيث تسعى للإبقاء على التفوّق الديموغرافي الواضح للسكان اليهود رغم نسبة النمو الأسرع للسكّان العرب. وكثيراً ما تترجم هذه السياسة بعدم التخطيط أو التخطيط المحدّ من البناء.

بعد إقرار الحاجة لتخطيط شامل للقدس بأكملها وبكل أجزائها، بدأت عملية تخطيط بعيدة المدى وواسعة النطاق يفترض أن تنتهي ولأوّل مرّة بطرح تخطيط هيكلي خاص بمدينة القدس.

وبذلك تحد القدس أكثر من سبع مدن عربية هي، رام الله والبيرة وبيتونيا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ومنطقة أريحا ومنحدرات البحر الميت. ويبدو أنه لا الدراسات الفلسطينية ولا العربية تحدثت عن مساحة مناطق التدريبات العسكرية ولا المتنزهات الطبيعية الإسرائيلية ولا المخططات المستقبلية لهذه المنطقة من بناء مستوطنات جديدة ومناطق سياحية وغير ذلك، التي تمتد حتى منحدرات البحر الميت، والتي لا تعرف مساحتها على وجه الدقة رغم أن بعض المصادر الإسرائيلية تتحدث عن 600كم.

فكرة الفصل هذه لم تكن جديدة على الفكر الصهيوني، حيث تعود بجذورها إلى المفكر الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي، كما سبقت الإشارة في بداية هذه الدراسة، والتي طرحها في عشرينيات القرن الماضي، ثم أعاد مفكرون وسياسيون إسرائيليون طرح المشروع نفسه، في فترات زمنية متلاحقة. غير أن تنفيذ تلك الخطة على أرض الواقع، كان يصطدم بعوائقٍ مادية وفكرية تؤجل تنفيذها، إلى أن تبناها أرئيل شارون باعتبارها خطة إستراتيجية تحقق أمن إسرائيل وفق الادعاء الإسرائيلي.

تنفيذ هذه الفكرة أو المشروع على الأرض بدأ مع مشروع "إيغال ألون"، الاستيطاني، الذي لم يكن يستهدف الأمن بمعناه العسكري التقليدي، فحسب، بل سعى للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإفراغها من أهلها.

وتبين حسني أن مخطط "غلاف القدس" احتل مكاناً بارزاً في المشروع، الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لتشييد جدار الفصل العنصري، في ظل الإصرار الصهيوني على اعتبار القدس "عاصمة أبدية لإسرائيل"، واستمرارها تجاهل الحقوق العربية في الأراضي المحتلة،



التـي أقرتها المنظـمات الدولية المعنية. يذكر أن المجلس الأمني الإسرائيلي المصغر، الذي شـكله شـارون، للتصـدي للهجـمات التفجيرية في القـدس، أقر خطة "غلاف القـدس"، التي قضت بإقامـة حزامـين أمنيين، يحيط أولهما بما يسـمى "القدس الكبرى"، ويمتد بمحاذاة المسـتوطنات الواقعة جنوب، وجنوب شرق القدس، ويشـمل هذا الحزام خنادق، ومناطق مراقبة، ومواقع عسـكرية إسرائيليـة. أما الحزام الأمنـي الثاني، فيمتد داخل مدينة القـدس، ويحول بين الأحياء اليهودية، والأحياء العربية.

فيـما يبدو طـول الحزام الأول، ظاهريّاً، حيث لا يتجاوز 11كـم، فإنه يصل، في حقيقة الأمر إلى 57كـم، نتيجة لكثرة تعرجاتـه، كما تلزم خطة "غلاف القدس" أهالي القدس الشرقية، الراغبين في العبور إلى القدس الغربية، بالمرور عبر بوابات أمنية إلكترونية، توضع لهذا الغرض.

قـوات الاحتـلال بدأت العمـل في بناء جدار الفصـل العنصري حول القـدس في تموز 2003، حيث بدأت العمل في مقطعين من شمال وجنوب القدس، ابتداء من جنوب بيتونيا غرباً وحتى مخيـم قلنديـا شرقـاً، وأما المقطع الجنوبي فهو مـن مدخل مدينة بيت لحم غربـاً وحتى بلدة بيت سـاحور شرقاً. وفي أيلول من العام نفسـه، قامت إسرائيل بتحديد مسار الجدار في باقي المواقع المحيطـة بالقـدس، حيث بدأت في الطـرف الشرقي من بلدة بيت سـاحور جنوباً حتى الطرف الشرقي لبلدة العيزرية شـمالاً، ومن الطرف الجنوبي لقرية عناتا وحتى مخيم قلنديا شـمالاً، وتم الانتهاء من العمل في محيط القرى الشمالية والغربية وهي (بير نبالا، الجويدة، الجيب، بيت حنينا البلد، والنبي صموئيل).

هـذا الجـدار يتكون من أسـوار إسـمنت مسـلح، وحواجز ومعابـر ونقاط تفتيـش إلكترونية، وطرق، وأسـلاك شـائكة، وسـياجات كهربائيـة، وهو يمتد عـلى طوله القائـم 8كم، وعرض 100م، وبارتفاع 8 أمتار، ويوجد على الجدار أكثر من 10 معابر تتحكم في دخول الفلسـطينيين إلى القدس، والمعابر هي (بيتونيا، عطاروت، قلنديا، رأس أبو سبيتان، جيلو، العيزرية، الولجة، عناتا، حزما، والمزموريا في منطقة بيت لحم).

أحد الأهداف من تشـييد الجدار يتمثل في توسـيع حدود بلدية القدس المحتلة، للسـيطرة على 18 بالمئة من مسـاحة الضفة، وإكمال الطوق الاسـتيطاني حول المدينـة، كما تتضمن الخطة إقامة مسـتوطنة جديدة على أراضي قرية الولجة "تضم أكثر من 13 ألف وحدة سـكنية"، على مساحة ألفي دونم، تفصل القدس المحتلة، تماماً، عن محيطها.

الجـدار حول القدس المحتلة لم تكن غايته أمنية، بل لتفريغ القدس من أصحابها، والاسـتيلاء

على أراضيهم ومساكنهم. ففي كلمة ألقاها "ياكير سيغيف" المسؤول عن ملف شرقي القدس في بلدية الاحتلال، أثناء اجتماعه بشبيبة حزب العمل الإسرائيلي، صرح وبكل وضوح بأن الجدار كانت له غايات سياسية وديمغرافية، وأنه نجح في طرد أكثر من 50 ألف مقدسي من حملة الهويات الزرقاء (وفق ما جاء في تقرير مركز أبحاث الأراضي السابق ذكره).

תכנית אלון

رابعاً: الجدار وخطة ألون

طرح موضوع القدس الكبرى لأول مرة في شهر أيلول من عام 1967 من قبل وزير التعليم الإسرائيلي حينها "يغئال ألون" الذي طرح خطة حل شاملة مع العرب سميت بخطة ألون. وفيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية تحدثت الخطة عن القدس الموحدة بشقيها الشرقي والغربي تحت السيادة الإسرائيلية ومدّ تدريجي للسيادة الإسرائيلية على برية القدس الممتدة حتى مداخل مدينة أريحا ومنحدرات البحر الميت حتى منطقة مستعمرات غوش عتصيون في منطقة بيت لحم في الجنوب وجبال رام الله والبيرة في الشمال.



كتاب خطة ألون والذي يأتي بتفاصيل المخطط، وقد ألّف هذا الكتاب ضابط الاستخبارات الإسرائيلي والدبلوماسي "يروحام كوهين" وقامت بنشره دار هاكيبوتس همؤحد عام 1973



Mediterranean Sea

Jenin

Tulkarm

Kalkiya

Nablus

Jordan River

Ramallah

Jericho

Jordan

Jerusalem

Israel

Bethlehem

Ma'ale Adummim

Gush Etzion

Dead Sea

Gaza

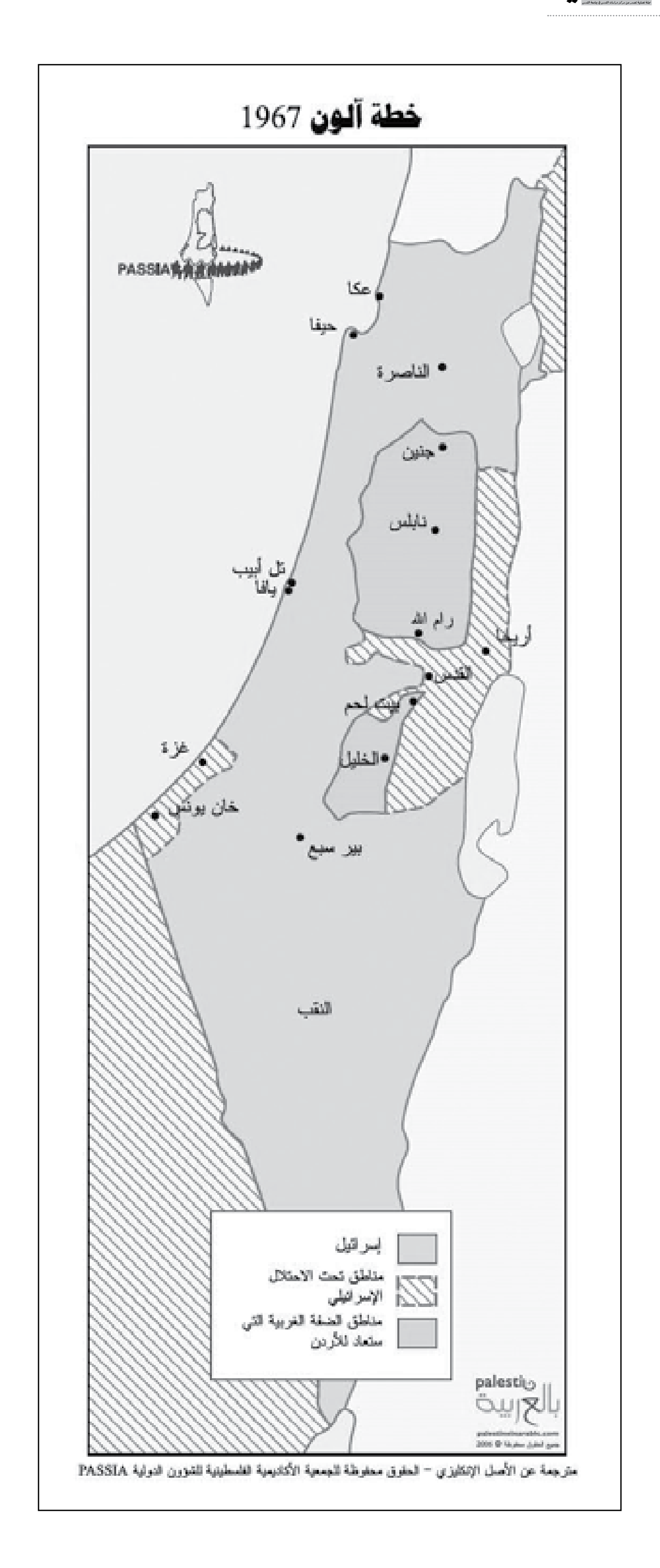
Hebron

Kiryat Arba

Egypt

The Allon Plan

- areas to be returned to Jordan
- areas to be annexed to Israel
- principal Arab towns to Jordan
- link road with free access
- Israeli settlements in 1970 to be annexed to Israel
- Israeli settlements built in two decades after inital Allon Plan



مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA



وجـاء في الكتـاب أنـه وبُعيد حرب 1967، باشر حـزب العمل عمليات البناء الاسـتيطاني في الأراضي المحتلـة؛ انطلاقاً من كونها منطقة أمنيـة من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه من مسـاحات هائلـة للزراعة، ومصادر الميـاه الجوفية، وقد بدأت عمليات الاسـتيطان على يد سلاح (الـ ناحل הנח"ל) (נוער חלוצי לוחם نوعار حلوتس لوحيم) وتعني "شبيبة الطليعة المقاتلة"، إذ بنيت العديد من المواقع الاسـتيطانية التي سـميت باسـم (ناحل)، وذلك على طول خط الهدنة ومناطق الغور.

ومـا لبثـت هـذه العمليـة أن تحولـت إلى سياسـة ذات مخطط عرف باسـم (مـشروع ألون) الاسـتيطاني، الـذي أعده (يغال ألـون)، وزير العـدل الإسرائيلي في حينه؛ وذلـك بناء على إسـتراتيجية تضييـق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسـوية)، بشـأن السـيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاسـتيلاء على الأرض وتنفيذ عملية اسـتيطانية واسـعة، عـلى طـول غور الأردن، مـن جنوب غور بيسـان، وحتى جنـوب صحـراء الخليل، بطول 115كم وعرض 20كم. وهي المنطقة التي يسـتعد نتنياهو لضمها بصورة رسـمية كما أعلن عدد المرات عن التزامه بذلك خلال النصف النهائي من العام 2019 باسـتصدار الاعتراف الأميركي بهذا الضم لمنطقة الأغوار.

وفي ضوء هذا المخطط، بني في عهد حزب العمل وحتى عام 1977م، 34 مسـتوطنة، (منها 12 في مدينة القدس)، وكانت مسـتوطنة كفار عتصيون هي الأولى التي بنيت سنة 1967م، ثم كريات أربع سـنة 1968م، مما يدلل على أن الاسـتيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الإسـتراتيجي نحو اسـتيطان متنـوع الأهداف في أماكـن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم والخليل، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشروعه الاستيطاني في صحيفة (دافار) بتاريخ 17/ 2/ 1974:

"لقـد أقيمـت المسـتعمرات الإسرائيليـة في ضـوء الأهمية الإسـتراتيجية لمتطلبـات الأمن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة".

ولتحقيـق مشروعه عملياً، دعا إلى تجنب ضم مناطق بها كثافة سـكانية فلسـطينية، قائلاً إنه في المناطـق المذكورة بخطته يجب إقامة مسـتعمرات مدنية وريفية وقواعد عسـكرية دائمة،

بأسرع وقت ممكن، وفق متطلبات الأمن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

وفي نهاية عام 1994 وضع الجنرال إيلان بيران قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى ورئيس إدارة الاتفاق المرحلي في نفس القيادة التابعة للجيش الإسرائيلي خطة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تضمنت إقامة القدس الكبرى التي تضم معاليه أدوميم وغفعات زئيف وغوش عتصيون، والسيطرة على كل محاور الطرق المؤدية إليها مثل شارع 45 الذي يتعمق في أراضي بلدة بيتونيا ويصل لعين عريك، وهو يبعد 3 4- كم عن شارع 443 وشارع 60 في الجنوب الموصل للقدس من غوش عتصيون وشارع 80 (شارع ألون). وسميت تلك الخطة بخطة حاضن القدس.

وبناء على المخططات المذكورة بني الجدار الفاصل في مدينة القدس مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة.

أهداف إسرائيل في القدس: الضم والتهويد بطمس المعالم وإلغاء الهوية العربية لتكون عاصمة إسرائيل بخطوات هي: -

1. عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى.

2. تهجير وتفريغ القدس الشرقية من السكان العرب وترحيلهم إلى الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.

3. في حال عدم تمكنها من تهجير العرب، فعلى الأقل حشرهم في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع، وتكون غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4. خلق حقائق على الأرض مثل إقامة مستوطنات ومناطق صناعية وسياحية يهودية ودعم هجرة اليهود إلى المدينة وضواحيها بهدف إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

5. المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية نظراً لما تدعيه من حقوقها في الحرم القدسي الشريف وفي غيره من الأماكن، ومنع الوصول إليها.



ولإتمام هذه المخططات، قامت إسرائيل بالتلاعب في القوانين وأدخل الكنيست تعديلات على قانون "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 26/ 7/ 1948 يخوّل بموجبه الحكومة بضم أي مساحة من "أرض إسرائيل السابقة" إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 28/ 6/ 1967 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق. خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت الحكومة الإسرائيلية البلدية الأردنية والمؤسسات الأردنية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة – بهذه الطريقة تم ضم 80 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية، أي ما يعادل أكثر من 5 ,1 من مساحة الضفة الغربية.

وفي عام 1981 سنّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديداً سمّاه "القدس عاصمة إسرائيل"، أكد فيه على القوانين السابقة. لكن ميزة هذا القانون هو باعتباره قانوناً أساسيّاً، أي لا يتغير إلا بقانون من هذا النوع. وتحدث القانون عن نقل الكنيست ومحكمة العدل العليا ومقر رئيس الدولة إلى القدس.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية قراراً في عام 1988 اعتبرت فيه سكان القدس الشرقية سكاناً دائمين وليسوا مواطنين، لا يحق لهم الحصول على كل الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة، وعلى الصعيد نفسه، صدر عن الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أوامر عسكرية تلغى بموجبها القوانين الأردنية أو تعدلها من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، وبلغ مجموع هذه الأوامر (الجديدة والمعدلة) أكثر من 1500 أمر عسكري شملت مختلف مناحي حياة الفلسطينيين.

وبعد بناء جدار الفصل العنصري، اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004 قراراً سريّاً – افتضح أمره فيما بعد بتطبيق قانون "الغائب حتى لو كان موجودا" على أراضي الفلسطينيين المصادرة نتيجة الجدار. وتوالت عملية شرعنة الواقع القسري الإسرائيلي في القدس وصولاً إلى قانون القومية والاعتراف الأميركي بالقدس

عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، الأمر الذي تم تناوله في أعداد سابقة من المقدسية.

وفي إطار هذه القوانين وغيرها، بدأت الأجهزة التنفيذية في إسرائيل مثل بلدية القدس والحكم العسكري ووزارة العمل والتأمين الوطني بسن القوانين الفرعية وتطبيقها على الأرض بهدف إفراغ المدينة من سكانها العرب وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم، ونتيجة لهذه القوانين والأوامر، بدأت المؤسسات التنفيذية في إسرائيل مثل التأمين الوطني وبلدية القدس والجيش الإسرائيلي وغيرها بممارسة شتى أنواع التضييق على السكان الفلسطينيين العرب بهدف إخلائهم من المدينة وخلق وقائع ذات طابع يهودي فيها. ومن هذه الممارسات فرض ضرائب متنوعة وباهظة على السكان الفلسطينيين، وعدم وضع مخططات هيكلية للمناطق العربية في القدس والامتناع عن بناء بنية تحتية تسهم في تطوير المناطق العربية من الناحيتين العمرانية والاقتصادية والخدماتية، وفرض رسوم بناء باهظة.

وبهدف منع عودة المقدسيين الذين أجبروا على ترك مدينة القدس بفعل الإجراءات الإسرائيلية، سنّت دولة إسرائيل عدة قوانين وعدلت غيرها مثل قانون "الدخول إلى إسرائيل" وتعديلاته، وقانون "إثبات الحياة في القدس" بهدف سحب هويات المقدسيين التي بلغت حتى هذا اليوم أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي. وقد أجبرت إجراءاتها المختلفة أكثر من 50 – 80 ألف مقدسي على السكن خارجها كمقدمة لسحب هوياتهم التي تثبت سكنهم داخل المدينة.

ولم تكتف إسرائيل بعمل الجهاز القضائي والتنفيذي في القدس، بل أسست شركات مثل شركة تطوير القدس وجمعيات مثل جمعية إلعاد وعطيرت كوهنيم بهدف السيطرة على ما يسمى بالممتلكات اليهودية في القدس العربية وشراء العقارات العربية فيها مستخدمة في ذلك كل الوسائل غير القانونية وغير الشرعية من غش وخداع وتزوير للمصادرة بعناوين "شراء" المباني السكنية داخل أحياء البلدة القديمة وخارجها وحولتها إلى مدارس دينية أو كنس، أو مبان للسكن.



خامساً: الأحياء المقدسية المكتظة خلف الجدار



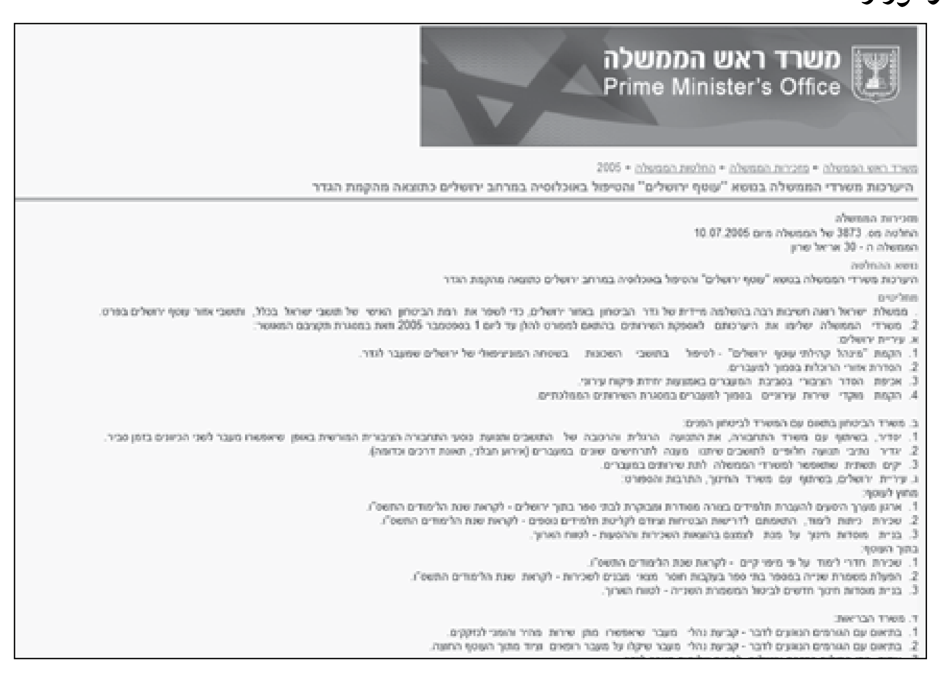
جدار الفصل العنصري يحوّل الأحياء المقدسية إلى منطقة عشوائية

وهي الأحياء المكتظة بالسكان ذات الكثافة السكنية المرتفعة التي لا ترغب سلطة الاحتلال بضمها وقامت بسلخها عن مركز المدينة بهدف تهجير سكانها قبل إعادة إلحاقها بالمدينة، وأصبح سكان هذه الأحياء خلف الجدار يعيشون حياة البؤس الحقيقي نتاج سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف وجود هؤلاء المواطنين المقيمين بمنازلهم وأحيائهم بغية اقتلاعهم وتهجيرهم، فهم خارج نطاق الجدار وخارج نطاق المسؤولية الإسرائيلية، وهم في الوقت نفسه **خارج نطاق المسؤولية الفلسطينية في الإطار الوظيفي والخدماتي والنظام العام، حيث يخضعون للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية ويحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية لتظهر بصورة شديدة الوضوح أكثر صور العنصرية والتمييز العنصري بشاعة وقسوة. وفيما يلي شهادة إسرائيلية حول ذلك البؤس الذي تعيشه تلك الأحياء بتقرير رسمي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، نقتبس من التقرير الآتي:**

"بعد مرور عقد على تشييد جدار الفصل العنصري في القدس، تحولت الأحياء الفلسطينية

في القدس إلى منطقة عشوائية، وعُزل ثلث السكان الفلسطينيين، ويقدر عددهم بـ120 ألفاً، عن مركز حياتهم في القدس، وباتوا يعانون من حياةٍ قوامها الإهمال المخزي.

شيّد جدار الفصل في القدس، بعد أن التزمت الحكومة الإسرائيلية وأصدرت قرارات حكومية، تعهدت من خلالها باستمرار سير الحياة السويّ لدى سكّان الأحياء المقدسيّة الذين ظلّوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيّين عبر جهتي الجدار، من ضمن ذلك القرار الحكوميّ رقم 3783 والذي اتخذ في تموز 2005. وقد فرض هذا القرار مسؤوليّة تحضير الجاهزيّة الخاصّة على بلديّة القدس والوزارات المختلفة".



משרד ראש הממשלה
Prime Minister's Office

משרד ראש הממשלה • מזכירות הממשלה • החלטות הממשלה • 2005

היערכות משרדי הממשלה בנושא "עוטף ירושלים" והטיפול באוכלוסיה במרחב ירושלים כתוצאה מהקמת הגדר

מזכירות הממשלה
החלטה מס. 3873 של הממשלה מיום 10.07.2005
הממשלה ה - 30 אריאל שרון

נושא ההחלטה:
היערכות משרדי הממשלה בנושא "עוטף ירושלים" והטיפול באוכלוסיה במרחב ירושלים כתוצאה מהקמת הגדר

מחליטים:

القرار الحكوميّ رقم 3783

شدد التقرير على أنّ تشييد الجدار لا يعني المسّ بحقوق سكّان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ويحملون بطاقات هويّة إسرائيلية، مستنداً على الإدراك بأنّ من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقيّة بعد احتلالها، الحفاظ أيضاً على مجمل الحقوق المكفولة لكلّ ساكن/ ة وفقاً للقانونيْن الإسرائيليّ والدوليّ.



رفضت المحكمة العليا الالتماسات التي قدمت ضد الجدار بعد أن استندت إلى الفرضية القائلة بأن انتهاك الحقوق الأساسيّة الناجم عن تشييد الجدار هو تناسبيّ ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة. كما أكدت قرارات الحُكم وبشكل جليّ وواضح على أنّ **شرعيّة تشييد الجدار كانت مشروطة** لتطبيق جاهزيّة البلدية والوزارات ذات الصلة، كما التزمت الدولة.

إلا أن سياسة الحكومة الإسرائيلية في العقد الأخير وظروف الحياة الصعبة في الأحياء تشكل انتهاكاً منهجيّاً ومتواصلاً لالتزاماتها وتُلحق انتهاكاً جسيماً بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسيّة الخاصة بآلاف السكّان، منها الحقّ بالكرامة والصّحة والتربية وحريّة الحركة وغيرها.

مع مرور عقد على اتخاذ قرار الحكومة ومصادقة المحكمة العليا على مسار الجدار، أرسلت **جمعية حقوق المواطن رسالة مفصلة حمّلت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الوضع الذي آلت إليه الأحياء المقدسية**، وطالبتها بتنفيذ الوعود التي قطعت، وذلك عبر خطة طارئة يقوم بالإشراف على عملها طاقم وزاري، وتقوم بتنفيذها خلال فترة زمنية معقولة.

وجاء في الرسالة، أن الجدار أدّى إلى فصل عشرات آلاف السكّان عن مركز حياتهم المدنيّ الذي ينتمون إليه. وخلقت الحواجز في القدس قيوداً ثابتة على حريّة الحركة لدى السكّان، باسم الحفاظ على ما يسمى "أمن دولة إسرائيل"، وأصبحت أيّ مغادرة للأحياء تلزم السكان بفحص أمنيّ وساعات انتظار طويلة.

كما ذكرت أنه إضافة إلى الازدحامات، يحول وجود "نقطة اختناق" صوب الحواجز ومنها دون إمكانيّة الوصول بسرعة لتلقي خدمات الطوارئ، مثل سيّارات الإسعاف وسيّارات المطافئ، **ما يُعرّض السكّان لخطر على الحياة.**

لقد أثر الجدار بصورة خطيرة في مختلف مناحي حياة الناس بهذه الأحياء ومجمل حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها حقهم في التعليم. وصولاً إلى وجود مدرسة في مبنى مستأجر خصص بالسابق لاستخدام الحيوانات!

وتطرقت الرسالة بإسهاب إلى تعهدات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعليم، إذ فصّلت

المادة / ج/ من قرار الحكومة ثلاث خطوات مدمجة من أجل ضمان الحقّ بالتعليم ما وراء الجدار: بناء مؤسّسات تربويّة جديدة، واستئجار غرف دراسيّة إضافيّة، وتشغيل منظومة سفريّات للطلّاب. إلّا أنّ غالبيّة هذه الالتزامات لم تُنفّذ في العقد المنصرم. ويعاني الطلاب نقصاً في المدارس وغرفاً دراسيّة مكتظّة وغير سويّة، وسفريات تستغرق منهم الوقت الطويل.

توجد في الأحياء الواقعة خلف الجدار شماليّ القدس أربع مدارس ابتدائيّة رسميّة فقط (منها اثنتان تشملان عدداً قليلاً من الغرف الدراسيّة للمرحلة الإعداديّة)، والتي تشمل مجتمعة 88 غرفة دراسيّة. إضافة إليها ثمة خمس غرف روضات رسميّة. ولا توجد في هذه الأحياء ولو مدرسة ثانويّة رسمية واحدة. ولذلك، يدرس في الجهاز التربويّ الرسميّ الواقع خلف الجدار ما مجموعه 2,453 طالباً فقط. فيما تقوم المدارس غير البلديّة الرسمية بسدّ النواقص الموجودة، وهي مدارس تُقام بمبادرة السكّان والجمعيّات الخاصّة، وتُجبى فيها أقساط دراسيّة يمكن أن تبلغ آلاف الشواقل سنوياً. وتوجد في هذه الأحياء 462 غرفة دراسيّة في المدارس التي تتمتع بمكانة معترف بها غير رسميّة، إلى جانب 125 غرفة دراسيّة في مدارس خاصّة. ينتج أنّ **13 بالمئة فقط من الغرف الدراسيّة** في هذه الأحياء تتبع التعليم الرسميّ.

تكمن مشكلة أخرى في أنّ غالبيّة الغرف التدريسيّة الرسميّة الواقعة خلف الجدار هي غرف لا توافي المعايير وغير سليمة، تقع في **مبانٍ مستأجرة خصّصت بالسابق للسكن** (كفر عقب) أو **لاستخدام الحيوانات** (مدرسة شعفاط للبنين ج). لذلك، وباستثناء الغرف التدريسيّة الناقصة، ثمة حاجة مُلحّة جدّاً لبناء غرف تدريسيّة سويّة وسليمة تستبدل بهذه الغرف.

كما أثر الجدار على الحق في الصحة، وصولاً إلى درجة وجود توجيهات غير رسمية بمنع سيارات الإسعاف من دخول الأحياء

حيث تؤدّي آلية خدمات الصحّة السيئة جدًّا إلى تشكيل الخطر على حياة السكّان، وهي تنتهك حقّهم بالصحّة وسلامة الجسد.

ففي الأحياء التي تقع خلف الجدار **لا يوجد مشفًى أو مركز لخدمات الطوارئ الطبيّة،**



باستثناء مشفى للإنجاب يقع في منطقة كفر عقب.

وأثر الجدار على البُنى التحتيّة الأساسيّة لدرجة احتمال حقيقي لوقوع كارثة إنسانية

لقد كانت البنى التحتيّة في الأحياء خلف الجدار، مثل منظومات المياه والشوارع، في وضع سيئ قبل تشييد الجدار، ومن وقتها بدأت هذه البُنى بالانهيار، فيما يزداد عدد السكّان الذين ينتفعون بها يوماً بعد يوم. **ويؤدّي غياب بنًى تحتيّة وخدمات حيويّة في هذه الأحياء إلى إلحاق ضرر بيئيّ – صحّيّ جسيم ومتواصل.**

أخيراً، يقول أمنون رامون، الباحث بمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية وأستاذ العلوم الدينية بالجامعة العبرية:

"إن نهج سياسات حكومات إسرائيل تجاه القدس منذ عام 67 خلق واقعاً عصيّاً على الحل السياسي على المديين القصير والطويل. وإن إسرائيل لم تنجح ولم تفشل في ضم القدس بعد حرب 67، موضحاً أنه منذ عام 67 عملت إسرائيل سريعاً على بناء 13 حيّاً يهوديّاً كبيراً خلف الخط الأخضر بالقدس، منها "رمات أشكول"، "جفعات تسرفتيت"، "غيلو"، "رموت"، بسغات زئيف"، "هار حوما"، "رمات شلومو"، وغيرها، وترى إسرائيل أنها حققت نجاحاً بذلك في ضم القدس، حيث يشكل السكان اليهود في القدس جزءاً مهمّاً من إجمالي السكان هناك، في حين عملت إسرائيل على عرقلة بناء الأحياء الفلسطينية، فلم يبن إلا ثلاثة أحياء فلسطينية صغيرة، وهي أحياء غير مرخصة ومخالفة للقانون. أما بالنسبة للفلسطينيين في شرقي القدس فهم ليسوا مواطنين إسرائيليين، بل هم مقيمون دائمون، يحصل كل منهم على بطاقة هوية زرقاء، وتأمين وطني، وتأمين صحي، ويدفع الضرائب، لكنه لا يحصل على جواز سفر إسرائيلي، وممنوعون من التصويت للكنيست، ورغم أنه يحق لهم التصويت في الانتخابات البلدية، إلا أنهم لا يفعلون. فكيف نجح الضم"؟؟

"انتهى الاقتباس من التقرير"

ومن نماذج سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس ومحيطها التي يمارسها الاحتلال، نشير إلى آخر هذه الجرائم المتمثلة بجريمة "وادي الحمص"، حيث سلمت أهالي حي وادي الحمص قرارات هدم البنايات السكنية، وإلا ستقوم آلياتها بتنفيذ قرارات الهدم وستفرض

على أصحابها تكاليف الهدم، وذلك بعد مصادقة المحكمة الإسرائيلية العليا على قرار يقضي بهدم (16) بناية سكنية تضم 100 شقة سكنية، علماً أن معظم المنشآت مصنفة ضمن الاتفاقيات "كمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية" إلا أن قوات الاحتلال تدعي أن الهدم لأسباب ودواعٍ أمنية، حيث يمنع البناء لمساحة (250) متراً في محيط جدار الضم والتوسع العنصري الذي بدأت إسرائيل بناءه بعد عام 2002، والذي هو عبارة عن شارع محاط بالأسلاك الشائكة والمجسات.

ويتهدد وادي الحمص خطر التهجير. ففي عام 2005 وتحديداً منذ أن بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الضم والتوسع العنصري في منطقتي القدس وبيت لحم، بدأت معاناة أهالي حي وادي الحمص التابع لأراضي قرية صور باهر جنوب شرق مدينة القدس المحتلة في الظهور في منطقة تصل حدودها من صور باهر إلى دار صلاح وقريتي النعمان والخاص والعبيدية وبيت ساحور في محافظة بيت لحم. وأمام قرار الاحتلال يجد المواطنون الفلسطينيون أنفسهم مهددين بالنزوح والتهجير بسبب الإجراءات العسكرية التعسفية التي تنتهجها حكومة الاحتلال.

وتضم أراضي وادي الحمص ثلاثة أحياء هي: وادي حمص، ودير العامود، والمنطار. ومع الحاجة الملحة للتوسع العمراني لجأ عدد من سكان صور باهر إلى البناء في أراضيهم التي يملكون فيها أوراق الطابو، ولم يتمكنوا طبعاً من تلقي الخدمات من بلدية القدس التي رفضت متذرعة أنها أراضٍ تابعة لنفوذ السلطة الوطنية، وبالمقابل عزل الجدار المنطقة ومنع السلطة الوطنية من إيصال خدماتها إليها. وتكمن الخطورة في أنه إذا تمت عمليات الهدم هذه فإن الأمر سوف يشمل لاحقا المنطار ودير العامود.

وخلاصة الحديث أن الإجراءات الإسرائيلية وتتالي تنفيذ الخطط والمشاريع لضم القدس وتهويدها وتذويب هويتها ورغم كل صنوف الترهيب والإكراه والتشريد والتهجير لسكانها أصحاب المدينة، لم تفلح في اقتلاعهم وطمس هوية المدينة وتذويبها، رغم الواقع القسري المفروض المغلف بالأسرلة التي تعيد طرح الأسئلة، وفي مقدمتها: هل نجحت إسرائيل في تحقيق الضم للقدس حتى بعد بناء الجدار وعزلها عن محيطها العربي الفلسطيني؟.



ليأتي الجواب في المقام الأول من أبناء القدس، سواء كانوا أولئك المتشبثين بمدينتهم وأحيائها داخل الجدار رغم المعاناة، أو المتشبثين في البقاء بأحيائها خارج الجدار، وأيضاً رغم المعاناة وهي حكاية وموقف والتفاف فلسطين وشعبها حول مدينتهم وعاصمتهم رغم تداعيات الجدار في القدس وبالصورة الأكبر في الضفة الغربية عامة.

سادساً: أثر مسار الجدار في الضفة الغربية

بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (حدود 67) حوالى 680 كم2 أي ما نسبته حوالى 00 , 12 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، منها حوالى 454 كم2 أراضٍ زراعية ومراعي ومناطق مفتوحة، و117 كم2 مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية و89 كم2 غابات، بالإضافة إلى 20 كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية.

بلغ مجموع الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال لإقامة جدار الفصل العنصري والمنطقة العازلة لحماية الجدار، وإقامة وحماية المستوطنات حوالى (1865)كم، وهذه تشكل ما نسبته 33 بالمئة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة.

كما بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار (47921 دونماً) من الأراضي الأميرية، وهي موزعة على النحو الآتي: 22530 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية، 19107 دونمات في منطقة وسط الضفة الغربية، 6284 دونماً في منطقة جنوب الضفة، أما مساحة الأراضي المملوكة للأفراد أو العائلات التي تمت مصادرتها حسب المصادر الفلسطينية فقد بلغت 124323 دونماً تقع غالبيتها في منطقة القدس، أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعوبة الوصول إليها، فهي: أراض في شمال الضفة بمساحة 191336 دونماً، أراض في وسط الضفة بمساحة 66023 دونماً، أراض في منطقة جنوب الضفة 43763 دونماً، وهذه الأراضي ملكية خاصة للفلسطينيين.

عزل بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الفلسطينيين (729) ألف دونم من أراضي الفلسطينيين ومعظمها مزروعة بالأشجار، وفصل المدن والقرى بعضها عن بعض، مما تسبب في تدهور الاقتصاد الفلسطيني، حيث تأثر النشاط الزراعي، وبالتالي الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية المحتلة بشكل كبير، كما أن الجدار تسبب في الفصل بين

المجموعات السكنية المتجاورة، وبين السكان وأراضيهم، مما أدى إلى تزايد الصعوبات التي يواجهونها في كل مناحي الحياة، حيث إنه عطّل أي إمكانية لتطوير المجتمعات الفلسطينية بشكل مستدام، والتي تضررت بشكل خطير جراء بناء الجدار، وخاصة أن 85 بالمئة من مسار بناء الجدار يمر داخل الأراضي المحتلة وليس على الخط الأخضر، وعند اكتمال بنائه سيعزل ما يقارب 200كم من منطقة الأغوار التي تمثل سلة فلسطين للغذاء.

لقد بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع، سواء المعزول منها كلياً أو جزئيّاً (189) تجمعاً فلسطينيّاً، منها (40) تجمعاً عزل عزلاً كاملاً عن محيطه -وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية -، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (900 , 514) نسمة، منهم حوالى (665 , 65) نسمة عزلاً تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وتجدر الإشارة إلى أن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، حيثُ يمر الجدار بأراضي الضفة الغربية، مما يعني أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية، حيث إن هناك حوالى (11,700) فلسطيني، سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948) والجدار. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جداراً آخر يشكل عمقاً للجدار العازل الفاصل سيخلق منطقة حزام أمني، الأمر الذي سيجعل 19 تجمعاً سكانيّاً يسكنها 128,500 فلسطيني محاصرةً في مناطق وبؤر معزولة.

فيما يؤدي بناء الجدار العازل إلى الفصل بين 36 تجمعاً سكانيّاً شرق الجدار يسكنها 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار. ناهيك على أثره بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث إن القرى التي تعتمد على الزراعة ويمر الجدار بها أصبحت دون مصدر اقتصادي، وبذلك تفقد 50 بالمئة من الأراضي المروية، و12كم من شبكات الري تم تدميرها، بالإضافة إلى تجريف 7 , 5 بالمئة من الأراضي الزراعية المروية.

هذا بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الزراعية وتجريفها وتقييد حرية حركة المواطنين، التي أدت إلى خسارة 6,500 وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه



المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم، و50 طناً من الفاكهة، و1000,000 طن من الخضروات، كما ستمنع حوالى 10,000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل.

كما يؤثر الجدار على مصادر المياه؛ حيث يسيطر الاحتلال على 50 بئراً من المياه خلف الجدار، كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب مياه من نهر الأردن، إذا تمت إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية.

فالمنطقة المعزولة خلف جدار الفصل العنصري تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمال الشرقي، اللذين تقدر طاقتهما التصريفية بـ(507) ملايين متر مكعب سنوياً، أما المنطقة المعزولة الشرقية، فتقع بكاملها فوق الحوض الشرقي، ذي الطاقة التصريفية التي تقدر بنحو 172 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ165 بئراً، بِطاقة ضخّ تقدر بـ33 مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ53 ينبوعاً بِطاقة تصريفية 22 مليون متر مكعب سنوياً.

كما خلّف الجدار آثاراً سلبية عميقة على العملية التعليمية في فلسطين، فقد حرم الكثير من الطلبة والمدرسين الوصول إلى مدارسهم، مما أربك العملية التعليمية في العديد من المدارس. وقد بيّنت نتائج مسحٍ أجراها المكتب الوطني لمقاومة الاستيطان والجدار أن هناك حوالى 3,4 بالمئة من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار تركوا التعليم.

ويمتد تأثير الجدار ليمس الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية والأثرية، أما تأثيره على الأماكن المقدسة، فقد أدى إلى تشويه وعزل كثير من الأماكن التاريخية، ذات المكانة الدينية المميزة، فحسب كتاب "جدار شارون" لمؤلفه الفرنسي ألان مينارغ أنه وفقاً لتعديلات خطة بناء الجدار، يمر الجدار عبر ممتلكات "رهبان آباء الآلام"، و"الراهبات البتانيين"، أما "دير الراهبات البنديكتيين"، الواقع على التلال المحيطة ببيت لحم، فقد قُطع عن المسيحيين العرب في مدينة المهد. ويكشف الكتاب عن أنه لأول مرة في تاريخ الكنيسة، تعزل مغارة المهد، في بيت لحم، عن كنيسة القيامة، بصورةٍ شبّهها رجال الدين بانقطاع الحياة عن المسيح.

وبالنسبة للمسلمين، فتضاعفت المعاناة، حيث كانت إسرائيل، حتى قبل إقامة الجدار، تفرض شروطاً مجحفة، للصلاة في المسجد الأقصى، وبإنشاء الجدار، صار مجرد الانتقال من ضواحي القدس الغربية، إلى عمق المدينة، أمراً شاقاً، يتطلب استخراج موافقات أمنية عدة. أما بخصوص الآثار الاجتماعية للجدار، فهي واضحة ومؤلمة، إذ تعزل العائلة الواحدة، وتعوق التواصل الاجتماعي، كما تعرض حياة الفلسطينيين للخطر، حيث يفصل الجدار، بين المناطق السكنية في المدن والضواحي العربية، وبين المشافي.

إلى جانب ذلك؛ هناك آثار أخرى ترتبت على بناء الجدار بالقدس، وضواحيها وهي: الاستيلاء على الآثار الفلسطينية، في محاولة طمس تاريخ الشعب الفلسطيني، وارتباطه بأرضه، على مرّ العصور، فخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، تم فرض الحظر على 60 موقعاً أثريّاً ضخماً، ومع امتداد الجدار باتجاه الجنوب الغربي، ضمت إسرائيل 230 موقعاً أثريّاً مهمّاً، إضافة إلى 1750 موقعاً تراثيّاً، فضلاً عن الاستيلاء على الغابات، وتدمير البيئة، حيث إن التجريف، والحصار، هدد بالقضاء على أشجار السنديان، والسريس، والبلوط، عدا عن أنه دمّر 62 بالمئة من مساحة الغابات الفلسطينية.

وتم الكشف في 28/ 4/ 2014 عن إقرار الحكومة الإسرائيلية لخطة الاستيلاء على (28) ألف دونم كأراضي دولة للبناء في (40) مستوطنة، (13) ألف دونم تم الاستيلاء عليها غرب جدار الفصل العنصري، والباقي شرق الجدار، وذلك من أجل خلق تواصل بين المستوطنات وداخل 48.

فيما أقامت سلطات الاحتلال (107) مستوطنات في منطقة العزل الغربية (المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري وبين الخط الأخضر) وشرق منطقة العزل الغربية (38) مستوطنة، كما أقامت شبكة من الطرق الالتفافية التي تخضع لسيطرة جيش الاحتلال ويستخدمها المستوطنون فقط، ويبلغ طولها حوالى (810)كم، ولشقّها صادرت سلطات الاحتلال (120)كم من أراضي المواطنين حوالى 120كم، 1 ,2 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد قامت بشق أكبر وأطول شارع استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، سيربط المدن داخل الخط الأخضر بالمستوطنات المقامة على أراضي الضفة



الغربية المحتلة، وذلك من خلال إقامة شارع رقم (9) بطول 183كم، وسيمتد من منطقة الساحل قرب مدينة الخضيرة، ومن شمال الضفة الغربية من قرى جيت وباقة الغربية، حيث سيصادر 700 دونم من أراضي المواطنين، ومن ثم يمتد حتى جنين ومنطقة الأغوار حتى الحدود الأردنية الفلسطينية، وسيصادر (20) ألف دونم من أراضي المواطنين، وانتهى العمل به عام 2014.

وتهدف سلطات الاحتلال من إقامة هذا الشارع الاستيطاني، والذي سيخترق شمال الضفة الغربية بالكامل حتى منطقة الأغوار، إلى القضاء على كل الحلول السلمية من خلال الاستيلاء على الضفة الغربية بربطها بشبكة خطوط للطرق. ومن نماذج الخنق والعزل التي نفذت بمسار الجدار نورد مثالاً في الشمال بمنطقة جنين وآخر في الجنوب بمنطقة بيت لحم:

في بيت لحم: واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 30/ 4/ 2017، بناء جدار الفصل العنصري حول قرية الولجة، جنوبي القدس، والذي سيحيط القرية من كل الجهات ويعزلها عن أراضيها وعن القدس. وحسبما نشرته صحيفة "هآرتس" بذات التاريخ، فإن المخطط الإسرائيلي سيحيط بقرية الولجة من كل الجهات باستثناء مخرج واحد باتجاه بلدة بيت جالا. كما أن الجدار سيفصل بين القرية وبين أراضي سكانها البالغة مساحتها قرابة ثلاثة آلاف دونم.

وفي جنين: لا يزال بناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي المواطنين في محافظة جنين يتسبب في الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعاني منها (11) تجمعاً سكانياً يعيشون في حصار ومعازل ويخضعون لشروط قاسية عنصرية ومأساوية، حيث يحرمون من التواصل مع امتدادهم الطبيعي في جنين بسبب البوابات العسكرية المقامة على مداخلها ولا يستطيعون التحرك إلا بتصاريح ولساعات محددة يتم فيها فتح البوابات العسكرية.

فقد استمرت سلطات الاحتلال في فرض "نظام التصاريح المؤقتة" على المواطنين الفلسطينيين في المناطق التي تطلق عليها سلطات الاحتلال منطقة التماس، (وهي المنطقة الواقعة بين جدار الفصل العنصري والخط الأخضر)، وضرورة الحصول على تصريح شخصي للتمكن من مواصلة العيش في بيته وممارسة حياته اليومية، كما فرضت على الفلسطينيين الذين تقع أراضيهم الزراعية في "منطقة التماس" الحصول على تصاريح لهم

ولعمالهم ليتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

كما أن سلطات الاحتلال تتعمد فرض شروط قاسية عليهم للحصول على هذا التصريح الذي يمنح لفترة محددة، مما يجبر الفلسطينيين على تجديده، فنظام التصاريح الذي تفرضه سلطات الاحتلال يشكل فصلاً من فصول التمييز ضد الفلسطينيين، حيث حوّل المواطنون الفلسطينيون الذين توجد أراضيهم وممتلكاتهم في "جيب" جدار الفصل العنصري إلى "ماكثين غير قانونيين" في بيوتهم وأراضيهم، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم الأساسية على نحو عنصري، لاسيما فيما يتعلق بالحركة وحرية التنقل، وفي الحق في الاكتساب والعيش الكريم، والحق في الحياة. وهي مناطق العازل الأمني لحماية الجدار، كما تسميها وتصنفها سلطة الاحتلال.

يبلغ عمق ما تطلق عليه سلطات الاحتلال عازل أمني لحماية الجدار "منطقة التماس 200 متر وتبلغ مساحته حوالى (156) ألف دونم، محظور على الفلسطينيين دخولها لقربها من جدار الفصل العنصري، ومعظم هذه الأراضي هي "ملكية خاصة"، ويقدر عدد الفلسطينيين الذين يضطرون للحصول على تصاريح تسمح لهم بالدخول إلى أراضيهم الواقعة في "منطقة التماس" بحوالى 000 ,11 فلسطيني، والذين يحصلون على تصاريح مؤقتة، ولمدة محدودة، وذلك من خلال بوابات عبور محددة.

كما أنّ التصاريح التي تصدرها الإدارة المدنية للفلسطينيين تكون سارية لفترات تتراوح بين يوم واحد وسنتين، حسب نوع التصريح. ويجري الانتقال إلى مناطق التماس عبر معابر "نسيج الحياة" أو عبر البوابات الزراعية التي شُيّدت في داخل الجدار وبها يخضع للفحص الأمنيّ. كما أنّ الإدارة المدنية لا تُمكّن من الدخول إلى حيّز منطقة التماس إلا وفق قائمة من الاحتياجات التي تقرّرها سلفاً. ويؤدّي هذا الأمر إلى تقليص إمكانيات سكان الضفة الغربية بالمُكوث في مناطق التماس ويلزمهم بملاءَمة براجمهم وفق الظروف العينية التي تعترف بها الإدارة كسبب شرعيّ لدخول هذه المناطق.

لا تزال سلطات الاحتلال تغلق معظم البوابات المقامة في جدار الفصل العنصري طوال العام باستثناء فترات قصيرة يفتح بعض منها خلال موسم قطف الزيتون ولمدة محدودة فحسب، ولا يسمح بالمرور إلا بعد الحصول على تصريح مسبق، كما يتم رفض



معظم طلبات الحصول على تصاريح للمواطنين الذين تقع حقولهم خلف جدار الفصل العنصري، مما يحرم آلاف الفلسطينيين من الحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، وذلك تحت ذريعة ما يطلق عليه "دواعٍ أمنية"، وذلك بهدف الاستيلاء على أرضهم. وهي نفس الذريعة الإسرائيلية بالمناطق المخصصة والمصنفة لإطلاق النار.

حيث استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشديد القيود المفروضة على وصول المواطنين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأملاكهم في المناطق المصنفة "مناطق إطلاق نار" و"محميات طبيعية" وهي مناطق تمثل مساحتها 26 بالمئة تقريباً من مساحة الضفة الغربية المحتلة، فيما كان استمرار وجود المستوطنات وتوسعها المستمر على حساب الأرض الفلسطينية من أكثر العوامل تأثيراً في تشكيل نظام القيود المفروضة على إمكانية وصول وتنقل المواطنين المقّيد بمئات الحواجز العسكرية.

استمرت قوات الاحتلال في استخدام الحواجز الأمنية العسكرية ككمائن للمدنيين الفلسطينيين للقبض عليهم، حيث تقوم باعتقال العشرات منهم على الحواجز فضلاً عن تعريض عشرات آخرين لجرائم التنكيل والإذلال والمعاملة غير الإنسانية، وتعمد إهدار كرامة المواطنين، كما تشكل هذه الحواجز العسكرية عائقاً أمام حركة نقل البضائع الفلسطينية مما يزيد من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها المواطن الفلسطيني.

وجدير بالذكر أن الجدار يهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة عن بعضها بعضاً وإقامة حزامين عازلين طوليين، أحدهما حزام في شرق الضفة بطول غور الأردن وآخر غرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق 5 10-كم، وكذلك إقامة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب "طولكرم" ومنطقة "نابلس" حتى غور الأردن، مما يؤدي إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى أربع كتل رئيسية (جنين – نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل) لخلق فاصل مادي بين كتل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسطينية مع بقاء المستوطنات على حالها.

وتمسّ إقامة الجدار في داخل مناطق الضفة وفرض نظام التصاريح الصارم بسلسلة طويلة

من حقوق الإنسـان الخاصة بالفلسطينيين كما سبق تناوله. ومن ضمن ذلك، انتهاك حقهم في حرية الحركة، ونتيجة لهذا انتُهك حقهم في العمل والتربية والعناية الطبية والحياة الأسرية وكسب الرزق ومستوى الحياة اللائق. كما ينتهك حق الفلسطينيين الجماعي بتقرير المصير، كـون المسـار الذي صدّقته الحكومـة يقطّع أوصال الضفـة: فإذا بُني الجـدار حول "إصبع" المسـتوطنات في منطقـة معاليـه أدوميـم كما هو مخطط له، فـإنّ هذا الأمر سـيقطع التواصل الجغرافي القائم بين شمال الضفة وجنوبها وسيعزل القدس عن سائر أرجاء الضفة.

سابعاً: الجدار والمقاومة السلمية

في هـذا الإطـار، تجمـع منظمات حقـوق الإنسـان المعنية أنـه وفي ظلّ الانتهـاكات اللاحقة بحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين والناتجة عن إقامة الجدار الفاصل وفق مساره الحاليّ، يجـب عـلى الحكومة الإسرائيلية تفكيك جميع المقاطع التي سـبق وشُـيّدت حتى الآن داخل مناطق الضفة وعدم الاسـتمرار في بنائها هنـاك. وإلى حين تفكيك الجدار، على إسرائيل أن تعيد إلى الفلسطينيين جميع الأراضي التي صودرت لغرض تشييد الجدار في الأماكن التي لم يُبـنَ عليهـا بعد، وإلغاء نظام التصاريح في مناطق التماسّ والسـماح بحرية الوصول إلى هذه المناطـق لجميع الفلسـطينيين. وإذا كانـت إسرائيل ترغب بإقامة مُعـوّق ماديّ على الأرض بينها وبين مناطق الضفة، فيجب عليها أن تشيّده على الخط الأخضر أو داخل مناطقها.

فيما أكدت كل التقارير الحقوقية الفلسـطينية والإسرائيلية بأن جدار الفصل العنصري يحرم الفلسطينيين من استغلال أكثر من ثلثي مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى أنه سيؤثر على حياة 210,000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية.

لقـد عزل الجـدار المدن والقرى الفلسـطينية عـن بعضها بعضـاً، حيث أكـد التقرير الذي أصدرته جمعية "بتسـيلم" الحقوقية الإسرائيلية الصـادر بتاريخ 11/ 11/ 2017، بأن الجدار يمر بشـكل التفافي داخل أراضي الضفة الغربية بنسبة 85 بالمئة، ما أدى إلى عزل التجمعات السكنية الفلسطينية تماماً كما يطوق الجدار مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية.

بلـغ مجمـوع التجمعات السـكنية الفلسـطينية المتضررة من جدار الضم والتوسـع، سـواء المعزول منها كليّاً أو جزئيّاً (189) تجمعاً فلسطينيّاً، منها (40) تجمعاً عزلوا عزلاً كاملاً عن



محيطهم، وذلك وفقاً لبيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالى (514,900) نسمة، منهم حوالى (65,665) نسمة عزلاً تاماً، وأدى بناء الجدار إلى منع التواصل مع العديد من هذه التجمعات إلا من خلال البوابات والحواجز العسكرية، وهي بالمناسبة الحواجز المنتشرة على نطاق واسع بالضفة الغربية بكل أنحائها.

فقد صعّدت سلطات الاحتلال من ممارسة سياستها العنصرية وفرض المزيد من القيود لإعاقة حركة المواطنين الفلسطينيين في كل أنحاء الضفة الغربية المحتلة من خلال نصب (585) حاجزاً معوقاً للحركة داخل الضفة الغربية المحتلة منها: (65) حاجزاً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة، و(22) حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة)، و(80) بوابة مقامة في جدار الفصل العنصري، و(418) حاجزاً ومتراساً، وتلال ترابية وجدران ترابية وبوابات وخنادق تقام على الطرق. إلى جانب الحواجز المتحركة أو الطيارة.

لقد صعّدت سلطات الاحتلال وضع عشرات الحواجز العسكرية الثابتة والمنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة، إذ تقيم قوات الاحتلال مئات الحواجز الطيارة شهرياً، ومن خلالها تتحكم بإمكانية تنقل الفلسطينيين على شوارع الضفة الغربية، وتتضمن هذه الحواجز في أغلب الأحوال وقوف سيارة جيب عسكرية على مفترق طرق رئيسة لعدة ساعات، يتم خلالها إيقاف السيارات لفحصها؛ ويعتبر مدى إعاقة الحركة التي تتسبب بها هذه الحواجز أكبر مقارنة بالحواجز الدائمة نظراً لعدم توقعها، ووقت التأخير الأطول عليها.

فيما لا تزال طرق رئيسة تؤدي إلى بعض المدن والبلدات الفلسطينية مغلقة أمام حركة الفلسطينيين، حيث استمر وصول الفلسطينيين مقيداً بصورة كبيرة إلى معظم مناطق الضفة الغربية المحتلة، خاصة القدس الشرقية والمناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري والبلدة القديمة في الخليل، إضافة إلى مناطق ريفية واسعة تقع في المنطقة (ج)، خاصة في غور الأردن والأراضي المتاخمة للمستوطنات، كما أدت القيود المفروضة إلى وصول الفلسطينيين إلى شوارع رئيسة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، إلى تحويل حركة مرورهم تدريجياً إلى شبكة من الطرق الفرعية الوعرة.

وصل عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية إلى (99) حاجزاً، من بينها (59) حاجزاً داخلياً منصوبة في عمق الضفة الغربية المحتلة بعيداً عن الخط الأخضر. وهذا يشمل أيضاً قرابة (17) حاجزا منصوبة في منطقة H2 في مدينة الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. كما أن (33) حاجزاً من مجموع الحواجز الداخلية معززة بصورة ثابتة. تلك الممارسات العدوانية العنصرية التي يجابهها المواطنون بالصمود والمقاومة السلمية المتواصلة.

وتعمل سلطات الاحتلال على التعتيم على مقاومة المواطنين السلمية للجدار والدفاع عن أرضهم وحقوقهم، حيث يواصل جيش الاحتلال من اعتداءاته على الصحفيين خلال المسيرات السلمية الأسبوعية التي يقوم بها المواطنون والمتضامنون الأجانب ضد جدار الفصل العنصري، حيث يصاب عدد كبير منهم، كما تقوم قوات الاحتلال باعتقال بعضهم، وقد عبّر الصحفيون عن قلقهم من تصاعد وتزايد وتيرة الانتهاكات بحقهم، وطالبوا المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف العنف المتزايد بحقهم، وذلك بهدف إسكات الصحافة وعدم فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال قمعها للمسيرات السلمية المناهضة التي يقوم بها الفلسطينيون والمتضامنون الأجانب المدافعون عن حقوق الإنسان احتجاجاً على الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري والاستيطان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، وتستخدم قوات الاحتلال بصورة منتظمة القوة المفرطة ضد المتظاهرين والمتضامنين الأجانب.

وعلى المستوى الرسمي في إطار حصر وتوثيق الأضرار التي تسبب بها بناء جدار الفصل العنصري، استمر عمل "مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، والذي أنشئ بقرار من الأمم المتحدة في 24/ 1/ 2007، كجهاز فرعي تابع للأمم المتحدة، واختيرت "فيينا" مقراً له من خلال سير عمل "مكتب سجل الأضرار" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصعوبات التي يواجهها العمل، خاصة المالية.

كما استمرت "اللجنة الوطنية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عملها الذي تقوم به لحصر



سـجل أضرار جدار الفصل العنصري وجمع الوثائق من المواطنين في البلدات والمدن الذين لحقـت بهـم أضرار نتيجـة بناء جدار الفصـل، وتقوم بإرشـاد المواطنين لتسـجيل الأضرار التـي لحقـت بهم وبممتلكاتهم لدى بعثـة الأمم المتحدة، ذلك أن هذه المعلومات ستشـكل سجلاً دولياً موثقاً، لإيضاح مدى ما أحدثه الجدار من تغيير لمعالم الأرض المحتلة، وهذا ما سيؤدي إلى ملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية. وينقسم عمل "اللجنة الوطنية" في تسجيل واقع الأضرار التي وقعت على الشـعب الفلسـطيني نتيجة بناء جدار الفصل العنصري إلى (6) فئات هي: الزراعة، التجارة، السكن، العمل، الوصول إلى الخدمات العامة والأضرار العامة. ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد تبنت قراراً بتشكيل هذا المكتب الدولي المختص بحصر آثار الجدار تالياً لفتوى محكمة العدل الدولية بالخصوص.

ثامناً: البعد العنصري في الجدار

إلى جانب ما تم عرضه من آثار لمسـار الجدار تمثل انتهاكاً خطيراً وجسيماً للقانون والشرعية الدوليـة واعتـداءً مبـاشراً عـلى حقـوق الشـعب الفلسـطيني الخاصـة والعامة، فـإن وطأة الممارسـات العنصرية وما تواصل سـلطات الاحتلال تنفيذه من مصادرة للحقوق وإمعان في العـدوان فـإن مصـادر إسرائيلية تعـترف وتعرض نـماذج من ممارسـات عنصرية فظيعة تمارسـها سلطات الاحتلال في المناطق المحاذية للجدار بهدف التنكيل والتهجير للمواطنين مـن بلداتهم وقراهم وتشريدهم، وفيما يلي عرض لنماذج وحالات واقعية من شـمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مروراً بضواحي القدس: -

أ - برطعة الشرقية: جنين

يحصر مسار الجدار الفاصل في منطقة برطعة الشرقية في داخله قرابة 32,000 دونم، تقع في داخلها قرية برطعة الشرقية وسبع قرى صغيرة أخرى، يعيش فيها 5,348 فلسطينياً، 4,575 شخصاً منهم من برطعة الشرقية. ويقوم الجدار بفصل سكان هذا "الجيب" عن مدينـة اللواء جنين وعن بلدات يعبـد الواقعة في الشرق وقفين الواقعة في الجنوب. وقد وفـرت هذه البلدات للسـكان المذكورين المـوادَّ الغذائية والبضائـع الأخرى إلى جانب الخدمات التربوية والصحية، والتي يسـتصعب السـكان تلقيها اليوم. في تشرين الأول 2003 أخضع الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة لنظام التصاريح.

المعبر المركزي الذي يسمح بتنقل وحركة الناس والبضائع إلى داخل هذا "الجيب" وخارجه هو معبر "ريحان"، الذي جرت خصخصته في أيار 2007. وتستمر عملية فحص الناس والسيارات المارة في معبر ريحان زمناً طويلاً، وقد يصل في ساعات الضغط –في الصباح وبعد الظهر – إلى قرابة الساعة. كل من يرغب بالدخول إلى منطقة "الجيب" –ومن بينهم المرضى المزمنون والمرضى المتعافون بعد العمليات الجراحية والنساء الحوامل والمعوقون والأطفال – يضطر إلى الخضوع لفحوص أمنية متشدّدة تشتمل على عدة مراحل فحص وتمتد على مسار يصل طوله إلى قرابة 200 متر. وقد فرضت الإدارة المدنية قيوداً على كميات البضائع التي تسمح بإدخالها إلى القرية، أيضاً، بما يخضع أيضاً للفحوصات المتشدّدة. وتزيد القيود المفروضة على نقل البضائع إلى القرية من تكلفة نقلها وتؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع في القرية، بما فيها المواد الغذائية الأساسية، حيث ترتفع أسعارها بمئات النسب المئوية عن أسعارها في جنين.

ب - جيّوس: طولكرم

يقطن قرية جيّوس الواقعة شمال – شرق قلقيلية، أكثر من 3,000 نسمة. وتشكل مجمل الأراضي الزراعية التابعة لجيّوس في منطقة التماس أكبر مساحة من الأراضي مقابل القرى الأخرى، وهي تشمل 60 بالمئة من مجمل الأراضي الزراعية التابعة للقرية. ويستند اقتصاد القرية إلى الزراعة المكثفة والتي تشمل الأشجار المثمرة والزيتون ودفيئات الخضروات وحقول الحبوب ورعي وتربية المواشي. وقبل تشييد الجدار عمل قرابة 90 بالمئة من سكان القرية البالغين في الزراعة، ووصل المنتوج الزراعيّ السنويّ إلى قرابة 9,000 طنّ. وقد بيع معظمه إلى الأسواق الفلسطينية، فيما بيع ما تبقى إلى تجار إسرائيليين.

ومنذ فرض نظام التصاريح، أضحى عدد سكان القرية الذين يحظون بالتصاريح لزراعة أراضيهم الواقعة في الجانب "الإسرائيلي" أقلّ قياساً بعدد العاملين في الزراعة قبل تشييد الجدار، مقابل ارتفاع الرفض لطلبات استصدار التصاريح. عدد التصاريح المقلص وحقيقة أنها لا تصدر بشكل متواصل وعلى طول أيام السّنة، أدّت كلها إلى تقليص



الناتـج الزراعـي في القرية إلى قرابـة 4,000 طنّ، أي ما يقل عن نصـف الناتج في الفترة التي سـبقت تشـييد الجدار. ومع أنّ مواعيـد فتح البوابات تُمكّن حقـاً من العمل لعشر سـاعات زراعيـة أثناء النهار، إلا أنها تُصعّب على العنايـة بالمزروعات داخل الدفيئات. وقـد اقتلـع سـكان القرية قرابـة 2,000 دونم مـن بسـاتين الفواكه (خصوصاً أشـجار الجوّافة والحمضيات) من أصل 3,500 دونم كانت مستصلحة قبل تشييد الجدار، وهم يزرعون بدلاً منها الحنطة وأشجار الليمون والزيتون، التي تتطلب استثماراً أقلّ ولكنها تعـود بدخـل أكثر انخفاضـاً. كما أنّ عدد رؤوس الماشـية تقلّص مـن 9,300 رأس قبل تشييد الجدار إلى 3,000 رأس فقط.

ج - قلقيلية: مدينة قلقية

أدّى عزل مدينة قلقيلية بواسطة الجدار الفاصل، وهي رابع أكبر مدن الضفة الغربية، إلى سدّ أيّ إمكانية لتطوير المدينة بشكل حقيقيّ. ومنذ منتصف العقد الماضي جرى استنفاد غالبيـة المسـاحة المخصصة للبنـاء في المدينة: 4,200 دونم فقط. وبلغت مسـاحة المنطقة التـي صدقتهـا بلدية قلقيلية للبناء الجديد بين تشرين الثـاني 2010 وتشرين الثاني 2011 الأكثـر انخفاضـاً من بين مدن الضفة: 5 , 1 بالمئة من مجمل البناء المصدّق في سـائر مدن الضفة. كما أنّ استنفاد إمكانيات البناء يمنع البلدية أيضاً من تطوير مؤسسات ومنشآت بلدية، كالمدارس والمؤسسات التربوية وإستاد.

وقد أدّى عزل المدينة في أعقاب القيود الصعبة المفروضة على حرية التنقل إبان الانتفاضة الثانيـة وفصلهـا عن سـائر مناطق الضفة بواسـطة الجـدار الفاصل، إلى أن تتأخر نسـبة الزيادة السـكانية في المدينة عن نسـب الزيادة السـكانية في سـائر مدن الضفة، رغم أنها المدينـة الرابعة في الضفة الغربية من ناحية كبرها (لا تشـمل القدس الشرقية). وهكذا، قـام قرابة 10,000 شـخص قدمـوا من مدن أخرى في الضفة، وسـكنوا قلقيلية بسـبب قربها من أماكن العمل في إسرائيل، بترك المدينة نتيجة لهذا الواقع. كما أنّ تشـييد الجدار وعزل المدينة بواسـطة الحاجز الواقع غربها أدّيا إلى إغلاق أكثر من 600 متجر ومشـغل ومحطـة وقود ومصالـح تجارية أخرى في المدينـة، وغالبيتها في المناطـق التجارية الواقعة غربيّ المدينة، والملاصقة للخط الأخضر.

بير نبالا: القدس

خلق الجدار الفاصل في منطقة رام الله مُسوّرة ريفية مغلقة ومحاطة بالجدار من جميع أنحائها. ويبلغ طول الجدار المحيط بالمُسوّرة 18,3 كيلومتر. وقد سُجنت داخل المسوّرة أربع قرًى، بير نبالا أكبرها. وقبل الانتهاء من تشييد الجدار بلغ عدد سكان القرية 6,090 شخصاً كانوا مسجّلين كسكّان، إضافة إلى قرابة 4,000 شخص من سكان القدس الشرقية، حسب تقديرات المجلس المحلي، كانوا يسكنون في شقق مستأجرة أو شقق بملكيتهم لكنهم حافظوا على عناوين سكنهم في القدس. ومنذ سنوات السبعين شكلت القرية ضاحية مدينية للقدس الشرقية. وفي سنوات التسعين تمتعت القرية بازدهار اقتصاديّ نتيجة لموقعها المركزيّ، والحقيقة أنه كان بالإمكان الوصول عبرها إلى رام الله وأحياء القدس الشرقية بسهولة، ومن هناك إلى مدن المركز في إسرائيل. وقد حوّل هذا الموقع المركزيّ القرية إلى نقطة التقاء بين تجار فلسطينيين من الضفة وبين تجار إسرائيليين وأسهم في ازدهار عمل المصالح التجارية في القرية.

وقد فرض الجدار الفاصل على القرية انفصالاً عن القدس الشرقية، وبعد تشييده جرى ربط القرية وبشكل حصريّ بمدينة رام الله عبر شارع "نسيج حياة" جديد. كما أنّ الجدار قام وبشكل شبه تامّ بقطع جميع العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين سكان القرية وبين سائر مدن الضفة ومع جهات تجارية في إسرائيل، إلى جانب قطع العلاقات المتشعبة بين سكان القدس الشرقية والقرية. وفي أعقاب عزل القرية قام قرابة نصف سكانها بتركها: في عام 2011، وبعد مرور خمس سنوات على تشييد الجّدار، بلغ عدد سكان القرية 5,140 شخصاً، جميعهم من سكان الضفة. كما أنّ حيّ المواحل الذي يقع شرقي القرية، والذي سكنته قرابة 250 عائلة من القدس الشرقية ونشط فيه قرابة 30 مشغلاً، فرغ بالكامل تقريباً من سكانه، وهو اليوم حيّ مهجور. وعلى امتداد الشارع الرئيسيّ في القرية، اللطرون، والذي شكل في الماضي مركز مواصلات رئيساً، تجد اليوم عشرات المصالح التجارية المغلقة والمباني العالية التي تحوي طوابق كاملة فارغة والمباني التي لم يُستكمل بناؤها. كما أنّ الهجرة الكبيرة لسكان القدس الشرقية أدّت إلى هبوط كبير وساحق في حجم البناء في القرية وإلى هبوط كبير أيضاً على أسعار الشقق، بيعاً واستئجاراً.



تاسعاً: حقيقة البعد الأمني في الجدار

وجهة نظر إسرائيلية جديدة: ملخص الكتاب الذي أصدره "جرشون هكوهين" اللواء السابق في جيش الاحتلال، بعنوان "جدار الفصل حدود سياسية بملامح أمنية"، بتاريخ 7/ 11/ 2018، حيث استهل الكاتب سطوره بالتأكيد على أنَّ جدار الفصل هو من المشاريع الأكثر فائدة التي أنشأتها الدولة العبرية رغم أنه أثر على صورة إسرائيل عالمياً، ويطرح الكاتب بعدها تساؤلاً: لماذا استكمال بناء الجدار في منطقة "جوش عتسيون" و"جبل الخليل"، وإلى أي حد يمكن اعتبار الجدار الحدود المستقبلية للدولة العبرية؟.

أشار إلى أن نقاشاً كبيراً يُدار الآن حول استكمال بناء الجدار، بين المستوى الأمني الذي يرى فيه ضرورة كبيرة من أجل ضمان أمن أكبر للإسرائيلي، وبين مستويات سياسية ترى به خطورة من ناحية إمكانية اعتباره حدوداً مستقبلية للدولة العبرية.

كما أوضح الكاتب وجود تيار يميني قوي، يحاول منع اعتبار الجدار الفاصل حدوداً نهائية لإسرائيل، رغم أن الجدار يبتلع مساحات شاسعة من الضفة الغربية، ويمنح إسرائيل القدرة على الاحتفاظ بجزء من المستوطنات في الضفة الغربية، لكنه بالتأكيد يتعارض مع رؤية اليمين، التي ترى أن كل متر فارغ من الضفة الغربية يجب أن يكون مكاناً محتملاً للاستيطان الإسرائيلي.

ويقترح الكاتب أن يتم الاكتفاء، بما تم بناؤه من الجدار والتوقف عند هذه النقطة، ويقترح على متخذي القرار التفكير باحتمالية أن تتحول مناطق الجدار، إلى نقاط احتكاك مركزي كتلك الموجودة الآن في قطاع غزة.

ويعتبر الكاتب أن مساهمة الجدار في تقليل عدد العمليات الفلسطينية، وتحديداً الفدائية منها، أمر لا يمكن التقليل منه، لكن في الوقت نفسه ساهمت عوامل أخرى في ذلك، وعلى رأسها استمرار قوات الأمن الإسرائيلية في السيطرة عملياً على الأرض في الضفة الغربية، وسهولة اقتحامها وقتما شاءت، لذلك يرى الكاتب أن بناء الجدار الفاصل سيحدّ مستقبليّاً من قدرة الجيش على العمل في الضفة الغربية، حيث على إسرائيل تقديم الإجابة على سؤال ستواجهه عالمياً، لماذا اقتحام الأراضي ما خلف الجدار، وقد يسهم في تشويش دبلوماسي ستلقاه تل أبيب وربما أبعد من ذلك، كما يؤكد الكاتب أن بناء الجدار هو عامل معوق في عمل الأمن الإسرائيلي، حيث بقاء إسرائيل في جانب واحد من الجدار سيفقده قيمته، فقيمة الجدار في السيطرة على كلتا

جانبيه، الأمر الذي قد يجعل إسرائيل وربما تضطر للانسحاب منها، وبالتالي تعود لمربع الخطر الأمني.

وأضاف "جرشون" زاوية سلبية أخرى، أن الجدار في المستقبل سيؤكد ادعاءات الفلسطينيين بأن إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري عملياً على الأرض من خلال الجدار العازل، واستطاع الفلسطينيون في ظل وسائل التواصل الاجتماعي، توطيد روايتهم بأن الجدار رمز للاضطهاد الإسرائيلي، وستكون له لذلك ارتدادات في المستقبل في ظل حقيقة أن إسرائيل ستكاد تكون الوحيدة التي ستظهر بهذا المظهر عالمياً.

ويطرح الكاتب زاوية أخرى خطيرة، حيث باتت مناطق الاحتكاك على الجدار الصورة الأمثل للدعاية الفلسطينية، وجاءت كما يريدها الفلسطينيون، عُزّل يلقون الحجارة باتجاه جنود مدججين بالسلاح خلف جدران إسمنتية.

من الناحية الاقتصادية، يرى الكاتب أن ما تم إنفاقه على بناء الجدار إلى الآن حوالى 15 مليار شيكل (4 مليارات دولار)، حسب لجنة "برودت" التي فحصت موضوع بناء الجدار فقد اعتبرته ضمن دائرة الإدارة غير السلمية وتبذير الموارد، وكان بالإمكان استغلال هذا المبلغ في مشاريع تنموية أخرى، وفي نهاية كتابه، طالب جرشون الحكومة الإسرائيلية بوقف بناء الجدار العازل، وأشار إلى أن المطالبات باستكماله مرتبطة بموقف سياسي يريد إكمال الفصل بين "إسرائيل" والضفة الغربية، ولكن هذا سينعكس بشكل سلبي على سيطرة إسرائيل على المناطق الفارغة في الضفة، حيث إن المنطقة الفارغة بين القدس والبحر الميت، يجب أن تبقى بيد إسرائيل لاستكمال مشروع القدس الكبرى، وأن يكون ذلك من خلال تركها مناطق مفتوحة دون جدران، حيث إن الجدار سيجعل حدود إسرائيل واضحة وسيعطي فرصة للفلسطينيين للبناء في تلك المناطق وزيادة دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين وضرورة استكمال سيطرتهم على المناطق "ج" وفق اتفاق أوسلو، لذلك فإن استمرار بناء الجدار ستكون له ارتدادات سلبية على حدود إسرائيل.

كما قال المركز بيغن للدراسات إن الرأي الذي تبناه هكوهين، ويشاطره فيه غالبية اليمين بأن السيطرة على الضفة الغربية يجب أن تكون برنامج عمل أي حكومة لم يعد حكراً على اليمين، بل باتت رؤية تتبناها أحزاب الوسط في الدولة العبرية، والتي ترى أن الدواعي الأمنية،



السياسـية، الأيديولوجية، وكذلك الجغرافية تتطلب باسـتمرار التوسع في الضفة واستمرار السيطرة عليها.

عاشراً: الجدار الشرعية الدولية

في إطـار العمل الدبلوماسي والقانـوني لمواجهة الجدار والتصدي له على المسـتوى الدولي، فقد بذلـت السـلطة الفلسـطينية جهـوداً كبـيرة في إطـار المنظمات الدولية بشـكل خاص وبتنسـيق فلسـطيني - عـربي جماعي ومشـترك، حيـث أصدر مجلس جامعـة الدول العربية على مسـتوى القمة في دورته العادية (28) والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان القرار رقم (676) بتاريخ 29/ 3/ 2017، كما أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (148) بتاريخ 12/ 9/ 2017، القـرار رقم (8165) اللذين أكدا عـلى إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبناء جدار الفصل العنصري داخل أراضي الدولة الفلسـطينية عام 1967، واعتبار هذا الجدار شـكلاً مـن أشـكال الفصـل العنـصري، ومطالبة الـدول الأعضاء بدعـم عمل لجنة تسـجيل الأضرار الناشـئة عن تشييد الجدار، ودعوة المجتمع الدولي لتفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشـأن إقامة جدار الفصل العنصري وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية وإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

كـما تم طرح موضوع الجدار على الجمعية العامـة للأمم المتحدة، وصولاً إلى محكمة العدل الدوليـة، وبتاريـخ 9 تموز/ يوليو 2004، نـشرت محكمة العدل الدولية، "رأياً استشـارياً" حـول قضية قانونية الجدار الفاصل الذي تقـوم إسرائيل بإقامته. وقد تم تقديم هذا الرأي من قبل المحكمة تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

وجاء في الاسـتنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجـدار الفاصـل، وتفكيك أجـزاء الجدار الفاصل التـي تمت إقامتها في الضفـة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسـطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غـير القانـوني الذي نشـأ في أعقاب إقامة الجـدار الفاصل، واتخـاذ الوسـائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

ولقد قررت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها بخصوص الجدار الأسس والمبادئ الآتية: -

1 - إن تشييد الجدار الذي تقوم به إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي.

2 - إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي وهي ملزمة بأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وأن تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به.

3 - إسرائيل ملزمة بجبر جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها.

4 - جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد، وتتحمل جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة 12آب / أغسطس 1949، مع احترامها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التزاما إضافياً بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي على النحو الوارد في تلك الاتفاقية.

5 - ينبغي للأمم المتحدة، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع المراعاة الواجبة لهذه الفتوى.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد رفضت التعاون مع هذا الإجراء بدعوى عدم وجود صلاحية للمحكمة للبحث في هذه القضية. وفي الوثيقة التي قدمتها إسرائيل، بررت هذا الادعاء بكون الحديث يدور عن قضية سياسية وليس عن قضية قانونية، وأن الإطار اللائق لبحث هذه القضية هو إطار العلاقات الثنائية ما بينها وبين الفلسطينيين.

إن الجانب الأول والمركزي الذي يتعاطى معه الرأي الاستشاري هو تبعات وآثار الجدار الفاصل على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي هذا السياق "سجلت" المحكمة



الوعد الذي قطعته إسرائيل في استعمال الجدار الفاصل كوسيلة أمنية مؤقتة. ومع هذا، فقد أشارت المحكمة إلى وجود مخاوف كبيرة من أن يؤدي مسار الجدار الفاصل إلى إيجاد "حقائق على الأرض" تؤدي إلى الضم الفعلي للمساحات والأراضي، مما يؤدي إلى التأثير على الحدود المستقبلية ما بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. وترى محكمة العدل الدولية أن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل يشكل خرقاً لحق تقرير المصير.

أما الناحية الأخرى التي تناولها الرأي الاستشاري، فقد كانت قانونية الجدار الفاصل استناداً إلى القانون الإنساني الدولي. وفي البداية، ردت محكمة العدل الدولية ادعاء إسرائيل بأن وثيقة جنيف الرابعة لا تسري على المناطق الفلسطينية، إذ لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة مرة من المرات جزءاً من دولة ذات سيادة. وفي هذا السياق حددت المحكمة أنه نظراً لكون المناطق الفلسطينية سقطت في أيدي إسرائيل نتيجة لحرب مع دولتين موقعتين على الوثيقة، فإنه يتوجب أن تتفق سيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية مع وثيقة جنيف.

وفي صلب الموضوع، فقد وجدت المحكمة أن الجدار الفاصل مخصص للمساعدة في المشاريع الاستيطانية التي تشكل خرقاً للبند 49 من الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت المحكمة إلى أن القيود على السكان الذين تبقوا ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر قد يؤدي إلى رحيلهم، وهذا أيضاً مخالف لنفس البند من الوثيقة. فضلاً عن ذلك، فقد حدد الرأي الاستشاري أن السيطرة على الأراضي الخاصة والمرتبطة بإقامة الجدار الفاصل يُشكِّلُ مسّاً بالأملاك الشخصية، مما يُشكّلُ خرقاً للبنود 46 و52 من لوائح هاج للعام 1907، والبند 53 من وثيقة جنيف الرابعة.

أما الناحية الثالثة من الرأي الاستشاري، فإنها تتعلق بقانونية الجدار الفاصل على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق فقد حددت المحكمة بصورة جازمة، بخلاف رأي إسرائيل، أن هذا القانون يسري بأكمله على الأراضي المحتلة. وترى محكمة العدل الدولية أن الجدار الفاصل يمس مختلف الحقوق المقننة في الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت إسرائيل عليها: الحق في حرية الحركة، الحق في عدم التدخل في خصوصية البيت والعائلة، والمقننة في البنود 12 و17 من الميثاق الدولي بخصوص الحقوق المدنية والسياسية، الحق في العمل، الحق في مستوى حياة لائق، الحق في الصحة والتعليم، وهي مقننة في البنود 6، 11، 12 و13 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية.

تجدر الإشـارة إلى أن الرأي الاستشـاري يتنـاول بصورة مقتضبة ادعاء إسرائيـل القائم على أن المـس بهذه الحقوق مبرر، طبقـاً للقانون الدولي، لكون هذا المس يـأتي بحكم الأغراض الأمنية المشروعـة. وقـد أشـارت محكمـة العـدل الدولية إلى أنـه من حـق إسرائيل ومـن واجبها حماية مواطنيهـا مـن أعـمال العنف، غير أنـه يتوجب أن تتفق وسـائل الحمايـة التي يتم اسـتعمالها مع تعليـمات القانـون الدولي. إن عدم اتسـاع المداولة بخصـوص المبررات الأمنية المحتملة لمسـار الجـدار الفاصـل ينبع من ضمن مـا ينبع من رفض إسرائيل عرض مبرراتهـا أمام محكمة العدل الدولية وقرارها الاكتفاء ببلاغ خطي حول عدم وجود الصلاحية للمحكمة.

لكـن الحقيقـة في الواقع أن من يحتاج فعلاً للحماية هم الفلسـطينيون الذيـن يتعرضون لعدوان إسرائيلي مسـتمر تحت ظل الاحتلال العسـكري يتضافـر ويوفر الحماية بدلاً من السـكان طبقاً للقانون الدولي مع إرهاب واعتداءات المسـتوطنين بحماية الجيش وحكومة الاحتلال الرسمية بما يجسد إرهاب الدولة الرسمي.

وختاماً:

ورغـم مـرور 15 عاماً على صدور فتـوى محكمة العدل الدولية في لاهاي لعام 2004 بشـأن جدار الفصـل والضـم العنـصري، والـذي أكدت فيه أن الجـدار ليس جـداراً أمنياً، كـما ادعت حكومة إسرائيـل، وإنـه مخالف للقانون الدولي، مطالبـة إسرائيل بوقف البناء فيه وهـدم ما تم بناؤه وجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين الأفراد وبالمؤسسـات والإدارات العامة الرسـمية والأهلية بمن فيهم القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، فقد بقيت الفتوى عالقة في ظل عدم توفر الإرادة الدولية لإلزام دولة الاحتلال بتنفيذها وعدم اتخاذ المجتمع الدولي أي إجراءات ملموسـة في هذا الاتجاه، ما شجع سلطات الاحتلال على مواصلة بناء الجدار والاستمرار بذلك في خرقها للقانون الدولي.

وفي سياق آخر، وكعادته في تحدٍّ مستمر سافر للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تأسـيس ما يسـمى "مجلس السـامرة الإقليمي"، والذي انعقد في مسـتوطنة رفافا أنه لن يسـمح باقتلاع أي مسـتوطنة في أرض إسرائيل. فقد انتهى من هذا الهراء، وإسرائيل بقيادتها لن تتراجع إلى الخلف ولن تكرر أخطاء الماضي في إشـارة إلى قيام أرئيل شـارون عام 2005 بما سـمي في حينه خطة الانفصال من جانب واحد عن الفلسـطينيين وتفكيك مستوطنات قطاع غزة.



وبدا بنيامين نتنياهو يركب موجة عالية من الديماغوجيا السياسية، مستنداً في ذلك إلى الدعم غير المحدود الذي توفره له الإدارة الأميركية، وهو يوضح لقادة المستوطنين المبادئ التي توجه سياسته فيما يتعلق بما سمّاه "يهودا والسامرة" ليقول: أولاً هذه هي أرضنا ووطننا، وثانياً سنواصل تطويرها وبناءها، وثالثاً لن يتم اقتلاع أي مستوطنة في أي خطة سياسية، ولن يتم اقتلاع أي مستوطن، ورابعاً سيواصل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن السيطرة على المنطقة بأكملها حتى نهر الأردن، وخامساً العمل على تحقيق إجماع دولي على هذه المبادئ، ليضيف مزهوّاً بالدعم الذي تقدمه الإدارة الأميركية لسياسة إسرائيل العدوانية الاستيطانية لينظروا ماذا فعلنا في مرتفعات الجولان وفي القدس والبقية تأتي".

وعلى صعيد آخر، أظهرت معطيات لجيش الاحتلال حدوث تصعيد كبير وخطير في العمليات الإرهابية التي تنفذها عصابات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية التي يطلق عليها عمليات "تدفيع الثمن" فحسب المعطيات التي نقلتها مصادر إسرائيلية، فإن عصابات المستوطنين نفذت 57 اعتداءً إرهابيّاً في العام 2016، وارتفع عدد هذه الاعتداءات إلى 79 في العام 2017، وإلى 205 في عام 2018، حيث قال الجيش الإسرائيلي: إن هذه الاعتداءات ضد الفلسطينيين تشمل إحراق حقول زراعية وتخريب ممتلكات وكتابات عنصرية استفزازية وقطع أشجار مثمرة، وإنها استهدفت أراضي وقرى فلسطينية في كل أنحاء الضفة الغربية.

وتمتنع أجهزة الأمن الإسرائيلية، الجيش والشرطة والشاباك، عن ملاحقة ومحاكمة منفذي هذه الاعتداءات، الذين يسكنون في المستوطنات ويتخذون من البؤر الاستيطانية ملاذات آمنة، كما أنه لا يجري التعامل مع القلائل جدّاً الذين يعتقلون، أثناء التحقيقات، وعلى أنهم مشتبهون بارتكاب عمل إرهابي، ما يشير إلى تقاعس بأعمال إنفاذ القانون، وفي اتهام واضح واختبار للجيش والشرطة والشاباك، واختبار لقادة المستوطنين وحاخاماتهم، وما إذا كانوا قادرين علي لجم هذه العمليات الإرهابية التي ترتكبها عصابات المستوطنين.

وهكذا يتضح مما تقدم، أن أهداف الجدار الاستيطانية الموغلة في القدم والتي تزامنت مع مخططات تأسيس كيان الاحتلال الإسرائيلي لم تكن يوماً مرتبطة بغايات أمنية، بقدر ما هي في الجوهر استيطانية عنصرية تهويدية، في سياق تنفيذ حلقات مترابطة من المشروع الصهيوني الذي تتكامل فيه إدارات التنفيذ الرسمية والاستيطانية لتصفية القضية الفلسطينية.

وهكذا، فإن الجدار ليس له اسم آخر سوى الكارثة المستمرة التي تطرح بإلحاح ضرورة التصدي لاستمرارها، واستئصالها لآثارها التدميرية الإستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع: -

1 – التقرير الإستراتيجي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان.

2 – الخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي. (2018). القدس الكبرى كما تراها إسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية.

3 – رشا حسني. (بلا تاريخ). "جدار الفصل العنصري في القدس، آثاره وانعكاساته. صامد، الصفحات 88 – **96**.

4 – براءة درزي. (7, 2016). "الجدار العازل في القدس". التقرير المعلوماتي 8، مؤسسة القدس الدولية.

5 جرشون هكوهين (7/ 11/ 2018) "جدار الفصل حدود سياسية بملامح أمنية".

6 – مجموعة تقارير بيتسيلم (**11/ 10/ 2017**). القدس الشرقية. تم الاسترداد من https: / /www.btselem.org /arabic /jerusalem و(11 11, 2017). جدار الفصل. تم الاسترداد من www.btselem.org.



فصل أم توحيد: أثر جدار الفصل العنصري في القدس على العائلات الفلسطينية خارج وداخل الجدار

"لم أكن أتخيل يوماً أننا سنكون ممنوعين من دخول القدس ومشاركة أهلنا في أفراحهم وأتراحهم، توفي عمي ولم أستطع المشاركة في تشييع جثمانه وإلقاء نظرة الوداع، تقدمت لطلب تصريح إلا أنه في الوقت الذي حصلت فيه عليه كان كل شيء قد انتهى" (زحيمان، 25 تشرين ثاني 2013).[1]

د. صفاء ضاهر

ملخص

إن السياق الجغرافي السياسي للقدس الشرقية معقد جدًا، حيث تم فصلها تمامًا عن القدس الغربية كنتيجة لحرب 1948. وفي حين تم ضمها إلى القدس الغربية- إسرائيل فصلت عن الضواحي الشرقية المحيطة بها فورًا بعد حرب حزيران 1967. تم الفصل عن طريقين، أولًا بمنح الفلسطينيين في القدس الشرقية بطاقات هوية مختلفة عن تلك التي لسكان الضواحي بحقوق مدنية مختلفة. وثانيًا، ببناء جدار الفصل العنصري على الحدود التي رسمتها للقدس الكبرى، وبذلك تم فصل القدس الشرقية عن ضواحيها بشكل واضح وملموس ابتداءً من العام 2002. بعد الجدار أصبح من الصعوبة بمكان للأقارب الذين يعيشون في الضواحي من التواصل مع أقاربهم في القدس في الأفراح والأتراح.

كثير من العائلات أجبرت على الانفصال عن بعضها أو اضطرت إلى أخذ قرارات مصيرية

(1) هذه المقابلة كانت جزءًا من رسالة الدكتوراه "العيزرية والجدار: من شبه عاصمة فلسطين إلى غيتو: أثر جدار الفصل العنصري على رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في القدس والضفة الغربية. جامعة تورنتو/ إيطاليا 2016.

صعبة كترك منازلها في الضواحي للعيش داخل حدود بلدية القدس كما رسمتها إسرائيل حتى لا يفقدوا هويتهم الزرقاء. دراسات كثيرة توقعت أن حركة الفلسطينيين على طول أو عبر الجدار ستؤدي إلى صعوبات معينة على المدى القصير وستغير من التركيبة الديموغرافية للتجمعات الفلسطينية على المدى الطويل (الكاتب، 2017). ومع ذلك قليل من الدراسات تناولت تأثير الجدار على الحياة الحميمة بين أفراد الأسرة الواحدة وكذلك على روتينهم اليومي، لذلك يسعى هذا البحث لتحليل التغيرات الحاصلة على خارطة العلاقات الاجتماعية ما بين الفلسطينيين داخل وخارج الجدار، مع التركيز على تلك العائلات التي نزحت أو انفصلت كنتيجة لبناء الجدار. حيث يلقي هذا البحث الضوء على مشاعرهم والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية والإستراتيجيات التي يتبعونها للصمود وللحفاظ على وجودهم فوق أرضهم.

تستمد الدراسة معلوماتها من مراجعة دراسات سابقة، ثم من مجموعة قصص الحياة التي تم جمعها بواسطة الباحث نفسه بين العامين 2000 و2018 والتي سلطت الضوء على حياة العائلات الحميمة عبر المراحل والأجيال المختلفة وكشفت عن تحول تاريخي وتغيرات في الثقافة العامة والتي نشأت عنها ذاكرة جمعية مختلفة عما سبق قبل بناء الجدار.

المقدمة

"الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة"[1]. ومع ذلك، الأسرة ليست محمية دائماً. في كثير من الحالات، تنتهك الدولة نفسها هذا الحق باسم الأمن القومي أو الحرب أو أي أسباب أخرى. الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية وضواحيها في الضفة الغربية مثال على هذا الانتهاك، حيث أثرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية على الأسر الفلسطينية طوال فترة احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة منذ 1967 إلى اليوم.

بعد حرب الأيام الستة عام 1967 ضمت إسرائيل القدس الشرقية، بحدود موسعة عن

(1) المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ ديسمبر في المرفق في نسخته الإنكليزية

http//:www.verklaringwarenatuur.org/Downloads_files/Universal20%Declaration20%of20%Human20%Rights.pdf



المتعـارف عليـه في حينه، إلى القدس الغربيـة (إسرائيل) وأطلقت عليهما ما يسـمى القدس الكبرى. بينما تركت ضواحي القدس الشرقية تحت حالة "الاحتلال العسـكري" واعتبرتها جـزءًا مـن الضفـة الغربيـة[1]. منحت للمقدسـيين هويـة زرقاء لا ترقى لمسـتوى الجنسـية الإسرائيليـة[2] تسـمح لهم بالعمـل والتنقـل في إسرائيل وتلقـي بعض الخدمـات كالتأمين الوطنـي وفرضـت عليهـم الضرائب المختلفة مقابـل ذلك. أما حملة الهويـة الخضراء فليس لديهـم هذه الحقوق وتمت معاملتهم كشـعب تحـت الاحتلال العسـكري وفرضت عليهم لاحقًا الحصول على تصريح في حال رغبتهم للتنقل للعلاج أو العمل في إسرائيل.

خلق هذا نوعًا من التفكك الاجتماعي بين السكان، ظهر جليًّا واضحًا لاحقًا؛ ففي البداية، لم تكن الاختلافات في نوع الهوية وما يتبعها من حقوق مدنية ظاهرة للمجموعتين طالما أن المدينـة مفتوحة للجميـع. كان ذلك طوال الفترة من 1967 وحتى بدء سياسـة الإغلاق في العـام 1993 والتـي توجت بالشروع ببناء جدار الفصل العنـصري في العام 2002. في تلك الحقبة لم تتأثر علاقة سـكان المدينة وسكان الضواحي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فكثـير مـن الأحيـان يحمـل أفـراد الأسرة الواحـدة وثائـق مدنيـة مختلفـة (هوية زرقـاء أو خـضراء). ولكن بعـد الفصل المادي بين القـدس الشرقية وضواحيها بواسـطة الجدار فإن هـذه الاختلافـات أصبحت ظاهرة بشـكل واضـح، وأصبحت تحدد من يسـتطيع دخول المدينـة والإقامة فيها ومن حـرم عليه ذلك. وبذلك حقق بناء الجـدار الانفصال الكامل ما بـين القـدس الشرقية وضواحيها دون أي اعتبار للضرر الذي سـببه للعائلات الفلسـطينية على جانبي الجدار المكتظ بالسكان.

إن الهـدف مـن هـذا البحث هو تسـليط الضوء عـلى حياة هـذه العائـلات الحميمة وكيف تأثـرت من هذا الفصل، سـواء المـادي أو المعنوي متنـاولًا جميع الفئات التـي تعيش داخل وخـارج الجـدار، حيـث يبدأ البحـث بإعطاء لمحـة تاريخية وسياسـية للمنطقة مـع التركيز عـلى القدس الشرقية قيـد البحث، ومن ثم تناول جانبي الفصل المـادي والمعنوي وما أدى إليـه مـن تفكك في النسـيج الاجتماعي لننتقل إلى أثـر الجدار على الفئـات المختلفة من حملة

(1) سميت بالضفة الغربية نسبة إلى أنها تقع غرب نهر الأردن.

(2) لا يحق للمقدسـيين من حملة الهوية الزرقاء الترشـح للكنيست الإسرائيلي أو الانتخاب كباقي مواطني الدولة ولكن تسمح لهم بالمشاركة بانتخابات بلدية القدس فقط والتي يقاطعونها حتى لا يمنحوا الشرعية لضم القدس الشرقية إلى إسرائيل.

الهويـة الخضراء والزرقاء، وكذلك إسـتراتيجيات النزوح التي اتبعتهـا الأسر لتتحايل على السياسـات الإسرائيليـة التـي تهدف إلى تفريغ المدينة من سـكانها الفلسـطينيين، كما يتناول البحث الصمود وإستراتيجيات الحفاظ على وجودهم فوق أرضهم.

خلفية تاريخية

تعتـبر القدس حجـر الزاوية في الصراع العربي- الإسرائيلي- الفلسـطيني منـذ بداية القرن العشريـن. إن جوهـر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعـام 1947 رقم 181[1] والمعروف باسم "Partition Plan" أو "قرار التقسيم" باللغة العربية، ويعني تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتـين؛ واحـدة لليهـود والأخرى للعرب الفلسـطينيين. كان هذا القـرار لصالح حل الدولتين على عكس الاقتراح السـياسي البريطاني السـابق لحل النزاع، الذي نشـأ بعد وعد بلفـور في العام 2017 وأثناء الانتـداب البريطاني، حيث اقترح البريطانيون هيكلًا سياسـيًا يمثل كلا المجتمعين على قدم المسـاواة في برلمان الدولة وحكومة فلسـطين، أي حل الدولة الواحدة. وبما أن الفلسـطينيين يشـكلون 80-90 بالمئة من مجموع السـكان في ذلك الوقت رفضـوا هـذا الترتيب، في حين أيده اليهـود (Pappe، 2007). وقد أدى ذلك إلى الانتفاضة الفلسـطينية عـام 1929، تلتهـا ثـورة 1936، ثم حرب عـام 1948 التي اندلعـت كرد فعل لإنشـاء دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسـطين التاريخية[2]. نتيجة لذلك أصبح حوالي 750,000 فلسـطيني لاجئـين في الدول العربيـة المحيطة، وفي الضفة الغربيـة وقطاع غزة. واللتين أصبحتا تحت سيطرة الدول المجاورة، حيث تم ضم الضفة الغربية من قبل الأردن، بينما سيطرت مصر على قطاع غزة.

وفقًـا لــ"Partition Plan" "أو قرار التقسـيم الصادر عن الأمم المتحـدة لعام 1947، كان مـن المفترض أن يتم تدويل القدس كهيئة منفصلة (a corpus separatum) يتم وضعها في إطـار نظام دولي خـاص يديره مجلس الوصاية التابع للأمم المتحـدة. ولكن وبدلًا من ذلك أصبحت القدس مقسـمة إلى قسـمين، غربية وشرقية، كنتيجة لحرب 1948: غرب القدس تحت السـيطرة الإسرائيلية بينما أصبح شرقها جزءًا من الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.

---

(1) UN General Assembly, Future government of Palestine, 29 November 1947, A/RES/181

(2) مصطلـح فلسـطين التاريخية يعود إلى فلسـطين أثناء الحكـم العثماني في القرن التاسـع عشر والانتداب البريطاني في بداية القرن العشرين.



بعد تسعة عشر عامًا منذ ذلك التاريخ وتحديدًا في حزيران 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة[1]. وبذلك أصبحت القدس موحدة من وجهة نظر الإسرائيليين، ولكن بالنسبة للفلسطينيين فالقصة مختلفة تمامًا.

قضية القدس الشرقية

مباشرة بعد حرب عام 1967، ضمت إسرائيل القدس الشرقية بشكل غير قانوني وكذلك حوالي 64 كيلومترًا مربعًا من ضواحيها إلى ولايتها القضائية[2]، تاركة بقية الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال العسكري. حصل الفلسطينيون في القدس الشرقية على وضع "المقيم الدائم" المعروف باسم وثيقة "الهوية الزرقاء" مع بعض الحقوق المدنية مثل خدمات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك التأمين الوطني والتأمين الصحي والتعليم والخدمات البلدية (Sher، 2015). تم منح باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بطاقة هوية برتقالية، والتي تم تغييرها إلى اللون الأخضر بعد تشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994 دون المنافع التي منحت لحملة الهوية الزرقاء. في عام 1980، قام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بإضفاء الطابع الرسمي على الضم الفعلي للقدس الشرقية بسن "القانون الأساسي"، الذي ينص على أن "القدس، كاملة وموحدة، هي عاصمة إسرائيل"[3]. الدكتور خليل يوسف، وهو أستاذ جامعي، يوضح ذلك بقوله:

"ما نعاني منه الآن مُخطط له منذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967، لم يتوقف التطهير العرقي لفلسطين عام 1948. انظروا فقط إلى الهوية الزرقاء وهي وضع "Permanent Resident" أي "المقيم الدائم" الذي مُنح لفلسطينيي القدس الشرقية. هذا وضع يُمنح للسياح (المواطنين الأجانب) الذين يرغبون في الإقامة في إسرائيل. هذا يعني كما لو كنا سائحين وجئنا لزيارة القدس الشرقية، ثم طلبنا البقاء!! كنا هنا قبلهم، لقد جاؤوا إلينا

(1) انظر

http//:eprintsphd.biblio.unitn.it/1707/1/Safa_Dhaher_Doctoral_Thesis.pdf.

(2) ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل لم يحظَ بموافقة المجتمع الدولي إلى الآن، ولكن هذا الموقف بدأ بالتزعزع عندما أعلن دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس وإعلانه أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل في كانون أول 2018.

(3) انظر

http//:zionism-israel.com/hdoc/Basic_Law_Jerusalem.htm

وليـس العكـس. علاوة على ذلك، فإن وضع "المقيم الدائـم" ليس "دائمًا"؛ له تاريخ انتهاء ولا بـد مـن تجديـده كل 10 سـنوات ويمكن إلغـاؤه في أحوال عدة" (خليل يوسـف، 10 شباط/ فبراير 2018).

في الواقع، فإن الحالة المدنية للهوية الزرقاء أو لحالة "المقيم الدائم" ليسـت جنسية إسرائيلية كاملـة؛ فليـس للمقدسـيين حقوق التصويت للكنيسـت (البرلمـان الإسرائيـلي) مثلًا. فقد حـددت المحكمـة العليا الإسرائيليـة الحالة المدنيـة "للمقيمـين الدائمين" المقدسـيين وفقًا لقواعد الدخول إلى إسرائيل (شير، 2015). فمن ناحية، يتم منح هذا النوع عادة للمواطنين الأجانب الذين يصلون إلى إسرائيل بمحض إرادتهم ويريدون الاستقرار في إسرائيل (المرجع نفسـه)، وهذا ليس هو الحال هنـا، فالقدس الشرقية احتلتها إسرائيل عام 1967 بسـكانها؛ ثم شـجعت بعض المسـتوطنين اليهود على الإقامة في القدس الشرقية في المسـتوطنات التي بنيت حديثًا لهم في المناطق التي ضمتها، وليس العكس. من ناحية أخرى، فإن الحالة المدنية "للمقيـم الدائـم" لها تاريخ انتهاء الصلاحية ويجب تجديدها كل 10 سـنوات. هذا يعني أنه يمكن إلغاؤها إذا لم يكن مستوفيًا لشروط معينة. وقد ألغت إسرائيل فعليًّا الإقامة الدائمة لما لا يقل عن 14000 فلسطيني منذ العام 1967[1]. في الواقع، ما يقرب من 370,000 مقدسي هم عديمو الجنسـية، حيث لديهم فقط تصريح إقامة إسرائيلي ووثيقة سـفر أردنية، في حين أنهم ليسـوا مواطنين إسرائيليين أو أردنيـين (AbuZyyad، Schenker & Ross، 2013). عـلاوة عـلى ذلك، يعتقد الفلسـطينيون أن إسرائيل تريد الأرض دون الشـعب واعتقادهم هذا مبرر، حيث إن مراجعة سريعة لأعداد السكان اليهود في القدس الشرقية منذ الاحتلال تؤكـد هذا الاعتقاد. ففي عام 1967 كانت القدس الشرقية مأهولة بالسـكان الفلسـطينيين فقط وزاد عدد السـكان اليهود من 0 إلى 181457 في عام 2006، أي ما يقرب من 42 بالمئة من سـكان القدس الشرقيـة (المرجع نفسـه). وفي نهاية عام 2017، كان عدد الفلسـطينيين حـوالى 370,000 بينـما كان عدد المسـتوطنين الإسرائيليين حـوالي 208,000 وفقًا لمنظمة بتسـيلم (2017)؛ هذا يتجاوز 50 بالمئة من سكان القدس الشرقية وهو بازدياد مضطرد إلى

(1) انظر الصفحة الإلكترونية لأخبار الجزيرة بتاريخ 7 أيار 2018
https//:www.aljazeera.com/news/2018/03/israel-passes-law-strip-residency-jerusa-lem-palestinians.180307153033538-html



الآن[1]. هـذا يثبت أن جميع السياسـات الحكومية الإسرائيليـة تتحرك حول الفكرة المركزية المتمثلة في خلق توازن سكاني لصالح السكان اليهود في القدس وزيادته بزيادة بناء مزيد من المستوطنات (Shlomo& Fenster، 2011) لذلك، ومنذ الاحتلال في عام 1967، فرضت إسرائيل قيودًا كبيرة على تطوير مشـاريع الإسـكان الفلسـطينية في القدس الشرقية رغم أن ثلث أراضي القدس الشرقية قد صودرت لبناء 12 مسـتوطنة إسرائيلية (OCHA، 2009). في الواقع، لا يُسـمح بالبناء في الأحياء الفلسـطينية إلا في 13 بالمائة فقط من المنطقة التي تم ضمهـا، هـذا بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والمكلفة للحصـول على رخصة بناء مما أجبر العديد من المقدسيين على البناء دون رخصة بناء رسمية وهم يعيشون في خوف دائم من أن السـلطات الإسرائيلية ستهدم منازلهم ذات يوم. في الواقع، ووفقًا لمنظمة بتسيلم (2018)، فقد هدمت إسرائيل 1464 وحدة سكنية فلسطينية في القدس الشرقية بحجة عدم حصولها على تصريح بناء خلال الفترة ما بين 2004 وحتى 28 شباط 2018[2].

الفصل المعنوي والفصل المادي الملموس

"لقد استخدمت إسرائيل أساليب وسياسات حكومية للتحكم بالمكان وإدارة السكان بطريقة تمييـز ضد سـكان القـدس الشرقية في العديـد من جوانب الحياة" (شـلومو وفينسـتر، 2011: 54). هنا اعتمد شـلومو وفينسـتر (2011) على جوهر تصور ميشيل فوكو للتقنيات الحكومية المستخدمة في إدارة السكان (government techniques of population management) من خلال فرض السيطرة على المكان (فوكو 2007). ففي بداية الاحتلال عام 1967، كان بإمكان كل الفلسـطينيين بمن فيهم سـكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة السـفر بحرية تامـة تقريبًا داخل إسرائيل وبين أقاليمهم الثلاثة[3] (بتسـيلم، 2011). لم يؤثر هذا التقسـيم في الحالة المدنية للفلسـطينيين (نوع الهوية) على العلاقات الاجتماعية بين الفلسـطينيين في القدس الشرقيـة وبقيـة المناطق المحتلة طالما كانـت مدينة القدس مفتوحة للجميـع. كثير من الأحيان يكـون لبعـض أفراد الأسرة نفسـها أوضـاع مدنية مختلفة (هويـات مختلفة زرقـاء وخضراء)؛

---

(1) انظر

https//:www.btselem.org/jerusalem

(2) انظر

https//:www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

(3) ومع ذلك لم يسمح لكل الفلسطينيين بكل المناطق من السفر إلى الخارج دون تصريح

صحيح أن الاختلاف في نوع الهوية يحدد الحق في الحصول على الخدمات والاستحقاقات من عدمه، إلا أن هذا الاختلاف لم يقسم العائلات نفسها (أمير، 2011).

استمر هذا الوضع من حرية الحركة عشرين عامًا تقريبًا؛ ولكن الحال تغير منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام [1]1987. وبدأت إسرائيل بوضع إجراءات لتقييد حركة الفلسطينيين بين مناطقهم ومن وإلى إسرائيل بما في ذلك القدس الشرقية وجاء هذا التغيير تدريجيًّا:

أولًا، عن طريق إدخال نظام التصاريح في كانون الثاني 1991، والذي يعني أن أي فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يرغب في دخول إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية، يجب أن يحصل على تصريح شخصي من إسرائيل (بتسيلم، 2011)[2]. وقد تم تخفيض عدد التصاريح تدريجيًا وأصبح الحصول عليها أصعب وأصعب مع مرور الوقت.

ثانيًا، فرضت إسرائيل إجراءات الإغلاق في آذار [3]1993، حيث أقيمت نقاط التفتيش العسكرية على طول الخط الأخضر[4]، بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وعلى حدود غزة. من الجدير بالذكر أنه وعلى مدار الانتفاضة الثانية 1999– 2004، تم فرض هذه القيود حتى داخل الأراضي المحتلة نفسها وليس فقط على الحدود ما بين إسرائيل والضفة الغربية، وكانت هناك عقبات تعوق تنقل الفلسطينيين مثل أكوام من الصخور والأوساخ ومواد البناء لعرقلة حياة الفلسطينيين اليومية حتى داخل مناطقهم من مكان لآخر، هذا بالإضافة إلى انتشار نقاط التفتيش العسكرية. ورغم كل ذلك، تعلم أصحاب الهوية الخضراء ممن يسكنون ضواحي القدس كيفية تجنب نقاط التفتيش هذه وخاصة تلك التي تسمى "نقاط التفتيش الطائرة"[5]. فقد اعتادوا الانتظار حتى تترك نقطة التفتيش

(1) كانت الانتفاضة الأولى، بالنسبة للعديد من المراقبين والسياسيين، واحدة من أهم أعمال المقاومة الجماعية اللاعنفية التي قام بها الفلسطينيون في القرن العشرين إلى جانب ثورة 1936–1939.

(2) كان هذا التصريح ضروريًا أيضًا للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

(3) كان ذلك قبل أشهر قليلة من توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. انظر https//:www.btselem.org/freedom_of_movement

(4) الخط الأخضر هو الحدود بين الأراضي تحت السيادة الإسرائيلية والضفة الغربية بعد حرب 1948.

(5) نقاط التفتيش الطائرة هو مصطلح أطلق على نقاط التفتيش المؤقتة التي تغيير موقعها من تقاطع إلى آخر حسب الحاجة.



موقعها للوصول إلى العمل أو المدرسة أو المشفى أو غير ذلك.

ثالثًا، في عام 2002، بدأت إسرائيل ببناء جدار لفصل إسرائيل والقدس الشرقية عن الضفة الغربية تمامًا، وكان هدفها المعلن أنها إنما تفعل ذلك لأسباب أمنية. ويبدو هذا منطقيًّا على طول الجدار بين الضفة الغربية وإسرائيل، حيث يوجد فلسطينيون على جانب من الجدار وإسرائيليون على الجانب الآخر. إلا أن الجدار في القدس الشرقية إنما يفصل بين فلسطينيين في القدس الشرقية وفلسطينيي الضواحي. وهذا يثير سؤالًا مهمًّا حول حجة الأمن التي ابتدعتها إسرائيل لتسويق بناء الجدار. فهل يشكل فلسطينيو الضواحي خطرًا على إسرائيل، أما فلسطينيو القدس الشرقية فلا؟ وهنا يظهر بوضوح أن الجدار جاء بهدف رئيسٍ أول، ألا وهو ترسيم حدود ولضم معظم المستوطنات التي أقيمت في أراضي الضفة الغربية والقريبة من الخط الأخضر إلى إسرائيل وفي منطقة القدس فإن ترسيم حدود القدس الكبرى كما تراها الحكومة الإسرائيلية هو واضح وجلي للعيان.

هنا يقوض الجدار ليس فقط الارتباطات الاجتماعية والمكانية للقدس الشرقية على المستوى الحضري، ولكن أيضًا على المستوى الشخصي (شلومو وفينستر، 2011). ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه القيود المفروضة على التنقل، تمكن الناس من الوصول إلى القدس الشرقية رغم كل المعوقات التي استخدمت لمنع الوصول إلى المدينة (أمير، 2011). فخلال فترة بناء الجدار، كان الجدار مجرد عائق مثل أي عائق آخر يمنع تدفق الناس والبضائع (المرجع نفسه)، حيث غالبًا ما يتمكن الفلسطينيون من سكان الضواحي من العثور على طرق للدخول، إما عن طريق حشر أنفسهم من خلال فتحات الجدار، أو عن طريق الصعود إلى الجانب الآخر باستخدام صخور كبيرة يتسلقون عليها ويستخدمونها كسلالم. ولكن في العام 2009 تم بناء الجدار وأحكم إغلاق جميع الشقوق الموجودة سابقًا وأصبحت مداخل القدس الشرقية مقتصرة فقط على ست نقاط دخول (checkpoints نقاط تفتيش)، وهي مخصصة فقط لأولئك الذين يحملون البطاقة الزرقاء أو البطاقة الخضراء مع تصريح عبور[1].

يبلغ طول الجدار في منطقة القدس حوالي 90 كيلومتر، ويتكون من جدار خرساني بارتفاع

(1) التصاريح الصادرة عن السلطة العسكرية الإسرائيلية هي تصاريح عمل أو تصاريح طبية لتلقي العلاج في مشافي القدس.

يتراوح ما بين ستة وثمانية أمتار بشكل عام، لكن في بعض المناطق الريفية تم استخدام السياج الإلكتروني (بتسيلم، 2017). اليوم ومنذ 2009 القدس الشرقية منفصلة تمامًا عن ضواحيها وعن الضفة الغربية بأكملها.

التفكك في النسيج الاجتماعي

تتمثل وجهة نظر مجموعة البنك الدولي حول أسباب التفكك في النسيج الاجتماعي في أن تداعيات عدم المساواة داخل المؤسسات والدولة والمجتمع المدني والأسرة يؤدي إلى انخفاض التماسك الاجتماعي (social cohesion) وزيادة الاستبعاد الاجتماعي (social exclusion)[1] (Narayan et al، 1999). هذا القول ينطبق تمامًا على السياق الفلسطيني، خصوصًا في المناطق الواقعة على جانبي جدار الفصل العنصري، خاصة في منطقة القدس الشرقية وضواحيها. وجاء هذا التراجع في التماسك الاجتماعي في هذه المنطقة بالذات نتيجة لسياسات الفصل سواء في (نوع الهوية) أو الفصل المادي على الأرض متمثلًا بجدار الفصل العنصري. هذا بالإضافة إلى مجموعة سياسات أخرى والتي لعبت دورًا رئيسيًا في زيادة تفكك النسيج الاجتماعي للمنطقة بأكملها. يشير إلى ذلك أحمد حسن، وهو سائق تكسي مقدسي ويبلغ من العمر 45 عامًا، حيث قال:

"قبل إحكام الإغلاق بواسطة الجدار عينتنا السلطات الإسرائيلية كقوة شرطة غير رسمية للعمل نيابة عنها، حيث وضعت لوائح وقوانين لإبقاء سكان الضواحي من حملة الهوية الخضراء (الضفة الغربية) خارج القدس واستخدمتنا لتطبيق ذلك. لقد أجبرت على أن أتحقق من نوع هوية الراكب وأرفض نقله إذا كان من حملة الهوية الخضراء لتجنب دفع غرامة قدرها حوالي 100 دولار. هذا مؤلم، حيث أصبحنا كسائقين رجال شرطة يحمون إسرائيل ويمارسون الإذلال على أبناء جلدتهم لمجرد أنهم من سكان الضواحي ومن حملة الهوية الخضراء" (أحمد حسن، 1 كانون الأول 2017).

تم فرض هذا القانون أيضًا على السائقين العموميين الذين اضطروا إلى التأكد من أن جميع ركاب الحافلة هم من حاملي بطاقة الهوية الزرقاء وليسوا من حملة بطاقة الهوية الخضراء.

---

(1) انظر
http //:siteresources .worldbank .org /INTPOVERTY / Resources/1124115187705-1124115102975/1555199-335642/ch6.pdf



كثيرًا ما كان سائق وسيلة النقل العام يخضع للتحقيق من قبل الشرطة الإسرائيلية، وإذا كان هناك راكب يحمل بطاقة هوية خضراء دون تصريح، فسيتم اعتقال هذا الراكب وتغريم السائق. هذا ينطبق على السيارات الخاصة كذلك. القوانين المتعلقة بالزواج المختلط (intermarriage)(1) هي مثال آخر على السياسات الإسرائيلية المستخدمة لفرض مزيد من العزل بين الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء وأولئك من حملة الهوية الخضراء.

سمر، البالغة من العمر 42 عامًا، والتي أجريت معها مقابلة في بيتها الكائن في حي بيت حنينا/ القدس، تحمل بطاقة هوية خضراء ومتزوجة من مقدسي يحمل بطاقة هوية زرقاء. شرحت سمر كيف تستخدم الحكومة الإسرائيلية قانون لم شمل الأسرة كأداة لإدارة السكان والتمييز ضدهم:

"بعد الجدار، لم تعد عائلتي في الضفة الغربية تزورني، عليهم الحصول على تصريح وهو أمر ليس سهلًا، أستطيع أن أذهب أنا لزيارتهم، ولكن أصبح الوضع معقدًا بعد الجدار، حيث عليّ أن اذهب عبر نقطة العبور على الأقدام (check point) أو نقطة تفتيش أخرى نصل إليها بالحافلة، ولكن علينا أن نسلك طريقًا التفافيًّا يستغرق ثلاثة أضعاف الوقت اللازم قبل بناء الجدار. ولكن هذه ليست المشكلة الوحيدة. نحن متزوجان منذ العام 2000 وتقدمت بطلب للحصول على لمّ شمل وإذا ما تمت الموافقة فيتم استبدال هويتي الخضراء بالهوية الزرقاء، وذلك لأكون قادرة على البقاء مع زوجي في القدس، حيث يسكن. في البداية منحوني تصريحًا مؤقتًا لمدة عام بعد إبراز وثيقة الزواج، وتم تمديده لمدة عام آخر. ولكن ولسوء الحظ، في العام 2002 أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمرًا جمّد جميع معاملات حالات لمّ شمل العائلات. وها أنا أعيش مع الخوف منذ 16 عامًا، حيث إن إجراءات تجديد تصاريح الإقامة المؤقتة معقدة ومن الممكن رفضها لأي سبب. أنا قلقة بشأن المستقبل ولا أشعر بالأمان مطلقا" (سمر، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2017).

لكل شخص الحق في عائلة يحميها المجتمع والدولة وفقًا لإعلان حقوق الإنسان(2). ومع

(1) يستخدم مصطلح الزواج المختلط "intermarriage" هنا للأزواج الفلسطينيين الذين يحمل كل منهم نوعًا مختلفًا من الهوية وليس الزواج بين أشخاص من أعراق أو طبقات أو ديانات مختلفة.

(2) انظر المادة 16/3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

http//:www.verklaringwarenatuur.org/Downloads_files/Universal20%Declaration20%of20%Human20%Rights.pdf

ذلك، القضية معقدة جدًّا في القدس الشرقية، فوفقًا للقانون الإسرائيلي إذا كان الزوج فلسطينيًّا مقدسيًّا وزوجته امرأة من الضفة الغربية أو حتى من الخارج، يتعين على الزوجين التقدم بطلب يسمى "لمّ شمل الأسرة" إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية من أجل السماح للزوجة بالعيش مع زوجها في القدس. قبل عام 2002، منحت وزارة الداخلية الإسرائيلية للزوج أو الزوجة من حملة الهوية الزرقاء حق ضم زوجته أو زوجها من حملة الهوية الخضراء إقامة دائمة ومن ثم هوية زرقاء بعد فحص طويل وفترة انتظار. حيث يحصل الزوج أو الزوجة أولًا على تصريح مؤقت، بعد 27 شهرًا من هذا التصريح المؤقت، يحق له أو لها، وفقًا لـ"عملية التوحيد التدريجي للأسرة"، الحصول على إقامة مؤقتة. بعد ذلك يتم تمديد هذا النوع من الإقامة سنويًا لفترة إجمالية مدتها ثلاث سنوات أخرى. وبعد ذلك يحق للزوج أو الزوجة الحصول على "الإقامة الدائمة". تستغرق هذه العملية حوالي ست سنوات أو أكثر من تاريخ التقديم. ولكن، في 12 أيار 2002، أصدرت الحكومة الإسرائيلية "الأمر رقم 1813" الذي جمّد العملية التدريجية للمّ شمل الأسرة. في العام 2003، تم دمج هذا الأمر في قانون مؤقت لمدة عام واحد؛ ومع ذلك، تم تمديد صلاحية هذا القانون بشكل دوري وهذا جعل من الصعب للغاية النجاح في الحصول على وضع "المقيم الدائم" للزوج أو الزوجة من حملة الهوية الخضراء منذ ذلك الحين[1].

أثر هذا القرار على الآلاف من الأسر الفلسطينية التي يكون أحد الزوجين فيها من سكان القدس أو مواطنًا إسرائيليًا[2]. لهذا السبب، يعيش العديد من الفلسطينيين بشكل غير قانوني في القدس. مما يعني أنهم يعيشون دون الخدمات التي يوفرها التأمين الوطني ويعيشون دائمًا في خوف من أن يتم اكتشافهم وترحيلهم في يوم من الأيام إلى الضفة الغربية. في هذه الحالة يتعين عليهم الاختيار بين العيش بشكل منفصل، كلٌّ على جانب مختلف من الجدار؛ أو الانتقال كأسرة واحدة إلى الضفة الغربية أو الخارج، وفي هذه الحالة يفقد من يحمل الهوية الزرقاء منهم حق الإقامة في القدس، حيث يشترط على حملة الهوية الزرقاء السكن فقط داخل

(1) انظر

http//:www.j-can.org/page.php?id=ae99y44697Yae99

(2) "العرب الإسرائيليون"وهم الفلسطينيون من فلسطين التاريخية الذين لم يغادروا البلاد خلال حرب عام 1948. لديهم جواز سفر إسرائيلي ويعتبرون مواطنين إسرائيليين رغم أنهم لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي.



حدود بلدية القدس وإلا يتم سحب حق الإقامة الدائمة منهم[1]. لذلك، حدث تغيير كبير في خريطة العلاقات الاجتماعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج. حيث يفضل الناس الزواج من شخص يحمل نفس نوع بطاقة الهوية لتجنب مجموعة من الصعوبات. خصوصًا وأنه بعد الجدار، أصبح الوضع أسوأ بكثير، حيث من الصعب على الأقارب الالتقاء ودعم بعضهم بعضًا في السراء والضراء.

السيدة هناء، البالغة من العمر 65 عامًا تقريبًا وعائلتها تعيش في عناتا، إحدى ضواحي القدس الشرقية بالضفة الغربية اشتكت من الوضع وقالت:

"لدي أربع بنات، البنت الكبرى متزوجة من ابن عمها الذي يحمل بطاقة هوية زرقاء وتعيش معه في القدس الشرقية، ويمكنها القدوم لزيارتنا بينما لا يمكننا نحن زيارتها، وهي لا تبعد عنا سوى عشر دقائق بالسيارة. بالأمس كان لدينا زوار، شاب وأمه من حملة الهوية الزرقاء أرادوا التقدم بطلب الزواج من ابنتي الأخرى. كان الشاب مناسبًا جدًا لكننا رفضنا طلبهم لأننا لا نريد أن نواجه نفس الصعوبات التي واجهناها مع ابنتنا الكبرى" (هناء، 25 شباط/ فبراير 2018).

يمكننا القول هنا إن التحكم في حركة الناس على طول الجدار وعبره قد فرض نوعًا آخر من السيطرة التي أصبح الفلسطينيون أنفسهم يمارسونها على بعضهم بعضًا. وهذا يعني أنها خلقت نوعًا من السيطرة الاجتماعية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الأسرية، وبالتحديد الزواج. وقد أدى ذلك إلى تغيير في نمط العلاقات الاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، ومن المؤكد أنه سيغير الهيكل الديموغرافي للمجتمعات الفلسطينية على المدى الطويل (المؤلف، 2017).

أثر الجدار: إستراتيجيات النزوح، المقاومة وإستراتيجيات الحفاظ على البقاء

في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها من الضواحي المصنفة كجزء من الضفة الغربية، تتشابك القيود المفروضة على التنقل مع سياسات الإقامة للعائلات، مما يعني تحديد أين يمكنك الإقامة والعمل وما إلى ذلك (الحق، 1988؛ 1990). يتكون سكان الضواحي بشكل أساسي من حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية والمقدسيين الذين انتقلوا للعيش

---

(1) انظر

http//:www.j-can.org/page.php?id=ae99y44697Yae99

في الضواحي. منذ الخمسينيات، بنى العديد من المقدسيين منازلهم فيها أصبح يعرف باسم ضواحي القدس الشرقية بالضفة الغربية لحل أزمة الإسكان؛ حيث كانت التكلفة أقل، والمسافة ليست بعيدة عن مكان عملهم أو دراستهم في القدس الشرقية. ولكن عندما أجرت إسرائيل تعدادًا لسكان الأراضي المحتلة بعد عام 1967 مباشرةً، تم اعتبار هؤلاء المقدسيين الذين انتقلوا للسكن في الضواحي قبل حرب عام 1967 من بين سكان الضفة الغربية ومنحوا هوية الضفة الغربية "هوية خضراء" بينما أولئك الذين انتقلوا للضواحي من المقدسيين بعد تعداد السكان فهم يحملون "الهوية الزرقاء" مثل جميع سكان القدس الشرقية. لذلك، فإن تأثير الجدار على سكان الضواحي يعتمد على نوع بطاقة الهوية للفرد.

تأثير الجدار على سكان الضواحي من حملة هوية الضفة الغربية "الهوية الخضراء"

مُنع فلسطينيو الضفة الغربية من حملة بطاقة الهوية الخضراء من الوصول إلى القدس الشرقية دون تصريح، وبالتالي، كانوا أول من تأثروا بوجود الجدار؛ ارتفاع مفاجئ في معدل البطالة، حيث إن العديد من الذين اعتادوا العمل في القدس وإسرائيل فقدوا وظائفهم. لكن بمرور الوقت، تغير التوجه العام من التركيز على المشكلات والمضايقات الناتجة عن وجود الجدار إلى التكيف مع الواقع الجديد والاستفادة منه إلى أقصى حد (المؤلف، 2016). فتم صياغة وتنفيذ سياسات فعالة للتنمية المحلية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني (Sabel، 1988؛ Streeck، 1992؛ Cooke and Morgan، 1998)، استثمرت الأموال ووضعت الحلول من قبل القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وكذلك الأعمال التجارية. لقد تقبل سكان تلك المناطق أن القدس الشرقية لم تعد مركز أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية. وبعبارة أخرى، تم تطبيع وجود الجدار. حيث أصبح جزءًا من المشهد العام، وفي كثير من الأحيان تجاهلوا وجوده وكأنه غير مرئي تمامًا (المؤلف، 2016). يجادل البعض بأن الفترة السابقة للإغلاق التام بواسطة الجدار، عندما اعتادوا التسلل إلى القدس الشرقية، تلك الفترة كانت بمثابة إعداد نفسي واستعداد لتقبل الفصل التام.

تأثير الجدار على سكان الضواحي المقدسيين الذين يحملون البطاقة الخضراء

المقدسيون، الذين أصبحوا حاملي بطاقة هوية خضراء (هوية فلسطينيي الضفة الغربية) بعد حرب عام 1967 لأنهم يعيشون في الضاحية، وتم إحصاؤهم وتسجيلهم على هذا الأساس



من قبل الحكومة الإسرائيلية في حينه. معظم أقارب هذه الفئة يعيشون في القدس الشرقية ويحملون بطاقات هوية زرقاء. مما خلق انفصالًا ماديًّا ومعنويًّا لهذه الفئة بالذات، السيد زحيمان ذو السبعين ربيعًا ويحمل بطاقة هوية خضراء عبّر عن مشاعره بشأن الانفصال التام عن مدينته، حيث ولد ودرس:

"من كان يتصور أنه سيأتي وقت أُمنع فيه من دخول القدس للانضمام إلى عائلتنا للمشاركة بالجنازات وحفلات الزفاف؟ توفي عمي مؤخرًا، ولم أتمكن من مشاهدته وتوديعه قبل الجنازة؛ تقدمت لطلب تصريح إلا أنني عندما حصلت عليه كان كل شيء قد انتهى" (زحيمان، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)(1).

وُلد السيد زحيمان في القدس، لكن عائلته، مثل كثيرين آخرين، انتقلت إلى الضواحي بحثًا عن ظروف سكن أفضل في أواخر الخمسينيات. لذلك وبعد الاحتلال تم إحصاء هذه العائلة ومنحهم الهوية الخضراء كباقي سكان الضفة الغربية. لذلك، يحتاج السيد زحيمان تصريح سفر في كل مرة يريد فيها زيارة أسرته الممتدة في القدس الشرقية. المرارة واضحة جدًّا في كلماته. ومع ذلك، فهو، مثل الكثيرين، يتقبل ويعتاد على الواقع الجديد، فعمله كصاحب مطحنة قهوة في البداية وتوسع ليصبح دكانًا يشمل الكثير من البضائع والمواد الغذائية "ميني ماركت" انتعش، وتضاعف عملاؤه بعد تمام الإغلاق بواسطة جدار الفصل العنصري. من المهم التأكيد هنا على أن التنمية المحلية في هذه المناطق كانت استجابة للانفصال عن المركز، وكانت "تقتصر على توفير الخدمات وإنعاش تجارة ضرورات الحياة اليومية التي تفرضها احتياجات البقاء بدلًا من أنهم تبنوا أيديولوجية الاكتفاء الذاتي أو التنمية المستدامة" (المؤلف، 2017: 246).

تعكس قصة السيد زحيمان إستراتيجيات المواجهة لأولئك الذين ليس لديهم خيار، بينما كان على الآخرين اتخاذ قرارات صعبة.

تأثير الجدار على سكان الضواحي المقدسيين الذين يحملون البطاقة الزرقاء

بموجب القانون الإسرائيلي، يفقد فلسطينيو القدس الشرقية "صفة المقيم الدائم" بطاقة

(1) كانت هذه المقابلة جزءًا من أطروحة الدكتوراه بعنوان "العيزرية والجدار: من شبه عاصمة فلسطين إلى غيتو عربي": أثر جدار الفصل على رأس المال الاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية، جامعة تورينتو/ إيطاليا 2016.

الهوية الزرقاء، وإذا كانوا يعيشـون خارج حدود بلدية القدس، وكذلك إذا غادروا القدس لمدة سـبع سنوات أو أكثر (بتسيلم، 2009). لهذا السبب، كثير من المقدسيين، الذين انتقلوا إلى الضواحي بسـبب أزمة السـكن الحادة ما قبل حرب 1967، عادوا للسكن داخل حدود بلديـة القدس مرة أخرى. تم اتخاذ مثل هذا القرار بسـبب قلقهم من احتمال فقدهم للهوية الزرقـاء: حق "المقيم الدائم" في إسرائيل. المشـكلة هنا أنه، على عكس الجنسـية، فإن وضع الإقامة الدائمة غير دائم، حيث على الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء من أن يثبتوا لوزارة الداخلية الإسرائيلية أنهم يعيشون فعلًا داخل حدود بلدية مدينة القدس.

كل هـذا، بالإضافـة إلى القيـود المفروضـة على البنـاء في القدس الشرقيـة، أدى إلى زيادة في الكثافـة السـكانية وارتفاع في أسـعار المسـاكن وتزايد في مشـاعر الغضب والتوتـر الدائم. السـيد أبو عصـام، وهو مقدسي يبلغ من العمر 55 عامًا ويحمـل الهوية الزرقاء أجمل قضيته بالجمل التالية:

"خلال السـنوات الخمس والعشرين الماضية، عشـتُ أنا وزوجتي وأطفالنا الثلاثة في شقق مستأجرة في أحياء مختلفة في الضواحي لأن منزل والدي الراحل، في البلدة القديمة، صغير ويحتاج إلى الكثير من المال والجهود لترميمه. الضواحي التي كنا نسـتأجر فيها ليسـت بعيدة عـن مـكان عملنا ومـدارس أطفالنا في القدس. في العام 2000، اشـترينا شـقتنا الخاصة في منطقة الرام[1] القريبة لأن الشـقق في هذه المنطقة رخيصة نسبيًا ولا يمكننا شراء شقة داخل حـدود البلدية. ومع ذلـك، في عام 2010 قررنا العودة والعيـش في منزل والدنا الراحل في البلـدة القديمـة عـلى الرغم من أنهـا غير صالحة للسـكن. منذ ذلك الحين نتوجه إلى شـقتنا في الـرام في عطلـة نهايـة الأسـبوع فقط. كان السـبب وراء قرارنـا هذا هو قلقنـا من فقدان حـق "المقيـم الدائم" فيما إذا اكتشـفت السـلطة الإسرائيلية أننا لا نعيـش حقًا داخل حدود البلدية. هذا بالإضافة إلى أننا وجدنا أن المرور عبر نقطة التفتيش مسـتهلك للوقت والجهد وغير مناسب لروتيننا اليومي. أما السبب الآخر فهو عدم إعطاء إسرائيل ذريعة لطردنا من مدينتنا التي نحب" (أبو عصام، 1 كانون الثاني (يناير) 2018).

في المقابلة السابقة التي أُجريت في منزل السيد أبي عصام الصغير في البلدة القديمة بالقدس، مـن الواضح أن القرار الذي اتخذه هو وزوجته قـد تأثر بمجموعة من القوانين الإسرائيلية

(1) تقع قرية الرام على بعد 7 كم شمال القدس وتم فصلها بواسطة الجدار عن مدينة القدس.



التي صممت للمقدسيين للحد من عددهم في المدينة. يرد معظم المقدسيين على السياسات الإسرائيلية المجحفة بحقهم من خلال البحث عن حلول لا نهائية ولكنها بالتأكيد تستهلك وتشتت مواردهم (المؤلف، 2017). فلدى الكثير من المقدسيين حملة الهوية الزرقاء والذين يقيمون في الضواحي منزلان، أحدهما داخل حدود البلدية والآخر خارجها؛ وذلك لخلق نوع من التوازن ما بين الحفاظ على وجودهم القانوني في المدينة والتمتع بظروف ذات مستوى معيشة أفضل.

أثر الجدار على الأسرة التي يحمل فيها الأزواج نوعين من الهوية

تتناول المقابلة التالية مشكلة الأزواج الذين يحمل كل منهم نوع هوية مختلفًا عن الآخر. أبو المنذر مدير بنك سابق، والذي يبلغ من العمر ثمانين عامًا؛ ألقى الضوء على بعض جوانب معاناة عائلته أثناء زيارة عائلية قام بها مع زوجته لعائلة الباحث:

"في أوائل السبعينيات، أعجبت بالمعلمة المقدسية التي تدرس مادة الرياضيات في مدرسة العيزرية[1] للبنات بالقرب من منزلنا وتزوجنا. زوجتي تحمل بطاقة هوية زرقاء بينما كانت بطاقة هويتي "برتقالي" (وثيقة تحديد هوية الضفة الغربية أصبحت فيما بعد خضراء). لم يتسبب ذلك في أي مشاكل في ذلك الوقت وانتقلت للعيش معي في القرية بعد الزواج. كونّا معًا عائلة كبيرة: ست فتيات وصبيان. وفقًا للقانون الإسرائيلي آنذاك، حمل الأطفال تلقائيًا البطاقة الزرقاء كأمهم؛ أما بالنسبة لي فالقانون الإسرائيلي يفرض تقديم طلب "لمّ الشمل"؛ كان الإجراء سريعًا نسبيًا في ذلك الوقت، وحصلت أنا أيضًا على هوية زرقاء. زوجتي لها ممتلكات في القدس. كنا نظن أنه ليست لدينا مشكلة طالما ندفع مقابل المياه والكهرباء والضرائب. لقد أدركنا مؤخرًا أنه طالما أننا لا نعيش داخل الحدود البلدية فسوف نفقد حقوقنا كمقدسيين. لذلك، قبل عام تركنا منزلنا الجميل الكبير فوق التلة في العيزرية الكاشف على البلدة القديمة لنعيش في حي كفر عقب المزدحم لمجرد أنه يخضع لسلطة بلدية القدس. نحن الآن متقاعدان ومن المفترض الاستمتاع بإنجازاتنا وحياتنا العائلية مع أحفادنا، لكننا وبدلًا من ذلك نعيش في شقة صغيرة بعيدة عن مسقط رأسي وأقاربي وأصدقائي ولا يمكنني مغادرتها والعودة للعيش في منزلنا الكبير، لأننا نعلم أن قضيتنا قيد فحص ودراسة من وزارة الداخلية الإسرائيلية: منذ أيام، قام موظف (محقق)

(1) العيزرية هي قرية من قرى شرق القدس وتبعد عشر دقائق بالسيارة عن مركز المدينة.

من وزارة الداخلية الإسرائيلية بزيارة لنا للتأكد من أننا نعيش في هذه الشقة بكفر عقب: قام بفحص ثلاجتنا واحتساب كمية الطعام فيها، كما قام بفحص خزائن غرفة النوم وكمية الملابس الموجودة هناك لذات السبب؛ حتى إنه لم يتحرج من فحص الأشياء الشخصية في الحمامات للتأكد من أننا نعيش فيها حقًا ولا نخدع السلطات الإسرائيلية. كما طلب مرافقتي له لزيارة منزلنا في العيزرية ليكرر ذات الفحص ويتأكد من أننا لا نعيش هناك، أخذته إلى هناك وقدمت له فنجان قهوة. أعتقد أننا سنربح القضية فقد رأى أن خزائننا في غرف النوم فارغة وكذلك الثلاجة "(أبو المنذر، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

لم يكن الزواج معقدًا خلال فترة زواج هذين الزوجين، فبإمكان أي شخص في الضفة الغربية الزواج من شخص من القدس الشرقية والعكس صحيح. يسمح القانون الإسرائيلي بمثل هذا ويسمى بنظام "لمّ الشمل" يتقدم أحد الزوجين الذي يحمل بطاقة زرقاء بطلب للم شمل الأسرة. ولكن ومنذ سياسة الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل عام 1993 تغيّر الوضع كما أضحت هذه المقالة. تعكس حالة عائلة أبي المنذر أولًا حالة الأزواج المختلطين (حاملي بطاقات هوية مختلفة) في الماضي وكيف تمت معاملتهم من قبل السلطات الإسرائيلية. وتمثل ثانيًا المشكلة المعاصرة لأولئك الذين يعيشون عمليًا في الضواحي المصنفة ضمن مناطق الضفة الغربية لكنهم مسجلون كمقيمين في القدس، حيث يعيشون دائمًا في خوف من أن يقوم موظف في "وزارة الداخلية الإسرائيلية" بزيارات غير متوقعة يومًا ما تكشف إذا لم يكونوا مقيمين بشكل دائم في القدس، وبالتالي فإن المدينة ليست مركز حياتهم. ووفقًا لذلك، سيتم إلغاء وضع إقامتهم الدائمة (الهوية الزرقاء) وسيخسرون الامتيازات المختلفة المرتبطة به. لذلك كان نقل مكان السكن هو الحل؛ ناقش الزوج أعلاه الأنظمة والإجراءات وتوابعها، بينما عبّرت زوجته البالغة من العمر 70 عامًا عن شعورها بعدم الراحة والحزن عندما قالت:

"تبعثرت ذكرياتنا، ليس فقط أمتعتنا وممتلكاتنا، أشعر كأنني شخص غريب في هذا الحي (كفر عقب). اعتدت تناول القهوة في الحديقة مع الجيران والأقارب. في مكان إقامتنا الجديد لا يمكنني الترحيب بجميع أفراد عائلتي لتناول وجبة عطلة نهاية الأسبوع كما اعتدنا سابقًا في منزلنا الكبير. الآن توقفت بناتنا عن زيارتنا، يستخدمن أعذارًا مختلفة في كل مرة أدعوهن. لكنني أعلم أنهن لا يحببن هذا البيت فليس لهن ذكريات فيه، يشتقن لغرفهن الخاصة قبل الزواج ولعب الأطفال الخاصة بهن وتجمع الأسرة. ولكن ما باليد



حيلة. ماذا نستطيع أن نفعل غير ذلك؟ من المهم الحفاظ على وضع إقامتنا، (أم المنذر، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

بين ما قاله أبو المنذر وأم المنذر، نجد أن السياسة والعلاقات الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص متشابكة في مثل هذه الظروف (عبد الله، 2009). حيث تتشابه المشاعر التي أعربت عنها أم المنذر في بعض الجوانب مع مصطلح فاني "سبايساتو" الذي يعني بشكل عام "دون قرية، دون بلد". يأتي التشابه هنا من معانٍ أخرى لمصطلح مثل "فقد العلاقات المألوفة مع الأشياء والأماكن، ووجودك في بيئة غير مألوفة، مخلفًا شعورًا بالضياع، أو فقدًا لشخصيتك، تشردًا، أو إرباكًا، أو حتى عدم وجود" (فاني، 2013: 2). هذا له تأثيره على سلامة واستمرار علاقتهما كزوجين، خاصة أن واقعهم يتناقض مع ما كانوا يتوقعون بعد حياة طويلة من العمل الشاق لضمان التقاعد المريح. أما حالة الأسرة التالية، وتشبه حالة عائلة أبي منذر لكن مع بعض الاستثناءات؛ هنا الزوجان كلاهما في السبعينيات من العمر وهما من المقدسيين، بمعنى أن كليهما من مدينة القدس ذاتها وليس أن أحدهما من الضواحي. الزوجة تحمل بطاقة هوية زرقاء بينما يحمل الزوج بطاقة هوية خضراء، لكنه لم يتقدم بطلب لمّ شمل الأسرة إلا في الآونة الأخيرة. كان عليهما أيضًا مغادرة منزلهما ليكونا قريبين من أبنائهما وليخففوا العبء عنهم عندما يزورونهم، خصوصًا بعد أن أصبحت الرحلة من القدس إلى منزلهم بالشياح أطول بكثير بعد بناء الجدار:

"لقد تزوجنا منذ أربعين عامًا، انتقلت زوجتي للعيش معي في الشياح، لم أفكر مطلقًا في إجراء عملية لمّ شمل الأسرة، حيث إن المسافة بين مسكنة ومركز المدينة لا يتجاوز عشر دقائق بالسيارة. بعد الجدار وزيادة التعقيد في القوانين الإسرائيلية المستمرة التي تهدف إلى الحد من عددنا في القدس الشرقية، قررنا إغلاق مخبزي وترك منزلنا الواسع في الشياح وذهبنا لنعيش مع عائلة ابننا في شقته الصغيرة في شعفاط، داخل حدود بلدية القدس. أولًا لأننا نريد أن نكون قريبين من أبنائنا الذين يعيشون في المدينة وثانيًا لنوفر على أنفسنا الشعور بالقلق في كل مرة يزوروننا، حيث إن عليهم سلوك الطريق الالتفافي والذي يستغرق مدة ساعة بينما كان قبل بناء الجدار، الذي قطع الطريق الرئيسي القديم من القدس إلى أريحا، عشر إلى 15 دقيقة فقط. أما السبب الثالث فكان خوفًا من أن تفقد زوجتي بطاقة إقامتها (البطاقة الزرقاء) إذا استمرت في العيش في ضواحي الضفة الغربية. لذلك ومؤخرًا تقدمت بطلب للحصول على "لمّ شمل الأسرة" من أجل الحصول على إذن للانضمام إلى زوجتي،

وآمل أن أحصل عليها لاعتبارات إنسانية بعد أن منحوني تصريحًا يسمّونه صفر صفر، أي إنه مسموح لي التواجد في مسقط رأسي 24/ 24" يا للمهزلة (أبو محمود، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

يفصل الجدار في منطقة شرقي القدس الطريق الرئيسي الذي كان يربط مدينة القدس بمدينة أريحا. كان هذا الطريق يمر عبر تقاطع أبو ديس العيزرية، حيث حي الشياح الذي يبعد مسافة لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة بالسيارة من مركز مدينة القدس. الآن، أي بعد بناء الجدار أصبح الوصول إلى هذه القرى من القدس الشرقية يأخذ من 45 دقيقة إلى ساعة لأنه يسلك طريقًا بديلًا طويلًا نسبيًّا. أوضح السيد أبو محمود هنا أن قراره بالرحيل كان مبنيًّا على العديد من الاعتبارات، إلا أن اعتبار أن تفقد زوجته الهوية الزرقاء كان الأول. فقد دفعوا الضرائب للحكومة الإسرائيلية منذ سنوات طويلة وحان الوقت للاستفادة من خدمات التأمين الصحي وخدمات اجتماعية أخرى تقدمها دولة إسرائيل للمسنين في العادة. ولكي يقيم مع زوجته بالقدس كان عليه التقدم بطلب لمّ شمل الأسرة الذي أصبح عملية معقدة للغاية الآن. بعد عدة سنوات ومعاملات تم منحه تصريحًا لزيارة القدس من الفئة 00، وهو يعني 24 ساعة في اليوم الواحد لمدة عام (أي إنه مسموح له النوم في القدس على عكس التصاريح الأخرى) ولكن عليه تجديد هذا التصريح سنويًّا. الآن وبعد كل هذه السنوات يأمل (بسبب تقدمه في السن) أن يحصل على وضع "المقيم الدائم" مثل زوجته لأسباب إنسانية. لقد أغلق مخبزه وانتقل ليكون قريبًا من أبنائه ومع زوجته.

هذه الحالة والتي سبقتها توضح أن الدوافع العاطفية تنطوي على تضحيات اقتصادية؛ بينما، في حالات أخرى، مثل شباب من الضفة الغربية، يتزوج امرأة من القدس الشرقية تحمل بطاقة هوية زرقاء أو من عرب الداخل (الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية) كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث إن معدل دخل الفرد في إسرائيل أعلى منه في الضفة الغربية (Mai & King، 2009).

الصمود وإستراتيجيات البقاء

إن المفهوم الفلسطيني للكلمة العربية "صمود"، التي تعني العزم على الوجود من خلال الصمود والتجذر في الأرض، هو في صلب مفهوم المقاومة السلمية في مواجهة الاحتلال



الإسرائيلي. قصة السيدة فاطمة تفسر الدوافع المختلفة للعودة إلى السكن في مدينة القدس فتقول:

"تفرض علينا القوانين والنظم الإسرائيلية أين نعيش. فمنزل زوجي في الضفة الغربية وانتقلت للعيش معه، ولكن ذلك كان لفترة من الوقت، بعدها أدركت الهدف من هذه الأنظمة والقوانين، هو تفريغ القدس منا، فهم يريدونها كلها لهم. لذلك عدنا مرة أخرى للعيش في القدس رغم كل الصعوبات التي تواجهنا فالمسكن أصغر والضرائب باهظة، فقط لأننا لا نريد أن نفقد حقوقنا في القدس. (فاطمة، 31 كانون الثاني/ يناير 2018).

الحالات المذكورة أعلاه قلّة قليلة نسبة إلى الحالات التي تُظهر كيف يتصرف الفلسطيني عمومًا والمقدسي خصوصًا حتى لا يفقدوا حقوقهم في القدس، بما في ذلك النزوح "الطوعي"، حيث لم تكن الأسباب لقرار كهذا هي فقط الفوائد التي تأتي مع البطاقة الزرقاء، بل هي أيضًا صمود ومقاومة للسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تنفيذ ما يسمى "التوازن الديموغرافي"، الذي يؤيد بشكل صريح زيادة السكان اليهود في القدس الشرقية.

الخلاصة

لقد تم توحيد القدس بالحرب، ومنذ ذلك الحين إلى اليوم لم يتجاوز عدد السكان اليهود أعداد الفلسطينيين، لكن إذا استمرت دولة إسرائيل في تطبيق سياسة التمييز ضد الفلسطينيين، فإن هذا سيتغير حتمًا. بالنسبة للفلسطينيين، المدينة معزولة ليس فقط عن ضواحيها الفلسطينية ولكن أيضًا عن الضفة الغربية بأكملها. مجموعة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء لأسباب سياسية أو أمنية، تهدف في الأساس إلى السيطرة على المكان والسكان. وكمثال على ذلك الضم الفعلي الملموس للقدس الشرقية إلى دولة إسرائيل بعد حرب الأيام الستة 1967 مباشرة، وتم إضفاء الطابع الرسمي من قبل الكنيست في عام 1980، وباركت الولايات المتحدة الأميركية هذا الضم في الآونة الأخيرة وتحديدًا في 17/ 12/ 2018. ومن الأمثلة الأخرى على السيطرة الإسرائيلية على المكان والسكان التمييز في نوع الحالة المدنية، والتي بواسطتها يتم تحديد من يستطيع دخول المدينة ومن يجب أن يبقى خارجها. هذا عدا عن الفصل المادي الذي تحقق من خلال بناء الجدار الذي مزق الأرض المتصلة وشرّد وشتّت العديد من العائلات الفلسطينية، حيث لم تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار مدى تأثيرها على العائلات الفلسطينية، سواء في القدس

الشرقية أو المناطق المحيطة بها. قرارات العائلات الفلسطينية على جانبي الجدار إنما هي رد فعل تجاه هذه السياسات والتي بكل تأكيد تستنزف مواردهم الشخصية بينما يبحثون عن حلول للحفاظ على حقوقهم ووجودهم في مدينتهم. حيث كان على العديد من العائلات أن تنتقل للعيش في مناطق أخرى تاركة منازلها خالية في الضواحي، ليس كخيار حر ولكن كحل لمشكلة ناتجة عن واحدة أو أكثر من السياسات والإجراءات الإسرائيلية المطبقة على شكل قوانين ولوائح. بالنسبة لبعض أفراد الأسر الأخرى التي اضطرت إلى ترك موقع سكنها، كان النزوح هو المشكلة بحد ذاتها. في كلتا الحالتين تعاني الأسر عاطفيًّا واقتصاديًّا. أما على مستوى المجتمع ككل، فقد أصبح التفكك الاجتماعي بين سكان القدس الشرقية وضواحيها واضحًا، فوضعهم القانوني مختلف وبالتالي لا يتشاركون ذات الهموم وذات المشاكل وهذا فصلهم عن بعضهم أكثر من الجدار ذاته. هذا بالإضافة إلى التغيير الملموس في الخارطة الاجتماعية خصوصًا في الزواج، حيث يميل الناس إلى الزواج من ذوي الوضع المدني القانوني نفسه لتجنب سلسلة من المشاكل والتي تنتج عن اختلاف هويات الزوجين. وهذا فرض نوع آخر من السيطرة التي أصبح الفلسطينيون أنفسهم يمارسونها على بعضهم بعضًا. وقد أدى ذلك إلى تغيير في نمط العلاقات الاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، ومن المؤكد أنه سيغير الهيكل الديموغرافي للمجتمعات الفلسطينية على المدى الطويل.

في الصورة الأكبر للوضع القائم، لا تُحرم الأسر الفلسطينية من حقوقها الأساسية في حرية التنقل فقط، ولكن والأهم أنها محرومة من حقها في التخطيط لمستقبلها، كأين تعيش، وأين تعمل أو فيما وأين تستثمر، أو حتى من تتزوج.



المراجع

ملاحظـة: هـذه الورقة تمت ترجمتها من قبل الباحث عن ذات البحـث ولكن بالإنكليزية، لذلك مراجعها باللغة الإنكليزية.

Al Haq (1990) A Nation Under Siege. Ramallah: Al Haq.

Al Haq (1988) Punishing a Nation. Ramallah: Al Haq.

Abdallah, S. L. (2009). Fragile Intimacies: Marriage and Love in the Palestinian Camps of Jordan (1948—2001). Journal of Palestine Studies, 38(4), 47-62.

AbuZayyad. Z, Schenker. H & Ross. I, (2013). Jerusalem: Still Key to Any Future Israeli-Palestinian Agreement http://library.fes.de/pdf-files/iez/09711.pdf

Amir, M. (2011). On the Border of Indeterminacy. The Separation Wall in East Jerusalem. Geopolitics (November 14). http://www.tandfonline.com/doi/pdf

B’Tselem. (2018). Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem, 05 March 2018 https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

B’Tselem. (2017). Restrictions on Movement, 11 November 2017

https://www.btselem.org/freedom_of_movement

B’Tselem. (2017). East Jerusalem, 11 November 2017 https://www.btselem.org/jerusalem

B'Tselem. (2011). Human rights in the occupied territories http://www.btselem.org/sites/default/files2/2011_annual_report_eng.pdf

B'Tselem. (2009). THE HIDDENAGENDA. The Establishment and Expansion Plans of Ma’aleAdummim and their Human Rights Ramifications.

Mai, N., & King, R. (2009). Love, sexuality and migration: mapping the issue (s). Mobilities, 4(3), 295-307.

OCHA, U. (2009). The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the phenomenon of “illegal” construction. In Special focus, office for the coordination of humanitarian affairs, Jerusalem. http://www.refworld.org/docid/4a0158632.html

Pappe, I. (2007). The ethnic cleansing of Palestine. Oxford: Oneworld.

Sher, G. (2015).The Residency Status of East Jerusalem's Palestinians. Tel Aviv University; The Institute for National Security Studies (INSS), Insight No. 759, October 28, 2015

http://www.inss.org.il/publication/the-residency-status-of-east-jerusalems-palestinians/

Narayan, D., Patel, R., Schafft, K., Rademacher, A., & Koch-Schulte, S. (1999). Can anyone hear us? Voices from 47 countries. Poverty group, PREM.

Foucault, Michel. 2007. Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-78. Ed. Michel Senellart. New York: Palgrave Macmillan.

Sabel, C. (1988) 'Flexible Specialisation and the Re-emergence of Regional Economies', in P. Hirst and J. Zeitlin (eds) Reversing Industrial Decline. Oxford: Berg Publishers.

Shlomo, O., & Fenster, T. (2011). In the shadow of the wall and separation: Everyday life in east Jerusalem. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture, 17(1/2), 54.

Streeck, W. (1992) 'Productive Constraints: On the Institutional Conditions of Diversified Quality Production', in Social Institutions and Economic Performance. London: Sage.



جدار الفصل في القدس

بقلم: رينيه باكمان[1]

عند الانتهاء من عمل "جيب القدس" الكائن في تصور ومخيلة خبراء إسرائيل الإستراتيجيين، سيكون قد تكوّن حول المدينة المقدسة تجمع سكاني ضخم أشبه بشكل زهرة النفل، يمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على مساحة أكثر من 25 كيلو متر. وتمتد مساحة الجدار والحواجز التي ستعزل هذا الجيب عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية نحو 150 كيلو متر طولاً.

يقول خليل تفكجي الذي يدير منذ نحو عشرين عاماً قسم الدراسات وعلم الخرائط بمؤسسة الدراسات العربية، أحد مراكز البحث التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، "إن هذه المدينة العظيمة، المفتوحة على إسرائيل والمقطوعة كلية عن دولة فلسطين المحاذية لها من الخلف، تمثل الغاية من المخطط الذي تم البدء في تنفيذه منذ الاستيلاء على القدس الشرقية عام 1967". وقد عمل المهندس خليل تفكجي من عام 1992 إلى عام 2001 كخبير خرائط في الوفد الفلسطيني أثناء المفاوضات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية.

(1) كاتب عمود بقسم الشؤون الخارجية، "لونوفال أبوبزرفاتور" Le Nouvel Observateur.

وفي عـام 2003، كان خليـل تفكجـي أحـد مهندسي وصنـاع "اتفاق جنيف" الـذي أبرمته مجموعـة من السياسـيين والعسـكريين والمفكريـن الإسرائيليـين والفلسـطينيين. ويضيف خليـل تفكجي "منذ أن قاموا بالاسـتيلاء على المدينـة، لم يتوقف الإسرائيليون عن عمليات التوسـعة والمد للحدود المحلية على حساب البلديات الفلسطينية المتاخمة. فمنذ عام 1967، اتسعت رقعة المدينة من 40 كيلو متر مربعاً إلى 5 , 108 كيلو مترات مربعة، وتُقدر مساحتها الآن بحـوالي 123 كيلـو مـتر مربعاً. علـماً أن إسرائيل قد قامت بضم أكثر مـن 80 كيلو متر مربعاً من أراضي الضفة الغربية باتباع سياسة الأمر الواقع. وعلى نفس هذه الأراضي قامت بلدية المدينة ببناء ما يقرب من عشرة مجمعات سكنية يعتبرها الإسرائيليون "أحياء يهودية"، وتُعرف في القانون الدولي باسم "مستوطنات" لكونها قد شُيّدت شرق الخط الأخضر. وقد سـاهمت بشـكل كبير هذه المسـتوطنات التي يعيش فيها اليوم أكثر من مائتي ألف إسرائيلي في تفتيت الجزء الفلسـطيني من المدينة وشـلّ حركة نموه. كما أن هذه السياسـة الاستيطانية تتـوازى مـع كم هائل مـن الإجـراءات القانونية والتنظيمية التي تسـتهدف منـع المواطنين الفلسـطينيين من شراء أو بناء أو توسـعة المنازل في القدس الشرقية، في حين تخضع القدس الغربيـة والمسـتوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقيـة لحركة النمو، وتسـتفيد من الغالبية العظمى من الاعتمادات المالية المحلية".

وقد قامت جريدة القدس الأسـبوعية "كل ها إير" في أيلول/ سـبتمبر عام 2005 من عمل مقارنة بين الأحياء العربية (185 ألف نسمة في ذلك الوقت) والأحياء اليهودية (460 ألف نسـمة) داخـل المدينة. وأظهرت الإحصـاءات الإسرائيلية التي قامـت الجريدة بسردها أن الأحياء اليهودية تضم سـتة أضعاف عدد العاملين و24 ضعف عدد المسـاحات الخضراء، و15 ضعـف عدد الملاعب وعشرة أضعـاف عدد المقاعد الموجودة في الأحيـاء العربية. أما بالنسـبة للميزانيـة المخصصـة للخدمـات الاجتماعية فبلغـت 5 , 3 مليـون دولار للأحياء اليهودية مقابل 530 ألف دولار للأحياء العربية.

وتوضح الـ"هيومن رايتس واتش" في تقرير لها صادر في كانون الأول/ ديسـمبر 2010 أن الـ270 ألف فلسـطيني المقيمين في القدس الشرقية والذين يمثلون اليوم 35 بالمئة من إجمالي سـكان المدينة يبقون محصورين في 13 بالمئة فقط من مسـاحتها، في حين يمتلك الـ190 ألف مسـتوطن إسرائيلي الذين يعيشـون في مستوطنات المدينة الاثنتي عشرة 25 بالمئة من أراضي



القدس الشرقية المخصصة لبناء المستوطنات.

بعبارة أخرى، يعطي التخطيط المحلي لكل مستوطن حصة من الأرض 8 ,2 مرة أكبر من تلك التي يخصصها لكل فلسطيني. كما تشير هيومن رايتس ووتش أيضاً أن التخطيط العمراني في مدينة القدس يخضع بشكل علني لاعتبارات ترتبط بالنسبة القائمة بين عدد المقيمين اليهود وعدد الفلسطينيين في المدينة.

وتشير آخر المخططات: "القدس 2000"، أنه "تطبيقاً لقرارات الدولة"، فإنه لابد وأن يهدف التخطيط المحلي إلى الحفاظ على "التوازن السكاني" الذي يستند على الأرقام التالية: 70 بالمئة من اليهود و30 بالمئة من العرب في المدينة. غير أنه وفقاً للنمو السكاني الحالي فإن النسبة المتوقعة في عام 2020 هي 40/ 60. ولمواجهة هذه المشكلة، يقترح التخطيط تبني عدة وسائل من شأنها الحفاظ على الأغلبية اليهودية في المدينة مع تلبية احتياجات الأقلية العربية. من بين هذه الوسائل: بناء أحياء يهودية جديدة تقدم وحدات سكنية مدعمة لكل من يبحث عن شراء وحدة سكنية بأسعار جيدة، "تكثيف" الأحياء اليهودية القائمة، "حث" وإقناع الإسرائيليين اليهود على الإقامة في القدس، وذلك عن طريق توفير: الأمن، الوظائف، التعليم، البيئة الصحية، الحياة الثقافية والخدمات المحلية.

وتعترف الخطة بوجود "نقص حاد في الوحدات السكنية" المخصصة "للسكان العرب"، لكنها لا تقترح في هذا الشأن سوى "تكثيف" الوجود داخل الأحياء الفلسطينية القائمة لتلبية هذه الحاجة.

ويؤكد أستاذ الجامعة الإسرائيلي مناحم كلاين، أستاذ العلوم السياسية والمتخصص في مسألة القدس: "إن المبدأ الذي استرشد به المسؤولون عن عمليات الضم في 1967 كان بسيطاً للغاية، وهو أن تتم إضافة أكبر عدد ممكن من الأراضي إلى المدينة مع الاحتفاظ بأقل مستوى ممكن من السكان الفلسطينيين –والهدف هو المحافظة على وجود أغلبية يهودية في القدس –. ويؤكد كلاين – الذي كان أحد مهندسي "اتفاق جنيف" عام 2003 – أن ما أدى بنا إلى بلوغ ما نحن عليه اليوم هو الاستمرار في تطبيق إستراتيجية عام 1967، مع إحداث بعض التغييرات الطفيفة أحياناً، وذلك من جانب كل الحكومات التي تعاقبت منذ ما يقرب من أربعين عاماً. وتُعد من أكثر النتائج وضوحاً لهذه الإستراتيجية هو بناء سلسلة من

المستوطنات، بطول الأحياء العربية، تهدف إلى احتواء وتطويق زيادة السكان الفلسطينيين. وقد قام شارون عندما كان رئيساً للوزراء بتصعيد هذه السياسة عندما قام بهدم الاتساق العمراني للقدس الشرقية عن طريق قطع هذا الجزء من المدينة عن الضفة الغربية، أي عن بيئتها العربية الطبيعية. وقد ارتكز مشروعه على السيطرة على الفلسطينيين، في حين لم يعمد –عكس غيره – إلى تغيير التركيب السكاني للمدينة، ولكن إلى السيطرة فقط على الفلسطينيين عن طريق فرض الهيمنة اليهودية بالقوة في القدس العربية، ولعل أفضل تسمية لهذه السياسة هي "Spartaheid"، أي تطبيق سياسة الفصل العنصري (apartheid) من خلال الحجج والوسائل التي كانت تمارس من قبل في سبارتا اليونانية (Sparte)! فإذا ما تم تنفيذ هذه الخطة حتى نهايتها، فإن 250 ألف فلسطيني في القدس الشرقية –أي شخص من بين كل عشرة أشخاص في الضفة الغربية – سيتم قطعهم عن بقية المناطق الفلسطينية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ولغوياً".

وقد قام العميد المتقاعد شاؤول أريبلي، المساعد السابق مثل مناحم كلاين لرئيس الوزراء اليساري إيهود باراك ورئيس مؤسسة التعاون الاقتصادي ومجلس السلام والأمن، بدراسات مستفيضة حول مسألة الوضع النهائي للقدس، حيث يؤكد "أن الإستراتيجية المتبعة منذ عام 1967 تستند بشكل أساسي على ضم الأراضي الفلسطينية للقدس لضمان نمو المدينة وتطويرها، وكذلك على فصل القدس عن الضفة الغربية وعلى زحزحة الحدود المحلية وراء التلال التي تحوط المدينة، والهدف الحقيقي من ذلك كله هو جعل أي تقسيم لمدينة القدس في المستقبل ضرباً من ضروب المستحيل".

ويتضح لكل من يرغب في رؤية الحقيقة أن السياسة الإسرائيلية في القدس، كما يشهد عليها كلاين وآريبلي، غير متعذرة على الفهم. فقبل سبع سنوات من إطلاق بنيامين بن أليعازر العمل في أول جزء من الحاجز الشمالي بالضفة الغربية، كان بيت السلام –مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – قد استنكر بالفعل "سياسة التمييز" التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في القدس: وفي خاتمة تقرير مدعم بالوثائق الثابتة، قام المركز بتوجيه اتهام حقيقي ضد التوجهات المتبعة منذ عام 1967 –بدعم غير متحفظ من الدولة – من قبل بلديات القدس المتلاحقة.



"ترتكز تنمية المدينة أولاً وقبل كل شيء على اعتبارات سياسية ووطنية -كما يجيء في التقرير - فهناك هدف واحد يقود سياسة التخطيط العمراني: تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة بأكملها، وهو الأمر الذي تجسد في إقامة واقعٍ ديموغرافي وسياسي يحظر أي تشكيك في السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية في المستقبل. وفي حين تقوم السلطات الإسرائيلية بإطلاق برامج تشييد مكثفة واستثمار مبالغ طائلة في الأحياء اليهودية من القدس الشرقية لحث اليهود على الإقامة فيها، تستمر من ناحية أخرى في القيام بأعمال ومصادرات للأراضي تخنق من خلالها البرامج الموجهة لصالح السكان الفلسطينيين - المصنفين على أنهم "خطر ديموغرافي" يهدد سيطرة إسرائيل على المدينة - ويستطرد كاتب التقرير بقوله "تقوم السلطات الإسرائيلية لتنفيذ سياستها باستغلال كل الوسائل القانونية والإدارية المتاحة بشكل غير شرعي. وتتمثل هذه السياسة في الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وللمبادئ الأساسية للديمقراطية مع وقوع تعديات خطيرة على حقوق الإنسان".

ويرى خليل تفكجي أنه "يبدو أن مسألة إعلان القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطينية في يوم من الأيام هو أمر غير مقبول لدى غالبية المسؤولين السياسيين الإسرائيليين. من هذه الزاوية تحديداً ينبغي تحليل سياسة تطوير المدينة والخيارات العمرانية ومسار الجدار.

وبالرغم من أن اتفاقات أوسلو لم تكن ملزمة بشكل كبير لهذه النقطة، وكذا لنقاط أخرى كثيرة، إلا أن الحكومات المتعاقبة، شأنها في ذلك شأن بلدية المدينة، قامت بكل ما يمكن أن تقوم به لتنحية هذا الخطر. وهي ترى بالفعل أنها تمكنت من الوصول لغايتها ببناء الجدار والحاجز. غير أن القدس تبقى مركز حياتنا السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية، ومكاناً ورمزاً مقدساً نتمسك به مثلهم تماماً".

وعلى قدر ما تبدو خريطة "جيب القدس" التي رسمتها وزارة الدفاع متعرجة، بل ومليئة بالمتاهات -على ضوء السياسة التي تنتهجها إسرائيل منذ أكثر من أربعين عاماً - إلا أن هذه الخرائط لا يشوبها الكثير من الغموض. ففي شمال غرب هذا التجمع السكاني يتم -وبشكل رسمي - وصف الحلقة المتعرجة الواسعة التي يشكلها الحاجز حول مستوطنة "جيفات زيف" والمناطق المحيطة بها على بعد أقل من عشرة كيلو مترات من قلب القدس، وحيث يقطن أكثر من ثلاثة عشر ألف إسرائيلي، يتم وصفها بأنها "ضرورة إستراتيجية"

كحال غالبية تعرجات الحاجز. وفي الحقيقة، يستهدف هذا الجيب الذي تم ضمه بسياسة الأمر الواقع والذي يضيف ما يقرب من 30 كيلو متر مربعاً من الأراضي الفلسطينية لمساحة القدس الكبرى التي زادت بالفعل 70 كيلو متر مربعاً في عام 1967 على حساب الضفة الغربية، يستهدف السماح بنمو المستوطنات التي يضمها في المستقبل، كما هو موضح في مخططات العمران الخاصة بـ"جيفات زيف" و"جيفون حداشا".

ويُعد مشروع نبيل صمويل الخاص بإقامة "حديقة المدينة" على ضفة الطريق 437 أحد هذه المشروعات المستهدفة. كما أن هذا الجيب يضم أيضاً قاعدة "عوفر" العسكرية الشاسعة، عند أبواب رام الله، وجزءاً كبيراً من الطريق 443 الذي يربط القدس بتل أبيب عن طريق الضفة الغربية. ويقطع الحاجز في طريقه بين أراضي ثماني قرى زراعية فلسطينية واقعة غرب الجيب. وفي الأصل، كان واحد وعشرون كيلو متر مربعاً من هذه الأراضي –أي 43 بالمئة من المساحة المزروعة لهذه القرى – تقع على الجانب "الإسرائيلي" من الحاجز. وبعد الدعوى القضائية التي رفعها سكان "بيت سوريك"، أمرت المحكمة العليا بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 2004 بإعادة رسم ثلاثين كيلو متر من الحاجز على نحو يأخذ الطلبات الفلسطينية بعين الاعتبار.

وبعد مرور سبعة أشهر، أي في 30 كانون الثاني/ يناير 2005، اقترح الجيش الإسرائيلي مساراً لا يضم "سوى" أحد عشر كيلو متر مربعاً من الأراضي وأرسل –علي الفور – البلدوزرات التابعة له إلى المكان المراد. عندئذ، قرر سكان "بيت سوريك" –المتحمسون لنجاح الخطوة الأولى التي قاموا بها – العودة لرفع مطالبهم أمام المحكمة العليا. لكن هذه المرة كانت بلا جدوى، حيث رفض القضاة هذه المطالب في السادس من آذار/ مارس 2005، واستعادت البلدوزرات السيطرة على التلال.

ووفقاً للنحو الذي تم تصميمه عليه، يمثل جيب "جيفات زيف"، الذي يشكل جزءاً مهماً من "السياج الأمني" الذي أقامه الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون بين القدس ورام الله، امتداداً برياً بين الأراضي التي تم ضمها في شمال غرب القدس ومركز المدينة، عن طريق مستعمرة "راموت ألون" العمرانية وجادة "غولدا مائير". وهو يشكل، في أعين الفلسطينيين، نموذجاً صارخاً لعمليات "سرقة الأراضي" المتعددة التي تتم بحجة الحاجز



أو الجدار. كما يحظى هذا الجيب أيضاً باهتمام الأشخاص البارزين المحليين ونشطاء حقوق الإنسان، ولكن هذه المرة لأسباب أخرى.

ففـي داخـل هذه التعرجات المسيجة التي تغلف المستوطنات الإسرائيلية، وأيضاً القرى الفلسطينية، قرر الجيش الإسرائيلي فتح الطرق للإسرائيليين فقط وعزل القرى الفلسطينية، حيـث يـرى الخـبراء العسـكريون أن قرب هـذه القرى يخلق "شـعوراً بعدم الأمـان" لدى المسـتوطنين. ومـن ثم، قرر الجيش إقامة جيـب يحدّه جدار يرتفع من ثلاثة إلى خمسـة أمتار بطـول 15 كيلو مـتر، ويضم خمس قرى يعيش فيها ما يقرب من 15 ألف فلسـطيني، يحمل العديد من بينهم بطاقة "مقيم دائم" في القدس والتي تضمن لهم في الأسـاس دخول المدينة بشـكل حر. غير أن هذا الضمان قد غدا أمراً نظرياً، حيث يبقي سـكان قرية "غيتو بئر نبالا" -كما تسميها إحدى كتيبات قسم المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية – مقطوعين عن غالبيـة أجـزاء أرضهم وعن المدن الفلسـطينية المجـاورة، لاسـيما رام الله والقدس الشرقية اللتـين تعتـبران المنفذ التقليدي لمنتجاتهم. علماً أن قرية "بئر نبـالا" التي يعيش فيها أكثر من سـتة آلاف فلسـطيني تضم 350 ورشـة حرفية ومشروعات صغيرة مهددة بالخسارة إذا ما انقطعـت عنهـا الاتصـالات بالخـارج، أو اضطر أهلها لقطع مسـافات طويلـة وصولاً إلى المناطق المجاورة.

كما أن بلدية القرية تخشى أيضاً العواقب الوخيمة على نظام التعليم من جراء إغلاق الجيب، حيـث يأتي جزء من معلمي "بئـر نبالا" من القرى المجاورة ومن القـدس الشرقية، ويتعلم غالبية طلابها في جامعات القدس الشرقية. وفي جنوب الجيب، تقع قرية "بيت حنينة البلد" (1400 نسمة) والتي سيقوم الجدار بشطرها إلى نصفين، حيث ستقع مدرسة البنات داخل الجدار، أما مدرسـة البنين فسـتقع خارجه مع باقي أجزاء القرية. نفس المشـكلات يُخشـى حدوثها في مجال الصحة، فعندما يتم الانتهاء من بناء الحاجز، سـيبقى المشفى الوحيد المتاح للدخـول هو مشـفى رام الله، الـذي يعاني بالفعل مـن ازدحامه بالمرضى وعـدم قدرته على توفـير الرعايـة الصحيـة على نفس مستوى المشـافي الكبرى بالقـدس الشرقية. وقد أشـار الجيش الإسرائيلي إلى أنه اعتزم إنشاء طريقين يؤديان لدخول الجيب، الأول يقع في الشمال، ناحيـة رام الله، والآخـر يقع في الجنـوب الغربي، ناحيـة القرى الفلسـطينية المجاورة لجيب "جيفـات زيـف". غر أن فتـح هذين الطريقين يحتـم حفر نفقين -تحـت الطريق 45 وتحت

الطريق 437 – وإنشاء ثلاثة كباري.

وليس من السهل اتباع مسار الحاجز أو جدار الفصل على الأرض، وذلك بسبب المخاطر التي يتعرض لها كل من يحاول الاقتراب من الجدار أو من الحاجز. وللتوصل إلى أفضل مواقع المراقبة، ينبغي السير على الأقدام مع الاستعانة بأطلس أو خريطة طريق جيدة وكذلك مرشد محلي. ويتيح التنقل سيراً التعرف على كل الإشارات الموضحة في وثائق مركز رسم الخرائط التابعة للجيش الإسرائيلي ولمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

وقد يساعد هذا التنقل أيضاً على إيجاد تفسير لكل التحويلات المتقاطعة أو التعرجات الغامضة الموجودة على الورق. فإذا ما أردنا على سبيل المثال فهم السبب وراء تحول مسار الجدار بشكل يثير الدهشة نحو الجنوب بمحاذاة مطار القدس وداخل الحدود المحلية للقدس الكبرى بعد قيام السلطات الإسرائيلية بضم أكثر من 30 كيلو متر مربعاً من الأرض الفلسطينية حول "جيفات زيف"، فسنجد بكل بساطة التفسير لكل ذلك على أرض الواقع:

هذه الكيلو مترات المربعة التي تمت إعادتها للضفة الغربية تضم قرية "كفر عقب" حيث مخيم لاجئي "قلندية" الذي يعتبره قادة إسرائيل العسكريين قطاعاً "صعباً" منذ الانتفاضة الأولى. بنفس الطريقة، سنجد أن الجدار يتبع بدقة شديدة مسار الحدود المحلية للقدس، جنوب نقطة تفتيش "قلندية"، وذلك لإلقاء قرى "الرام" و"دحيات البارد" (63 ألف نسمة) في الضفة الغربية وقطعها عن القدس، بالرغم من أن نصف هؤلاء السكان في هاتين البلدتين يحملون بطاقة هوية زرقاء كـ"مقيمين دائمين" في القدس.

ويقول محمد أصلان، المدير التنفيذي للمجلس المحلي "إن فصلنا عن القدس يعني بالحرف الواحد خنق بلدتنا. فليس لدينا أي مجال للتوسع أو النمو، خاصة أن الإسرائيليين يحظرون البناء إلا على بعد ثلاثمائة متر على الأقل من الجدار. في حين نجد، من ناحية أخرى، أن 15 ألف شاب من بلدة الرام مقيدون في المؤسسات المدرسية أو الجامعية في القدس. أين يذهبون ليستكملوا دراستهم؟ لقد قام ما لا يقل عن 20 بالمئة من موظفي بلدتنا ممن يحملون البطاقات الزرقاء بالانتقال إلى القدس أو يعتزمون القيام بذلك. فكيف سيصبح مصير هذه البلدة؟"



ويضيف أسعد مسلماوي، رئيس غرفة التجارة، بأن "أكثر من 50 تاجراً يوشكون أن يغلقوا متاجرهم. فأين يذهبون؟ وبأي مال؟ هناك متاجر تُقدر قيمتها بمائة ألف دولار لا تجد من يشتريها بثلاثين ألف دولار!". وتبدو مرارة نواب بلدة الرام أشد وطأة حيث قاموا في عام 2004 بمحاولة رفع مطلب لمحكمة إسرائيل العليا يطالبون فيه بإقصاء الجدار نحو الشرق اعتباراً للروابط العديدة القائمة بين بلدتهم وبين مدينة القدس.

وفي قرار المحكمة الصادر في 28 حزيران/ يونيو من العام المذكور، طلب القضاة من الجيش إيجاد مسار آخر للجزء الذي يحيط ببلدتي "الرام" و"دحيات البارد". وعلى أثر ذلك، توقفت على الفور أعمال البناء في هذه المنطقة حتى ظنت بلدية "الرام" أنها قد حققت نصراً تاريخياً. لكن في الحادي عشر من شهر آب/ أغسطس، قُتل فلسطينيان وجُرح ستة جنود من شرطة الحدود الإسرائيلية بسبب انفجار قنبلة تزن خمسة عشر كيلو غرام كانت بحوزة إرهابي انتحاري وذلك عند نقطة تفتيش "قلندية". عندئذ، تمت إعادة التقييم والبت في كل الأمور، وقامت البلدوزرات الإسرائيلية باستئناف عملها بعد عدة أيام، وذلك على المسار الأصلي.

بعد ذلك بعامين، قام ممثلو "الرام" و"قلندية" برفع طلب مشترك للمحكمة العليا باسم سكان قرية "بئر نبالا" وثلاث بلديات أخرى، مطالبين فيه بوقف أعمال بناء الجدار... ولكن، بلا جدوى.

وفي 18 نيسان/ أبريل عام 2006، رأى القضاة أهارون باراك، ومريام ناعور وإستر حايوت أن حرية تنقل فلسطينيي هذه المنطقة أمر يكفله آخر تعديل في المسار وأن الدولة يمكنها استئناف بناء الحاجز والجدار.

وفي جنوب "الرام"، ابتعد مسار الجدار مجدداً عن الحدود المحلية للقدس لتجنب المساحة المخصصة لتوسيع مستوطنة "نيف يعقوب" (النبي يعقوب)، ليختلط بذلك من جديد بحدود القدس الكبرى، تاركاً شرقاً بلدية "حزمة" الفلسطينية. وفي جنوب مستوطنة "بيسجات زيف" يقوم المسار بعمل حلقة غريبة بطول خمسة كيلو مترات داخل أراضي القدس.

والسؤال: لماذا هذه المتاهة غير المتوقعة؟

الإجابة : لإبعاد مخيم "شعفاط " للاجئين وبلديات "دحيات السلام" و"عناتا" عن حدود القدس الشرقية وإلقائها في الضفة الغربية. هذا ويعيش أكثر من عشرة آلاف فلسطيني في شعفاط، وهم جميعاً مقيدون رسمياً من الأمم المتحدة كلاجئين، حيث قام الإسرائيليون في عام 1948 بطرد أكبر السكان سناً من قراهم، مما اضطر هؤلاء للجوء إلى مدينة القدس قبل أن يتم ترحيلهم منها عام 1967، ليقوموا بالتجمع في مخيم "شعفاط".

وبدوره، يجد الشباب المتشبع بهذه الروايات نفسه أمام خيار صعب: البقاء وفقدان حقه كـ"مقيم" في القدس، أو الرحيل ومحاولة إيجاد مسكن مناسب في القدس الشرقية.

وبغية تيسير ذهاب وإياب السكان، تعهد الجيش الإسرائيلي بتوسعة وتحديث نقطة التفتيش المؤدية إلى المخيم لتصبح أحد "أبواب" الجدار. وفي شباط/ فبراير من عام 2005، تم توجيه أمر بمصادرة ثلاثة هكتارات إلى مالكي الأراضي المجاورة لنقطة التفتيش لمباشرة أعمال الجدار. وفي خريف 2006، تم فتح نقطة عبور "شعفاط" للمارة وقائدي السيارات للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية زرقاء. أما فلسطينيو الضفة الغربية الراغبون في الذهاب إلى القدس للعمل أو الدراسة أو تلقي الرعاية الصحية أو الصلاة، فلا يمكنهم العبور إلا بعد الحصول على تصريح من الجيش، وهذه قصة أخرى.

أما ثاني ورقة من أوراق "زهرة النفل" التي يرسمها الحاجز وجدار الفصل حول القدس فهي حلقة –طولها 38 كيلو متر – حول مستوطنة "معال أدوميم" أحد أكثر المستوطنات كثافة سكانية في الضفة الغربية (34 ألف نسمة). وتمتد هذه الحلقة – والتي يجرى حالياً بناؤها – حتى ثماني كيلومترات من أريحا. بعبارة أخرى، تتوغل هذه الحلقة ثلاثة عشر كيلو متر شرق الخط الأخضر، حيث أضيق منطقة من الضفة الغربية، مما يعني أنها تشطر فعلياً إلى نصفين أرض الدولة الفلسطينية القادمة، تماماً كالزاوية التي يضعها الحطاب في جذع الشجرة. كما أن هذه الحلقة تضم منطقة تطلق عليها الحكومة الإسرائيلية اسم "E –1" (أي رقم "1" شرق) من المفترض أن تشكل على المدى نوعاً من الربط أو الالتحام بين "معال أدوميم" والقدس. أما الآن، فلم يتم بناء سوى مبنى واحد تابع للشرطة في قلب هذه المنطقة (E –1) وسط شبكة من الطرق، كلها جديدة ومهيأة لأن تصبح شرايين مدينة



جديدة بحق. وفوق مساحة "E -1" (التي تتراوح مساحتها بين 10 إلى 12 كيلو متر مربعاً) سوف يتم بناء مساكن لـ15 ألف مستوطن جديد، ومنطقة صناعية، وعشرات الفنادق، والمراكز التجارية، ومبان جامعية وجبانة.

حينما ننظر على الخريطة أو نتواجد على أرض الواقع، فسنفهم بكل سهولة لماذا يعتبر الفلسطينيون هذا المشروع "E -1" عدواناً وتعدياً حقيقيّاً، بل وعقبة كبرى وغير مقبولة أمام فكرة وجود دولة فلسطينية.

يقول خليل تفكجي "إن هذا التوسع الضخم للقدس من ناحية الشرق لا يكتفي فقط بقطع الطرق بين جنوب وشمال الضفة الغربية، مما يدفع إلى الالتفاف على طرق أكثر طولاً، لكنه يحرمنا من منطقة تحمل لنا آمالاً حقيقية في التنمية الاقتصادية. فإذا تم الانتهاء بالفعل من هذا المشروع، فسينفصل شطرا الجزء الفلسطيني في القدس مما سيحول دون أي إمكانية لنموهما، ويضع فكرة قيام دولة فلسطينية في المستقبل في مهب الريح".

وكما تؤكد الخرائط التي تم التفاوض بشأنها في طابا وفي اتفاق جنيف، وأيضاً وفقاً لتصريحات القادة الفلسطينيين منذ سنوات، فإن الفلسطينيين لا يستبعدون –في أي اتفاق سلام محتمل – أن يتم ضم بعض المستوطنات –فرادى أو جماعات – إلى إسرائيل، مقابل الحصول على أرض بنفس الجودة والمساحة. لكن كبير المفاوضين الفلسطينيين "صائب عريقات" يرى أنه مستحيل قبول أي "ضم يقسم دولتنا إلى شطرين".

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، دأب رؤساء البعثات الدبلوماسية التابعة للاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله على تخصيص صفحة كاملة لمشروع "E -1" من صفحات التقرير الثماني الخاص بالقدس الشرقية، والذي يُعد تقريراً في غاية الحساسية. ويرى كُتاب التقرير أن "تبريرات بناء الحاجز لا تقوم فقط على اعتبارات أمنية" وعلى "فصل فلسطينيين عن فلسطينيين آخرين"، وإنما هم يرون أن بناء الحاجز وتنفيذ مشروع "E -1" معاً "يكملان تطويق القدس ويشطران الضفة الغربية إلى نصفين".

ويرى الدبلوماسيون الأوروبيون أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية –حيث يقل إجمالي الناتج القومي عن ألف دولار سنوياً – ترتهن وترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الدخول

إلى القدس الشرقية، حيث يقترب إجمالي الناتج القومي من 3500 دولار سنوياً....

وتقول وجهة النظر الاقتصادية إن إمكانية قيام دولة فلسطينية تقوم بشكل أساسي على المحافظة على الصلة العضوية بين القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم".

أما الورقة الثالثة في "زهرة النفل" التي تطوق القدس فتتجسد في أرض شاسعة تُقدر بما يقرب من 72 كيلو متر مربعاً، وتمتد من جنوب المدينة إلى غرب بيت لحم، حول مجمع "جوش أتزيون" الاستيطاني والمساحة المخصصة لتنميته، وحيث يسكن حالياً أكثر من 40 ألف مستوطن، من بينهم 35 ألفاً تقريباً في مستوطنة "بيتار إيليت". ويضم "جوش أتزيون"، المربوط بالقدس دون أي عائق للإسرائيليين عبر الطريق 60، يضم ما يقرب من عشر مستوطنات وأيضاً سبع قرى يعيش فيها ما يقرب من 20 ألف فلسطيني، معظمهم من المزارعين الذين يقع جزء من أراضيهم على جانب من الحاجز ويقع الجزء الثاني على الجانب الآخر. هذا وينطبق نفس الوضع على سكان القرى الواقعة على طول الطريق شرق مجمع "أتزيون" الاستيطاني. الكل يتحتم عليه بالفعل أو سيتحتم عليه غداً –حينما يتم الانتهاء من بناء الحاجز والجدار – عبور بوابة أو نقطة تفتيش كل يوم مرتين للذهاب إلى العمل أو إلى المدرسة، أو لعمل فحوصات طبية أو شراء أشياء من بيت لحم.

وقد رصدت الأمم المتحدة، في خريف 2007، وجود ثلاث عشرة نقطة عبور تتحكم في حركة الأفراد والبضائع على جانبي الحاجز. أربع فقط من هذه النقاط حول القدس كانت مفتوحة أمام الفلسطينيين الذين يحملون تصريحاً سليماً. وسبع نقاط كانت مخصصة للمواطنين الإسرائيليين –لاسيما الذين يقيمون داخل المستوطنات – ولفلسطينيي القدس الشرقية ممن يحملون بطاقة هوية "مقيم" في إسرائيل. أما النقاط الثلاث المتبقية المخصصة للأفراد والبضائع فبقيت قيد الإصلاح أو الدراسة.

وفي كانون الثاني/ يناير من عام 2008، أشارت الأمم المتحدة إلى أن عدد نقاط العبور لم يتغير، وأن إحدى عشرة منشأة – من بين هذه المنشآت التي تبعث على الاعتقاد بأنها نقاط حدودية – كانت مفتوحة أمام الفلسطينيين وأمام موظفي المنظمات الإنسانية، في حين كان هناك خمس "محطات تجارية" مزودة بممرات تعمل بأشعة "إكس" لتفتيش حمولة المركبات، ومخصصة لنقل البضائع من شاحنة إلى شاحنة على جانبي الحاجز. وفي "مزمورية" جنوب



شرق القدس، كان هناك "محطة تجارية" سادسة تحت الإنشاء. وتوضح خريطة أصدرتها الأمم المتحدة، في حزيران/ يونيو عام 2010، أن هناك ما يقرب من خمس عشرة نقطة تفتيش برية وثماني نقاط عبور تسمح فقط بمرور حاملي التصاريح وعبورهم الحاجز وجدار الفصل إلى محيط القدس وذلك بشرط حمل مستندات و/ أو التصريح المطلوب.

لقد أصبح الخروج من المنطقة التي يحدها الجدار والحاجز في الضفة الغربية للذهاب إلى القدس، قلب فلسطين التاريخي والمدينة المقدسة للمسلمين والمسيحيين، حلماً مستحيل التحقق للغالبية العظمى من الفلسطينيين.

وتؤكد وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة في نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 أن 60 بالمئة من السكان الفلسطينيين لم يُسمح لهم بالدخول إلى المسجد الأقصى في القدس لأداء الصلاة في شهر رمضان. يُسمح فقط للرجال الذين تزيد أعمارهم على 50 عاماً والنساء فوق الـ45 عاماً والأطفال دون الثالثة عشرة الدخول للقدس يوم الجمعة دون تصريح لأداء الصلاة. كما تم إعطاء تصاريح خاصة صالحة فقط خلال أيام الجُمع من شهر رمضان للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الـ45 والـ50، والنساء بين الـ30 والـ45 (المتزوجين من أرباب الأسر ممن تعطي لهم أجهزة الأمن الضوء الأخضر). أما الباقون، فيحظر عليهم الدخول للقدس.

وإضافة إلى انتشار نقاط التفتيش والسدود والعوائق المختلفة داخل الضفة الغربية، عمل فرض نظام التصاريح كأداة بيروقراطية وأمنية موازية لوجود الحاجز على تدهور الاقتصاد الفلسطيني. فقد وصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية –والتي كانت تُقدر بـ9, 16 بالمئة عام 2000 – إلى 2, 26 بالمئة في عام 2007. أما بالنسبة للانخفاض الحاد الذي لحق بإجمالي الناتج القومي الفلسطيني، فيشير مكتب الإحصاءات المركزي التابع للسلطة الفلسطينية أنه قُدر بـ10 بالمئة في 2006 وبرقم مكافئ له على الأقل في 2007. لقد بلغ الوضع الاقتصادي الفلسطيني حالة من المأساوية في بداية عام 2008 جعلت ما يقرب من 800 ألف فلسطيني في الضفة الغربية يستوجبون الحصول على مساعدات غذائية من الأمم المتحدة.

أما في نهاية 2010، فقد شهد الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية تحسناً بالرغم من استمرار الاحتلال ونمو الاستيطان ووجود جدار الفصل، الذي يُشكل أكثر من أي وقت مضى عائقاً جاداً أمام الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فبفضل ازدياد المساعدات الخارجية، لاسيما

المساعدات الأوروبية، وبفضل تحركات رئيس الوزراء "سلام فياض" الحاسمة -والذي يعتبر بناء مؤسسات الدولة صورة من صور المقاومة - شهد النشاط الاقتصادي المحلي تجدداً نسبياً ولكن ضعيفاً. لكن الحقيقة تقودنا لأن نعترف بأنه لا مجال لتحقيق أي تحسن ملموس ودائم في الحياة اليومية أو أي تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني أو أي مشروع وطني حقيقي طويل الأجل ما دام الفلسطينيون لا ينعمون بدولة قائمة ومستقلة تنتهي حدودها عند "الخط الأخضر" وعاصمتها القدس الشرقية[1].

(1) هذا النص يقوم على مقتطفات مطولة تم تطويعها وتحديثها من الفصلين العاشر والحادي عشر من كتابي "جدار في فلسطين"، دار نشر "جاليمار"، سلسلة Folio-Actual، 2009. تم ترجمة ونشر هذا الكتاب في الولايات المتحدة تحت عنوان "A Wall in Palestine"، دار نشر Picador في فبراير 2010.



القدس:
خمسة عشر قرناً من السلام والتسامح

عزيز العصا

مقدِّمة

في هـذه الظـروف العصيبة التي تمـرُّ بها قضيّتنا، من حيث حجم المؤامرة التي تسـتهدف حقوقنـا التاريخيـة، ووجودنـا على أرضنـا، وحقَّنا في العيـش الكريم عـلى أرض الآباء والأجداد، فلا بدَّ من التوقف عند الثوابت التي تشكِّل عناصر هُويّتنا الوطنيّة والقوميّة والدينيّـة. وفي هـذا الوقـت، إذ يحتدم الصراع عـلى القدس، وفي القدس؛ بين أسـوارها وخارجهـا، مـع احتلالٍ يسـعى إلى "مَحْـو" عروبة المدينـة وتهويدها؛ أي إنـكار ملامحها العربية بِبُعْدَيْها الإسـلاميّ والمسـيحيّ، أصبـح من الضرورة بمكان العـودة إلى الجذور التي اسـتمدَّت منها القدس تركيبتها الديمغرافية والحضارية التي يتمُّ الاعتداء السـافر عليها منذ نحو مائة عام.

سوف نتطرَّق في هذه المقالة إلى التطوّر المتزامن للوجود الإسلامي والمسيحي في القدس منذ الفتح العُمَريّ، كشهادة دامغة في وجه الاعتداءات المبرمجة التي تسعى إلى جعل هذه المدينة المقدسة عاصمة للدولة المحتلّة.

المسيحيّة والإسلام: ارتباط عقديّ

جاءت العلاقة بين الديانتيْن الإسلاميّة والمسيحيّة على أرضيّة اعتراف كلٍّ منها بالأخرى، بسهولة ويُسْر؛ فقد ورد أنَّ السيِّد المسيح وُعِدَ برسول قادم، وأن ما سيقوله هذا الرسول سيقلب الموازين المتعارف عليها، وهو الذي سيقول الحقيقة الكاملة، ويخزي كثيراً من الكهنة والكَتَبَة والمضلّلين، وأنه سيخبر الناس عن كل شيء؛ أيْ عن الإيمان الحقِّ ويدلّهم على الصراط المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، وتنبَّأ النبيّ زكريا بن برخيا بمجيء الخليفة عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)(1).

كما أنَّ النبيّ أشعياء، الذي عاش ومات في فِلَسْطينَ، وفي الإصحاحات: التاسع والعشرين، والأربعين والخامس والأربعين والتاسع والأربعين والخمسين والحادي والخمسين، وفي نصوص واسعة، يقول واصفاً الرسول القادم، والذي لا نبيّ بعده: إنَّ إحدى علامات مجيئه هو "صوت صارخ في البريّة"؛ ويقصد بذلك صوت الأذان الذي يتردَّد خمس مرات يوميّاً، كما أنه يلمح إلى خصائص "محمد" (صلى الله عليه وسلم)، حتّى إنَّه ذكر اسمه كنبيّ لجميع أمم الأرض، إلّا أنَّ كتبة التوراة حرَّفوا النَّصَّ ليثبتوا اسم "قورش الفارسيّ"(2).

وعندما كان "محمد" صلَّى الله عليه وسلم طفلاً (مولود سنة 570م) التفت له الراهب بحيرى، الذي قال لأبي طالب: ارجع بابن أخيك إلى بلده، واحذر عليه يهود، فوالله لئن رأوه وعرفوا منه ما عرفت، ليبلغنه شرّاً، فإنه كائن لابن أخيك هذا شأن عظيم(3).

وفي البحث المعمّق، يتبيّن تميز علاقة المسلمين بالنصارى (أتباع المسيح عليه السلام)، فللمسيح في القرآن الكريم مقامٌ عالٍ، وأشاد القرآن الكريم بشهداء النصارى في العهود القديمة، من الذين كانوا على الدين الحقّ كشهداء الأخدود(4)، كما أثنى القرآن على

(1) أبو عامر، علاء (2015). في البدء كان إيل -في العلاقة الجدلية بين الإسلام والمسيحية واليهودية. ص: 45-52.

(2) أبو عامر (2015). ص: 37-44.

(3) خلف، عبد الباقي (2017). الحوار في السّيرة النبويّة: صور ومشاهد حية من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلّم". دار الفكر. دمشق. سوريا. ص: 52-53.

(4) انظر سورة البروج: 4-10.



القسّيسين والرهبان الذين حين سمعوا القرآن الكريم آمنوا به، قال تعالى: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ} (المائدة: 82)، والآية واردة في النجاشي وحاشيته، الذي كان خروج صحابة الرسول، صلَّى الله عليه وسلم، إليه أول هجرة في الإسلام[1].

الوجود المسيحيّ في القدس:

وُجد المسيحيون في القدس منذ نعومة أظفار المسيح نفسه، عليه السلام، وتشهد طريق الآلام في القدس على هذا الوجود، واستمرَّ أتباعه، عليه السلام، في هذه المدينة المقدّسة، إلّا أنهم اضطروا إلى مغادرتها خوفاً من الضرر الناجم عن الصراع الروماني اليهودي الذي انتهى بزحف القائد الروماني على المدينة سنة 70م ودمّرها حتّى الأساسات، لتبقى خربة لمدَّة 60 عاماً حتّى قرّر الإمبراطور هدريان، عام 130م، بناء مدينة على أنقاضها وسمّاها "إيلياء". فعاد المسيحيون إلى إيلياء، وتوطّنوا فيها[2]

في أوائل القرن الرابع الميلادي، وفي عهد الإمبراطور قسطنطين، تحولت الإمبراطورية الرومانية من الوثنية إلى المسيحية، وعلى أثر ذلك قدمت الملكة هيلانة والدة الإمبراطور قسطنطين إلى القدس وبحثت عن الصليب وعن القبر الذي دُفن فيه عليه السلام، وبنت **كنيسة القيامة**، كما بنت كنيسة بيت لحم، والكنيسة بطور زيتا بمصعد سيدنا عيسى عليه السلام، وكنيسة الجسمانيّة. ثمَّ توالى بناء الكنائس والأديرة في القدس، ويقدر الحنبلي عددها قبل الفتح الإسلامي بنحو عشرين كنيسة وديراً[3].

لقد تعرَّض المسيحيون في القدس إلى هجمات ومذابح، منها: في زمن جستنيان (تولى الحكم سنة 527م وتوفي سنة 567م) ثار السمرة وذبحوا المسيحيين في أحيائهم، ولكن ثورتهم

(1) العصا، عزيز (2019). نفحات من رحاب الأقصى. الرقميّة للنشر والتوزيع. رام الله. فلسطين. ص: 136.

(2) أبو جابر، رؤوف (2010). الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. ط2. ص: 7.

(3) الحنبلي، مجير الدين (1973). الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل. مكتبة المحتسب. عمان. الأردن. ج2. ص: 51، 170.

أطفئت وعوقبوا، فاستتب الأمن. وفي سنة 614م، وبتحريض وتوجيه من اليهود غزا الفرس مدينة القدس فهدموا كنيسة القيامة، كما هدموا معظم الكنائس والأديرة التي كانت فيها، وأمر كسرى أنْ يؤخذ رخام هذه الكنائس ويُنقل إلى بلاده[1].

في أجواء ظهور الإسلام في الجزيرة العربية وبدء انتشاره خارجها، كانت الدولتان العظيمتان في ذلك العصر الروم والفرس تتصارعان على القدس؛ وفي سنة (625م) انتصر هرقل (ملك الروم) على كسرى (ملك الفرس) فراحت أعلام بيزنطة تخفق على فِلَسْطين، ففرح المسلمون بانتصار المسيحيين على المجوس[2]. وتنبّأ القرآن الكريم بذلك صادقاً في السورة التي سُمِّيت بالروم، حيث قال الله تعالى: "غُلِبَتِ الرُّومُ* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ" (الروم: 2 – 3). وبعد أنْ تنصَّرَ مجموعة مثقَّفة من العرب في الجزيرة العربية وفي تخوم الشام، وجد أصداء فكريّة وأتباعاً، وأنَّ قِلَّةً للمسيحية في مكّة، بجانب الحنيفية والوثنية والصابئة.

وبعد عقد من الزمن، عام (15هـ/ 638م)، جاء العرب المسلمون إلى مدينة القدس وهي عامرة بالمسيحية سُكّاناً ومقدَّسات وأسواقاً وعُمراناً. ومن أبهج الصور التي يسجّلها التاريخ، خروج مجموعة من السُّكّان مُرَحِّبين بالعرب المسلمين وهم يرقصون واستقبلوا المسلمين بالورود، كما أفادت كتب الفتوح. ومن الصور التي يعتزُّ بها من التصالح بين المتحابين من المسلمين وسُكّان "إيلياء" أنْ أَبَى أهلها الخروج والتّسليم إلا للخليفة عمر، قائلين للقائد المسلم أبي عبيدة: "**أرسل إلى خليفتكم، فيكون هو الذي يُعطينا العهد ويكتب لنا الأمان**"، فحضر الخليفة عمرُ بن الخطاب سنة (15هـ/ 638م)[3]، وكتبَ لأهل إيلياء صُلحاً وعهداً يطلق عليه "**العهدة العمرية**".

تميّزَت الفتوح الإسلامية عن غيرها من قوى الاحتلال، بميزة إنسانية قَلَّما نجدها في ذاك الزمن، والمقصود بذلك هو سياسة المسلمين في الفتوح، والتي تجلَّت في خيارات ثلاثة: إما الإسلام، وإمّا الصلح والجزية، وإمّا الحرب. وفي هذا اختلاف بين من سبق من القوى التي

(1) العارف، عارف (1999). المفصل في تاريخ القدس. مكتبة الأندلس. القدس. ص: 76–77.

(2) العارف (1999). ص: 77.

(3) الحنبلي (1973). ج1. ص: 248–250.



كانـت تقدّم فقط خيـار الحرب والأسر والتدمير، ولذا حُقَّ للتوسُّـع العربي الإسـلامي أنْ يُسمَّى فتحاً وليس احتلالاً[1].

كما شَكَّلَ العهدُ وصكوك الصلح، وخصوصاً العهدةَ العمريّة، مِفْصَلاً مُهمًّا في تاريخ الدّولة الإسلاميّة، كما أنّها رسمت ملامح العلاقة الإسلاميّة المسيحيّة، القائمة على الأمن والأمان الذي أعطاه المسـلمون الفاتحون للمسـيحيّين من سُـكّان البلاد الأصليين. وأصبحت هذه الوثيقـة مَحـلَّ الرّعايـة والعناية والاهتـمام من جانب المسـلمين، وحكّامهم كافّـةً، وموضع التّنفيذ والتّطبيق منهم، ولم يعرف يوماً إسـاءة تطبيق أيّ بند من بنودها. فقد ضَمِنَتْ حرّية العقيدة للنّاس، امتثالاً لأمر الله الذي لا يجيز أن يُكره أحد على تغيير دينه ومعتقده. وأثبت المسـلمون أنّهم أحرص النّاس على شـعائر الآخرين التّعبّدِيّة، وقد كَفَلُـوا لهم حرّية العبادة والوصول إلى أماكنها[2].

وأمـا عـلى مستوى العمـران الإسـلامي في القدس فلـم يكن -بـأيِّ حال - على حسـاب الآخريـن، وقد بُدِئَ بـه على يد فاتح المدينة الخليفة عمر بـن الخطاب، رضي الله عنه؛ الذي بنى للمسلمين مُصلّى في الساحة الجنوبية للمسجد الأقصى، حيث لا عُمرانَ، ولا منشآت. فلم يشهد أنْ هَدَمَ المسلمون مبنًى كان قائماً في القدس، ولم يبنوا في مِنطقة كانت مشغولةً من قِبَلِ السـكّان، بل توجَّهوا إلى منطقة الإسراء والمعـراج، وإلى المنطقة التي كانت مهملة تماماً لمدَّة خمسة قرون ونصف[3].

الأمويُّون: يعمرون المكان ويشيدون العمران

لقـد نالت بيـتَ المَقْدِسِ اهتماماً خاصّاً مـن معاويةَ، وباقي الخلفاء الأمويين لأسـباب دينية وسياسية؛ فتلقَّى عددٌ منهم البيعة في بيت المَقْدِسِ كمعاويةَ وعبدِ الملك بن مروان، وسليمان بـن عبـد الملك -الـذي همَّ لاتِّخـاذ القـدس عاصمةً لـه، وكان وُلاة فِلَسْـطينَ مـن الأمراء

(1) د. يوسف النتشة مدير دائرة السياحة والآثار في دائرة الأوقاف العامة ومدرس بجامعة القدس. مقابلة بتاريخ: 05/ 02/ 2020.

(2) فـارس، عـزت محمود (2010). قـراءة في العهدة العمرية. مجلة جامعة دمشـق - المجلـد (26). العدد الأول. ص: 205-225.

(3) د. يوسف النتشة. مقابلة بتاريخ: 05/ 02/ 2020.

الأمويين[1]. كما أنَّ مدينة بيت المَقدِس ظلّت عاصمةً لِفِلَسْطِيَن منذ الفتح العُمريّ وحتَّى أواخر العهد الأمويّ[2]. ومن أعظم ما شادَ الأمويون في القدس:

أوّلاً: لمّا جاء زمن معاوية (41هـ/ 661م – 60هـ/ 680م) كان المسجد الذي بناه عمرُ بن الخطاب قد بدأ بالاهتراء، وأصابه الخَلَلُ بسبب قِدَمِ أخشابه، فقام معاوية بإعادة بنائه على هيئة أوسع، فبناه من الحجارة، وصار في زمانه يتَّسع لـ(3,000) مصلٍّ، وكان هو البناء الوحيد الموجود في ساحات المسجد الأقصى المبارك[3].

ثانياً: عندما تسلّم عبد الملك بن مروان الحُكْمَ (65هـ/ 684م – 86هـ/ 704م) الحكم، الذي عُرِفَ عنه غِيرَتُه الشديدة على العروبة والإسلام، حقَّق عدداً من الإنجازات العمرانيّة المُهمّة في بيت المقدس، والتي تتلخّص فيما يأتي:

1) **قبّة على الصخرة المشرَّفة**، أَمَرَ أنْ يُفرَغَ المال عليها إفراغاً دون أنْ يُنفق إنفاقاً[4].

2) إعمار الجامع الأقصى "المسجد القبليّ"، فتمَّ البناء والعمارة من شرقيّ **المسجد** إلى غَرْبيِّهِ من السُّور الذي عند المكان المعروف الآن بجامع المغاربة[5]، فكان ذلك المسجد بحجم (15) رواقاً؛ أيْ إنَّ حجمه ضِعْفَيْ حجمِ المسجد الحالي[6].

3) **القصور الأموية**: ذلك البناء الضخم، الذي تربض آثاره جنوب غرب المسجد الأقصى المبارك، وكان يقوم على مساحة تبلغ نحو (15) دونماً، شَكَّلَتْ ما يُعرف

(1) الدوري، عبد العزيز (1992). القدس في الفترة الإسلامية الأولى (من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر). في "القدس في التاريخ. تحرير كامل جميل العسلي. الجامعة الأردنيّة. عمان. الأردن". ص: 129–157.

(2) عثامنة، خليل (2000). القدس عاصمة فلسطين في صدر الإسلام. مجلة الكرمل. العدد (65). ص: 172–198.

(3) معروف، عبد الله (2018). المدخل إلى دراسات بيت المقدس. مؤسسة الفرسان للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. ص: 99.

(4) الحنبلي (1973). ج1. ص: 272–273.

(5) الحنبلي، مجير الدين (1973). الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل. مكتبة المحتسب. عمان. الأردن. ج1. ص: 273.

(6) معروف (2018). ص: 104–105.



بتاريخ صدر الإسـلام بدار الإمارة، عند الزاوية الجنوبية الغربية للحرم الشريف ما بين المسجد الأقصى وعين سلوان(1).

مسلمون ومسيحيون يعمرون المكان

لقـد التفتَ الأمويون، على مسـتوى الخلفاء والحُكّام، إلى المقدَّسـات المسـيحية من كنائسَ وأديـرةٍ، بالتعزيز والاحترام، والزيارات الدائمة والمسـتمرَّة، ومنحهم حرّيةَ العبادة وإعمارَ أماكنهم الدّينيّة، وَفْقَ شـواهدَ متعدّدة، أهمُّها: توصيات الخليفة أبي بكر الصِّدِّيق الإنسـانية لقـادة الفتح وجنـودِهِ، في ضَرورة الحفاظ على المبـاني والبيئة، واحترام رجـال الدِّين وكبار السِّنِّ والأطفال والنساء، وأوامر الخليفة الأمويّ عمر بن عبد العزيز (717م –720م) بمنع تدمـير أيَّة كنيسـة من تلك التي كانت قائمة عند الفتح الإسـلاميّ(2)؛ الأمـرُ الذي يعني أنَّ التخطيـط الإسـلامي للمدينة لم يَمسَّ الأماكـن الدينية القائمة في حينه، بـل حافظوا عليها وَحَمُوها من أيِّ اعتداء خارجيّ.

اسـتمرَّ هذا الحال من الأمن والأمان بشـأن المسـيحيين، وممتلكاتهم، إبّان الحِقَبِ العباسيّة، والأيّوبيّة والمملوكية والعثمانيّة، واستمرّوا في بناء كنائسهم وأديرتهم ودُورِ العبادة بأشكالها المختلفة، وصولاً إلى ما هو عليه الأمر الآن. وإنْ شابَ الأمرَ شائبةٌ زمن الفاطميِّين، بأوامرَ مـن الخليفـة الفاطميِّ الحاكمِ الـذي أمرَ بهدم كنيسـة القيامة، ومِنْ ثمَّ سـمحَ بإعادة بنائها، وقـد تـمَّ ذلك زمن ابنـه الظّاهرِ لإعـزاز دِيـن الله. والواقع أنَّ هـذا الأمرَ أيضـاً انطبق على المجتمع الإسـلاميّ الذي عانـى كثيراً من تصرُّفات الخليفة الحاكـم وأوامرِه، الذي وُصِفَ بالاضطراب أو الغرابة من قِبَلِ بعض المؤرِّخين(3).

لا شكَّ في أنَّ هذه المدّةَ الطويلةَ من الزمن، والعدد الهائل من الحكّام، من مختلف المستويات

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون القدس. انظر الرابط التالي (شوهد في 23/ 05/ 2019):
http://alqudsgateway.ps /wp /?p=3760
مجلة معاً الإلكترونية (2013). العدد (53). انظر الرابط التالي (شوهد في 23/ 05/ 2019):
http://www.maan-ctr.org /magazine /Archive /Issue53 /topic3.php

(2) Abu Assab, Nour (2014). The Umayyads› Attitude Towards the Christian Sacred Sites in IslamicJerusalem. Journal of IslamicJerusalem Studies 14: 27-76.

(3) د. يوسف النتشة. مقابلة بتاريخ: 05/ 02/ 2020.

الوظيفيّـة، الـذي مرّ على المدينة يتخلَّله بعض الممارسـات والتصرُّفات الخارجة عن القانون والأخلاق الرفيعة التي يتحلَّى بها أبناء الديانتيْن، لاسيما أنَّ الغزو الصّليبيّ للمدينة، ومكوثه فيها لنحو تسعين عاماً، ترك آثاراً وندباً لم يكن من السّهل إزالتُها والتخلّصُ منها.

الآن، تعـجّ البلدة القديمة من القدس بآلاف المعالم العمرانيّة والأوقاف والوقفيّات الخيريّة والذّرّية (الإسـلامية والمسـيحيّة)، وعدا المنطقةِ المسوّرةِ للمسجد الأقصى المبارك، التي هي إسلاميّة بحتة، فإنَّ المتجوِّلَ في حارات القدس وشوارعها وأزقّتها يلحظُ حالات التجاور، بـل التلاصق، بـين المعالم الأثريـة والأماكـن الدّينيّة والمؤسَّسـات لِكِلا الديانتـيْن، دون أن يسـتطيع التفريـق بين أبناء الشـعب الواحد، الذيـن لا يختلفون، ولا يتضـادون لا في اللغة ولا في المشـاعر، ولا في نظرتهـم إلى المحتلّ القادم من خلف البحـار، محاولاً التخلص منهما "معـاً"؛ إذ إنَّ إعلانـات الاحتلال عن نيّته هدم المسـجد الأقصى المبارك، لا يعني اسـتقرار الحال لكنيسـة القيامة، ولا لأيَّة كنيسـة مسـيحيّة أخرى، فَنِيرانُ التهويد سوف تلفح وجوه المسلمين والمسيحيين معاً، دون تمييز.

لذلـك، فإنَّ المقدسـيين -مسـلمين ومسـيحيين - يمتلكون تراثـاً وإرثاً متراكـماً من الفعل الحضاري على الأرض، وحياة مشـتركة على مدى خمسـةَ عشرَ قرناً ميلادياً، تجعلهم يقفون صفّـاً واحـداً مُتراصّاً خلـف حقوقهم الشرعيـة والقانونيّـة، في مدينتهم التـي ورثوها عن أنبيائهم وآبائهم وأجدادهم، تُمثِّل العقيدة والحضارة والهويّة.



المسجد الأقصى وتأويلات الخطاب الاستشراقي العبري "ترجمات معاني القرآن الكريم الكاملة إلى العبرية أنموذجاً"

إعداد: د. دعاء محمد سيف الدين طه

مدرسة الأدب العبري الحديث المقارن والنقد المسرحي، بقسم اللغات السامية "شعبة اللغة العبرية" ، كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مقدمة

يحتل المسجد الأقصى مكانة خاصة لدى المسلمين، فهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، والذي اكتسبت منه مدينة القدس محبتها في قلوب الكثيرين، فهي قلب التاريخ النابض، مهدُ المسيح عليه السلام، ومسرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وتعد من أقدم المدن التاريخية في العالم؛ إذ يزيد عمرها على خمسة وأربعين قرناً. ونتيجة لهذه الأهمية الدينية العظمى، تؤوي المدينة القديمة عدداً من المعالم الدينية مثل: كنيسة القيامة، حائط البراق والمسجد الأقصى – المكون من عدة معالم مقدسة، أهمها مسجد قبة الصخرة والمسجد القبلي.

ويُعتبر الصراع القائم حول وضع مدينة القدس وتحديداً الموقف الصهيوني والإسرائيلي تجاه المسجد الأقصى مسألةً محورية في الصراع العربي – الإسرائيلي. فبعد حرب 1967م، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على احتلال القدس الشرقية[1]، وألحقتها

(1) "The status of Jerusalem" ،The Question of Palestine & the United Nations ،United Nations Department of Public Information ،"East Jerusalem has been considered, by both the General Assembly and the Security Council, as part of the occupied Palestinian territory.", p8 –9.

بإسرائيل واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ منها[1].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى إلى دراسة متكاملة وشاملة للعرب بصفة عامة وللمسلمين على وجه الخصوص، واستثمار هذه الدراسات والمعروفة بالاستشراق، سواء أكان عبرانيّاً "قبل إقامة الدولة" أو إسرائيلياً في الحرب الفكرية التي تشنها الحركة الصهيونية منذ بدايتها ومن بعدها إسرائيل منذ أيار/ مايو 1948م على المجتمع العربي المسلم، رغبة في

(1) أغلبية الدول في العالم لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، لذا فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية تقع في مدينة تل أبيب وضواحيها. ويطالب الفلسطينيون بالقدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطينية، منذ أن احتلها الإسرائيليون، إلا أن البرلمان الإسرائيلي أقرّ في 31 تموز/ يوليو سنة 1980م "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل: חוק-יסוד: ירושלים בירת ישראל"، الذي جعل إعلان القدس، بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967م، مبدأً دستورياً في القانون الإسرائيلي، ولكن مجلس الأمن رد بقرارين، رقم 476 ورقم 478 سنة 1980م وجّه اللوم فيهما إلى إسرائيل بسبب إقرار هذا القانون وأكد أنه يخالف القانون الدولي، وليس من شأنه أن يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م على الجزء الشرقي من القدس، وأن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة لدولة فلسطين. وفي عام 1992م نصّت اتفاقية أوسلو على أن الوضع النهائي للقدس يجب أن يتحدد عن طريق مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، التي تتخذ من القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل. ولكن في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2017م **قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب** الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، في خطاب تاريخي من البيت الأبيض، والذي أكد فيه قائلاً: "البعض قال إنه كان ينقصهم الشجاعة، وحكمهم ذلك كان مستنداً إلى حقائق كما فهموها في ذلك الوقت. لكن بعد مرور عقدين على تقديم التنازلات، لم نحقق أي تقدم في التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وسيكون من الحماقة أن نعتقد أن تكرار النهج نفسه تماماً سيخلص بنا إلى نتيجة أفضل أو نتيجة مختلفة. لذا، قررت أنه حان الوقت للاعتراف رسميّاً بالقدس عاصمة لإسرائيل. كان الرؤساء السابقون وعدوا بذلك بشأن القدس خلال حملاتهم الانتخابية، لكنهم فشلوا في الإيفاء بوعودهم. اليوم أنا أفي بوعودي، أنا رأيت أن اتخاذ هذا القرار يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية، وفي مصلحة السعي إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذه خطوة طال انتظارها للمضي قدماً في عملية السلام، والعمل على التوصل إلى اتفاق دائم".

– لمزيد من المعلومات حول **السفارات في إسرائيل** انظر:

http//:www.science.co.il/embassies.aspIsrael Science and Technology Homepage

– **نص قانون القدس عاصمة إسرائيل على موقع الكنيست الإسرائيلي**

http//:www.knesset.gov.il/docs/heb/bengurspeech.htm

– **نص القرار على موقع الأمم المتحدة**

http//:unispal.un.org/UNISPAL.NSF0/6/DE6DA8A650B4C3B852560DF00663826

– **خطاب الرئيس الأميركي ترامب بالكامل على موقع البيت الأبيض:**

https//:www.whitehouse.gov /briefings-statements /statement-president-trump-jerusalem /



إعلاء وإرساء مبادئ الحركة الصهيونية وتهويد القدس، وتشويه التراث الإسلامي الديني بأسره.

- منهج البحث:

لذلك اعتمد منهج البحث على دراسة دور الاستشراق العبري والإسرائيلي في أحد أهم قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي القائمة، وهي قضية المسجد الأقصى من خلال دراسة ترجمات معاني القرآن الكريم الكاملة إلى العبرية لمفهوم "المسجد الأقصى" في ضوء النظرية التأويلية في الترجمة بوصفها أحد أهم نظريات نقد الترجمة الساعية لتبيان آليات المترجم التي اعتمد عليها في ترجمته للنص الديني، والبحث في دلالات الخطاب المترجم والمعنى المراد إيصاله من خلال تحليل رموزه السيميائية والوقوف على الدلالات اللغوية والعقلية له.

- حدود البحث:

تمثلت **الحدود المكانية والزمانية** للبحث في ترجمات معاني القرآن الكريم الأربعة الكاملة التي أعدها يهوذا، سواء قبل إقامة إسرائيل مثل ترجمة ريكندورف وترجمة ريفلين أو بعدها مثل ترجمة بن شيمش وترجمتي أوري روبين الأولى والثانية، وهو الأمر الذي نفرد له مساحة كبيرة في ضوء النظرية التأويلية في الترجمة.

- أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في الوقوف على المخططات الإسرائيلية الرامية إلى صوغ التبريرات الدينية والتاريخية في تأويل ترجمة مفهوم المسجد الأقصى في ترجمات معاني القرآن الكريم المختلفة إلى العبرية من أجل مزيد من الهيمنة الفكرية والثقافية على البلاد العربية، وتقديم ترجمات لمعاني القرآن الكريم غير صحيحة ومبتورة، وترسيخ مفهوم أن المسجد الأقصى ما هو إلا صورة استحدثها الإسلام من هيكل داود وسليمان اليهودي.

نستعرض فيما يأتي بشيء من التفصيل أجزاء البحث؛ حيث الحديث عن مكانة المسجد الأقصى عند المسلمين، والمزاعم الصهيونية بأحقية اليهود في المسجد الأقصى والرد عليها، واهتمام الاستشراق اليهودي والإسرائيلي بترجمة معاني القرآن الكريم إلى العبرية، كذلك

التطـرق إلى النظريـة التأويليـة في الترجمة وآلياتهـا في إنتاج المعنى، وكيفيـة تحليل النصوص القرآنية المترجمة في شأن "المسجد الأقصى" بناء على تلك النظرية.

• أولاً: مكانة المسجد الأقصى الدينية عند المسلمين:

ارتبطت قدسـية المسجد الأقصى في العقيدة الإسلاميَّة منذ أن كان القبلة الأولى للمسلمين، فهو أولى القبلتين، حيثُ صلَّى المسلمون إليه في بادئ الأمر نحو سبعة عشر شهراً، وفي ظهر يوم الثلاثاء النصف من شـهر شـعبان من السـنة الأولى للهجرة النبوية المباركة تحولت قبلة المسلمين إلى الكعبة المشرفة: "(142) قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَـطْرَ الْمَسْـجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَـابَ لَيَعْلَمُـونَ أَنَّهُ الْحَـقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللهُ بِغَافِـلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (144) وَلَئِـنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُـوا الْكِتَـابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُـوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَـا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ(145)"[(1)]

وتوثقت مكانة المسـجد الأقصى في نفوس المسلمين بحادثة الإسراء والمعراج، تلك المعجزة التـي اختـص بها الله عز وجل سـيدنا محمد (صلى الله عليه وسـلم)، وربط الله بين المسـجد الأقصى وبيته الحرام في مكة:

"سُـبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْـجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ... إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُـئُواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْـجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيراً"[(2)]

أكـدت أيضـاً الأحاديث النبوية الشريفة على مكانة المسـجد الأقصى في الإسـلام، فقد قال رسـول الله (صلى الله عليه وسـلم): "لاتشدّ الرّحال إلا إلى ثلاثة مسـاجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى"[(3)]، وفي حديث صحيح "أن أبا ذر الغفاري رضي الله عنه

---

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة (من الآية 142 إلى 146).

(2) القرآن الكريم، سورة الإسراء (الآية 1، الآية 7).

(3) متفق عليه.



قال: قلت يا رسول الله أي مسجد وُضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قال: قلت: ثم أي؟، قال المسجد الأقصى، قلت: كم كان بينهما؟، قال: أربعون سنة، ثم أين ما أدركتك الصلاة بعد فصله فإن الفضل فيه"[1].

أثـارت آيـات تحويل القبلة لـدى اليهود لغطـاً كبيراً، ممـا دفعهم بالتبعيـة في ترجمات معاني القرآن الكريم إلى تأويلها بشكل يتوافق مع مبادئهم الصهيونية، وتأويل أحقيتهم في القدس والمسجد الأقصى بشتى الطرق، وهو الأمر الذي نلقي عليه الضوء فيما يأتي:

• ثانيّـاً: المزاعم الصهيونية بأحقية اليهود في المســجد الأقصى والرد عليها:

تسـعى الآلـة الإعلاميـة والثقافية الإسرائيليـة دوماً إلى إثبـات ما تدعيه عـن أحقية اليهود في القـدس، وأن المسـجد الأقصى بُنـي على أنقاض هيكلهـم الثاني، وأن المسـلمين يدعون أحقيتهم في المسـجد وفي القدس، وتنوعت مبرراتهم ما بين الثناء على الدور الإسرائيلي تجاه العرب المسلمين، وما بين الطعن في حقهم من الأساس في القدس والمسجد الأقصى، ونفند تلك المزاعم والآراء على النحو الآتي:

1 – مزاعم إسرائيلية بعدم أحقية العرب المسلمين في القدس والمسجد الأقصى والرد عليها:

يـرى "نـدف شرجـاي: נדבשרגאי[2]" في كتابـه "مؤامـرة الأقـصى في خطـر: עלילת 'אל -אקצאבסכנה" أن جـذور الكذبـة المتعلقة كون المسـجد الأقصى في خطر تعـود إلى أكذوبة أن دولة إسرائيل تسـعى إلى هدم المسجد الأقصى وانهياره وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه، وأن مصدر تلك الأكذوبة هو المفتي الكبير "حج أمين الحسـيني[3]" في سنوات العشرينيات والثلاثينيـات من القرن الماضي. واسـتطرد قائلاً: "إن المسـاعي التي تقـوم بها إسرائيل من

(1) رواه البخاري رقم3366 في كتاب الأنبياء، باب رقم 10.

(2) أديب وصحفي إسرائيلي، وعضو في مركز القدس للشؤون العامة. أغلب إنتاجه الفكري يتعلق بقضية القدس ومحاولاته المستمرة في تهويدها.
لمزيد من الاطلاع على مقالاته في جريدة هآرتس الإسرائيلية
http://www.haaretz.co.il/misc/writers/1.801

(3) (1895 – 4 تمـوز/ يوليو 1974) هو المفتي العام للقدس، ورئيس المجلس الإسـلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين

أجل الحفاظ على "مساجد الهيكل" مساغٍ حقيقية نحو استيعاب المسلمين، على عكس ما يُشاع عنها، وعلى العكس من المساعي غير الطيبة من الدول العربية مثل الأردن ومصر والسعودية، وما يضنون لإسرائيل والشعب اليهودي من عنف وكراهية"(1).

وأضاف قائلاً "إن إسرائيل احترمت النهج الإسلامي ولم تحفر على الإطلاق أسفل الحرم القدسي، ولكنها قامت فقط بعمليات حفر بجوار جدرانه، وأن ما يشاع أنها قامت بالحفر أسفل المسجد الأقصى هو أمر خاطئ ولا أساس له من الصحة"(2).

أما "يتسحاق ريتر: יצחק רייטר(3)": فيقول في كتابه "الثالث قدسيّاً، الأولى سياسيّاً: الحرم الشريف في أعين المسلمين: השלישיבקדושה, הראשונבפוליטיקה: אל –חרםאל –שריףבעינימוסלמים": "منذ عام 1967م وبعد أن ضمّت إسرائيل القدس إلى حدودها، وانتقال الجزء الشرقي إلى السلطات الإسرائيلية، بدأ العرب والفلسطينيون يقولون على المسجد الأقصى الحرم الشريف الذي وقع في يدي اليهود"(4)؛ حيث تشير العديد من المصادر اليهودية إلى أنه بعد أن أمر "موشيه ديان"، وزير الدفاع الإسرائيلي، ضم القدس، قرر أن يبقى "جبل الهيكل" –على حد زعمهم – تحت رعاية الأوقاف الإسلامية، وكأنه

---

(1) נדב שרגאי, עלילת 'אל-אקצא בסכנה: דיוקנו של שקר, ספריית מעריב, המרכז הירושלמי לענייני ציבור ומדינה, 2012, עמ'9, 14.

(2) שם, עמ'111.

(3) باحث أول في معهد القدس لبحث السياسات، وخبير في دراسات الشرق الأوسط والشؤون الإسرائيلية. يرأس قسم دراسات "أرض إسرائيل" في كلية عسقلان الأكاديمية. بين عامي 1987 و1978، عمل البروفيسور ريتر نائباً ومستشاراً بالنيابة للشؤون العربية لثلاثة رؤساء وزراء (مناحيم بيغن وإسحق شامير وشيمون بيريز). كان رايتر أستاذاً زائراً بجامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة، كما أنه يدرّس باللغة العربية في كلية القاسمي الأكاديمية وعمل كباحث في معهد ترومان لأبحاث السلام في الجامعة العبرية. في الفترة (2008م– 2009م). وكان أستاذاً زائراً في جامعة أكسفورد (2001)، وجامعة سيدني ومعهد الشرق الأوسط في واشنطن (2003). وفي عام 2006، قدّم لمجلس الأمن خطة سياسية حول قضية العرب في إسرائيل. وهو أحد المهتمين بشأن قضية القدس والأماكن المقدسة والعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل.
صفحته على مركز القدس لبحث السياسات
http://jerusaleminstitute.org.il/?cmd=researchers.214&act=read&id=246

(4) יצחק וויטר, השלישי בקדושה, הראשון בפוליטיקה: אל-חרם אל-שריף בעיני מוסלמים", ריבונות האל והאדם, קדושה ומרכזיות פוליטית בהר הבית, מכון ירושלים לחקר ישראל, 2001, עמ'163.



بذلك يقدم موافقة إسرائيلية على الحفاظ على المكان تاريخّاً، بوصف الحرم الشريف مكاناً إسلاميّاً[1].

وهذه الآراء يمكننا الرد عليها من خلال ثلاث نقاط، الأولى تتمثل في أن استخدام "ندف شرجاي" لمصطلح "מסגדי הר -הבית" والذي يعني مساجد الهيكل بدلاً من كلمة "מסגד אל -אקצא" وهي النقل الصوتي للمسجد الأقصى بحروف عبرية كما وضعها في عنوان كتابه، أكبر دليل على التفكير الموجه العنصري ضد العرب، فقد هوّد الكاتب مصطلح "المسجد الأقصى" بتعبيره أنه الهيكل، وكأنه بذلك ينفي أحقية العرب المسلمين فيه، فكيف لإسرائيل أن تدافع عن معلم ديني عندما تتحدث عنه تتحدث وكأنه جزء من عقيدتها وليس جزءاً من عقيدة الآخر.

ثانيّاً استخدمه هنا مصطلح "עם ישראל" أي "شعب إسرائيل" وهو أيضاً مصطلح عنصري في حد ذاته، كونه ميّز جماعة من البشر على أساس عرقي ديني وليس على أساس بقعة جغرافية وعادات وتقاليد تجمعهم معاً.

ثالثاً، منذ أن بدأت الحفريات في عام 1967م، لم تعطِ إسرائيل الحق للأوقاف في حماية المسجد الأقصى، واعتبر هذا احتلالاً إسرائيليّاً آخر للقدس الشرقية[2]؛ حيث تعرض باب المغاربة، أحد أبواب المسجد الأقصى الغربية عام 2007م إلى انهيار جزء منه، عند الطريق الصخري الذي يبلغ عمره نحو 800 عام المؤدي إلى باب المغاربة من جهة حائط البراق، نتيجة أعمال الحفر والتنقيب التي تقوم بها إسرائيل تحت أساسات المسجد الأقصى والمنطقة المحيطة به، وعدم السماح لدائرة الأوقاف الإسلامية بأعمال الترميم في تلك المنطقة.

لم يقتصر دور الآلة الإعلامية في إسرائيل على مدح سياستها في الحفاظ على مقدسات المسلمين، بل سلكت طريقاً مختلفاً، وهو دحض علاقة العرب أو المسلمين بالقدس أو المسجد الأقصى، ومن ضمن ما قيل في هذا الأمر، توجيه الانتقاد لفكرة بناء آدم عليه

(1) ארכיאולוגיה במאבק הפוליטי על הר הבית/אל חרם אל-שריף, תחקיר וכתיבה: יונתן מזרחי, עמק שווה (חל"צ), 2015, עמ'5, עמנואל סיון, ירושלים: שגעון לדבר, דומינו, ירושלים, 1989, עמ'-188 189.

(2) Silke Schmidt (Re−)Framing the Arab /Muslim Mediating Orientalism in Contemporary Arab American Life Writing 2014 transcript Verlag, Bielefeld, p152.

السلام للمسجد الأقصى بعد 40 عاماً من بنائه للمسجد الحرام، وأن سليمان هو الذي أعاد بناءه مرة أخرى، وكذلك للرأي القائل أن من بنى المسجد الأقصى هو إبراهيم عليه السلام منذ حوالي 4000 سنة، بعد أربعين عاماً من بنائه للكعبة مع ابنه إسماعيل[1].

ومن جانبه يقول المؤرخ والمستشرق الإسرائيلي "عمنوئيل سيون: עמנואל סיון[2]" في كتابه "الأساطير السياسية العربية: מיתוסים פוליטייםערביים": "لم يكن للقدس صلة قوية بالإسلام أول ظهوره، وذلك يعود إلى أنه لم يكن للقدس صلة قوية بالإسلام في بداياته، وذلك يعود إلى أنه بعد موت "محمد" كانت القدس آخر المدن التي استولى عليها المسلمون، وفقاً للأساطير المنسوبة إلى الخليفة عمر بن الخطاب بنفسه. وعلاوة على ذلك، فإن المدينة لم تكن عاصمة فلسطين، وأطلق عليها من حكمها فيما بعد إيليا، مسمى عربيّاً من أصل روماني "إيليا كابيتولينا". ولم تظهر قدسية المدينة عند المسلمين إلا في بدايات القرن 12 على يد الأمير التركي "زنكي"، أمير الموصل وحلب آنذاك، وهو أول أمير دعا بما يعرف بـ"الجهاد" ضد الوجود الصليبي في الشرق وتحرير بيت المقدس، وحمل من بعده صلاح الدين راية تحرير بيت المقدس من الصليبيين"[3].

وأضاف قائلاً: "وتكرر هذا الأمر مرة ثانية بعد عام 1967م، ولكن هذه المرة بدلاً من الصليبيين، أطلق المسلمون على اليهود "كفاراً" وأصبح القادة العرب يعربون عن أحقيتهم في القدس بعقد المؤتمرات المستمرة التي تندد بوجود اليهود بها."[4].

بينما شكك البعض أمثال "إيلي شيلر: אלי שילר[5]" أن الخليفة الوليد هو الذي بنى المسجد

(1) נדב שרגאי, עלילת 'אל-אקצא בסכנה, ם, עמ'54.

(2) أستاذ فخري في قسم التاريخ العام وقسم التاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية. صفحته الشخصية على موقع الجامعة العبرية
https//:history.huji.ac.il /people% /D7%A2%D7%9E%D7%A0%D7%95%D7%90%D7%9C%-D7%A1%D7%99%D7%95%D7%9F

(3) עמנואל סיון, מיתוסים פוליטיים ערביים, יצא לאור ע"י הוצאת עם עובד, תל-אביב, 1988, עמ'90, 97, 102.

(4) שם, עמ'261 - 271.

(5) (1938 – 2 ديسمبر 2018) باحث متخصص في مجال القدس والشؤون الإسرائيلية، محرر ومؤسس



الأقصى والذي لم يتبقَّ في يومنا هذا منه شيء، سوى جزء من الحائط الجنوبي، وفي عام 746م تعرضت فلسطين إلى هزة أرضية قوية، وقام الخليفة العباسي المنصور بطلاء المسجد بالذهب وغطى به كل أبوابه وأعاد ترميمه من جديد. وفي نهاية القرن الثامن تعرض المسجد لهزة أرضية قوية أيضاً وأعيد ترميمه مرة أخرى. ويرى أن المسجد شكله الحالي يعود إلى العام 1035م، عندما تعرض لهزة أرضية أخرى وقام الخليفة الفاطمي الضاهر بترميمه من جديد وبنى ثلاث ممرات له[1].

ويمكننا الرد على ما سبق ذكره من الناحية التاريخية، أن أول من سكن مدينة القدس هم الكنعانيون، فكان أول اسم أطلق عليها هو "أورسالم" الذي يظهر في رسائل تلال عمارنة المصرية، ويعني "أسسها سالم"؛ و"سالم" أو "شالم" هو اسم الإله الكنعاني حامي المدينة والذي أمر ببنائها حوالى سنة 2000ق.م و1330ق.م[2] ثم ما لبثت تلك المدينة، وفقاً للعهد القديم، أن أخذت اسم "يبوس" نسبة إلى اليبوسيين، المتفرعين من الكنعانيين، وقد بنوا قلعتها والتي تعني بالكنعانية "مرتفع". (أخبار الأيام الأول 11: 4)؛ أي إن صلة المدينة بجذور العرب أقدم بكثير من صلة اليهود بها تاريخيّاً.

إلى جانب ما سبق ذكره، يمكن تفنيد المزاعم الصهيونية بأحقية اليهود في القدس وأن المسجد الأقصى قد بُني على أنقاض الهيكل، وذلك من خلال سوق الأدلة والبراهين المختلفة التي جاءت في العهد القديم نفسه وتؤكد على عدم صدق تلك المزاعم على النحو الآتي:

ومالك لمؤسسة آرييل للنشر. للاطلاع على مقالاته

https//:primo.nli.org.il /pds?func=sso&calling_system=aleph&institute=NNL50&pds_con_lng=HEB&url=http//:aleph.nli.org.il /80:F4 /QLFJBFIG42VJSNLJYB8RJGGASJ3M5CSSP2I1MBP8FTYENP4LT?12784−func=find−c&con_lng=heb&local_base=rmb01&ccl_term=WAU3%D22%%D7%A9%D7%99%D7%9C%D7%A8%+D7%90%D7%9C%D7%99%22

(1) אלי שילר, מסגד אל אקצא :השער הכפול ואורוות שלמה, הוצאת אריאל, 1978, עמ'7 - 8.

(2) Stephen J. Binz, "Jerusalem, The Holy City", Threshold Bible Study, Library of Congress,Georgetown, U.S.A, 2005, p2.

2 – الأدلة والبراهين من العهد القديم على أكذوبة الهيكل:

يعتبر العهد القديم المصدر الرئيس في إخبار المعلومات حول بني إسرائيل وقصصهم التي عاشوها منذ إبراهيم وسارة وأحفادهم، وحتى فترة الحكم الفارسي (539 – 322ق.م)[1]، جاء في العهد القديم بناء هيكلين لليهود، الأول بناه داود ولكنه لم يشرع بالبناء فيه لانشغاله بالحروب وسفك الدماء، فمنعه الرب من بناء الهيكل، فوعد الرب داود بأن يكون ابنه سليمان وريثه ويقوم ببناء الهيكل[2]، وبالفعل استغرق بناؤه سبع سنوات[3]، والذي ظل لمدة أربعة قرون وربع القرن أي منذ حوالى 968 ق.م إلى أن هاجم البابليون بقيادة نبوخذ نصر القدس وسبوا أهلها واستولوا على الهيكل ودمروه عام 578 ق.م[4].

أُعيد بناء الهيكل مرة أخرى على يد الوالي اليهودي هيرودس، على أنقاض هيكل زروبابل في 20ق.م، واستمر العمل فيه طويلاً ولكنه مات قبل أن يتمه، وتم هدمه في التاسع من آب عام 70م على يد القائد الروماني طيطس، ويذهب اليهود إلى أن هدم الهيكل كان عقاباً لهم على ما اقترفوه من الذنوب. وانطلاقاً من فكرة أن إعادة بناء الهيكل تقرّب اليهود من الرب مرة أخرى وتمحو ما اقترفوه من ذنوب، يسعى اليهود في وقتنا الحاضر بذل كل المساعي إلى بناء هيكلهم الثالث، زعماً منهم أن فيه خلاصهم.

على الرغم مما سبق ذكره، إلا أن هناك العديد من الأدلة والبراهين التي يمكننا سوقها في الرد على هذه المزاعم كاملة، أولها أن كلاً من داود وسليمان كانا من ملوك بني إسرائيل وليس أنبياء، وبالتالي فإن بناءهما لدور العبادة لا يعد أمراً مقدساً أو حتى يأخذ قدسية دينية، فدرجة الأنبياء تختلف جذريّاً عن درجة الملوك وما يقومون به من أعمال، وإن إدراج ما أنجزوه إلى مرتبة القداسة وضم أسفار الملوك إلى الأنبياء، وهو القسم الثاني من كتاب التناخ بين التوراة وأسفار المكتوبات لأمر غريب وغير دقيق على الإطلاق.

---

(1) Carl S.Ehrlich(Editor), From an antique land: An introduction to ancient Near Eastern literature, Roman and Littlefield publishers, United Kingdom, 2009, p.315.

(2) سفر الملوك الأول (5، 17: 11– 14)، سفر أخبار الأيام الأول (22: 7– 10، 28: 2– 8).

(3) سفر الملوك الأول (6).

(4) سفر الملوك الثاني (25: 8– 17)، سفر أخبار الأيام الثاني (36: 18– 19).



ثانيّاً، وبصرف النظر عن أن سفري الملوك الأول والثاني، وكذلك سفرا أخبار الأيام الأول والثاني قد وجه الكثير من العلماء والمؤرخين انتقاداً لهم بوصفهم مصدراً تاريخيّاً يمكن الوثوق به، ومع وضع افتراض أن كلاً من داود وسليمان كانا ملكين ولهما مكانتهما الدينية لدى اليهود، فإن ما جاء في العهد القديم ذاته عن غضب الرب من داود وابنه سليمان يحول دون بناء بيت للرب، فقد حجب الرب عن الملك داود -وفقاً للعهد القديم- شرف بناء بيت الرب لأنه خاض العديد من الحروب وسفك الكثير من الدماء، وعندما انتقل الوعد إلى الملك سليمان، لم يحفظ هو الآخر العهد وأشرك مع عبادة الرب آلهة آخرى، فغضب الرب منه ووعد بتمزيق مملكته تمزيقاً ليكون عبرة[1].

وإذا سلمنا جدلاً حول فكرة بناء الملك سليمان للهيكل، فيجب أيضاً أن يسلم اليهود أن الرب قد أمر بهدم الهيكل مثلما أمر ببنائه، وقرر نفي الملك سليمان بانيه في الأرض لشركه بالرب وعبادته للأوثان، وأنه يقطع إسرائيل من وجه الأرض:

"6 إِنْ كُنْتُمْ تَنْقَلِبُونَ أَنْتُمْ أَوْ أَبْنَاؤُكُمْ مِنْ وَرَائِي، وَلاَ تَحْفَظُونَ وَصَايَايَ، فَرَائِضِيَ الَّتِي جَعَلْتُهَا أَمَامَكُمْ، بَلْ تَذْهَبُونَ وَتَعْبُدُونَ آلِهَةً أُخْرَى وَتَسْجُدُونَ لَهَا، 7 فَإِنِّي أَقْطَعُ إِسْرَائِيلَ عَنْ وَجْهِ الأَرْضِ الَّتِي أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا، وَالْبَيْتُ الَّذِي قَدَّسْتُهُ لاسْمِي أَنْفِيهِ مِنْ أَمَامِي، وَيَكُونُ إِسْرَائِيلُ مَثَلاً وَهُزْأَةً فِي جَمِيعِ الشُّعُوبِ،"[2]، "19 وَلكِنْ إِنِ انْقَلَبْتُمْ وَتَرَكْتُمْ فَرَائِضِي وَوَصَايَايَ الَّتِي جَعَلْتُهَا أَمَامَكُمْ، وَذَهَبْتُمْ وَعَبَدْتُمْ آلِهَةً أُخْرَى وَسَجَدْتُمْ لَهَا، 20 فَإِنِّي أَقْلَعُهُمْ مِنْ أَرْضِي الَّتِي أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا، وَهذَا الْبَيْتُ الَّذِي قَدَّسْتُهُ لاسْمِي أَطْرَحُهُ مِنْ أَمَامِي وَأَجْعَلُهُ مَثَلاً وَهُزْأَةً فِي جَمِيعِ الشُّعُوبِ."[3].

من ناحية أخرى، شهد العهد القديم تناقضاً كبيراً في تحديد الهيكل ومكانه، فتارة يذكر العهد القديم أن موسى بنى مذبحاً للرب، وأكمل بناءه يشوع بن نون على جبل عيبال

---

(1) سفر أخبار الأيام الأول (8: 12- 13)، (9: 3)، (11: 4- 11)، (22: 7- 10)، سفر أخبار الأيام الثاني (7: 17- 22)، (11: 4- 13).

(2) سفر الملوك الأول (9: 1- 8).

(3) سفر أخبار الأيام الثاني (7: 19- 22).

الواقـع في مدينـة نابلس حاليّاً[1]، وتـارة أخرى يأمر الرب يعقوب أن يبنـي له بيتاً في منطقة بيـت إيـل الواقعة شـمال القدس وجنـوب رام الله والتي تبعـد عن مكان المسـجد الأقصى تمامـاً[2]، ثم يختار الـرب جبل جرزيم قرب نابلس أن بيتاً له فيهـا[3]، ثم يأتي في أخبار الأيام الثاني أن سـليمان بنى هيكل الرب على جبل المريا، والذي أراد الرب كما سـبق وأشرنا هدمه ولم يطلب إعادة بنائه مرة أخرى.

وإذا فرضنـا جـدلاً، على الرغم مـن عدم توافق ذلك مـع العهد القديم الـذي تضارب فيه تحديد مكان دقيق للهيكل، أن الهيكل قد بُني بالفعل على جبل الموريا والمعروف باسم جبل بيت المقدس كونه يضم الحرم القدسي، فإن مسـاحة الهيكل الواردة في العهد القديم؛ طوله سـتون ذراعاً وعرضه عشرون ذراعاً، لا تتسق مع مساحة المسجد الأقصى في يومنا هذا، إذ إن وصـف الهيـكل الوارد في العهد القديـم يصف مكاناً لقصر صغير، عـلى الرغم من ذكر الأعـداد المهولـة للعمال الذين عملـوا على بنائه، تلك الأعداد التي أيضاً اختلفت من سـفر لآخر وهذا تناقض آخر وصريح[4].

عـلى الرغم من الأدلة سـالفة الذكر من العهـد القديم والتي تنفي تمامـاً فكرة وجود هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى أو حتى فكرة بنائه، إلا أن رواد الحركة الصهيونية منذ البداية يحاولـون طمـس هذه الفكرة والترويـج بأحقيتهم في القدس، محاولين التشـكيك في أحقية العرب فيها.

وعند إقامة الدولة عام 1948م، إزداد اهتمام إسرائيل بدراسـة العرب والمسـلمين، وانصب ذلـك كله في النشـاط الاسـتشراقي لها، كونها دولـة تقع في الشرق في إقليـم عربي وفي حالة صراع دائم ومسـتمر مع الدول المجاورة لها، الأمر الذي اسـتلزم أن تتعرف أكثر على طبيعة هـذه البلاد لوضـع إسـتراتيجية في كيفية إدارة هذا الـصراع، والتركيز عـلى الجانب الثقافي والتاريخي والديني لتلك الدول. وجاءت دراسة التراث الإسلامي وخاصة القرآن الكريم

(1) سفر يوشع (8: 30– 32).

(2) سفر التكوين (28: 10– 22)، (35: 1– 8).

(3) سفر التثنية (11: 30– 32)، (12: 5– 12).

(4) سفر الملوك الأول (5، 6)، سفر أخبار الأيام الأول (22، 29)، سفر أخبار الأيام الثاني (2، 3).



في أولويات الاستشراق الإسرائيلي، الأمر الذي نلقي عليه الضوء فيما يأتي:

• ثالثاً: اهتمام الاستشـراق اليهودي والإسـرائيلي بترجمة معاني القرآن الكريم إلى العبرية:

بدأ "الاستشراق اليهودي" بالتوجه نحو دراسة الإسلام والمجتمعات الإسلامية بوصفها جزءاً من الحركة الاستشراقية في الغرب، والتي ظهرت مع بدايات القرن الـ18م، فقد احتل اليهود مكانة مرموقة داخل حركة الاستشراق الغربي – الأوروبي[1]. أما "الاستشراق الصهيوني"، وهو يعتبر جزءاً مستحدثاً من الاستشراق العبري، فقد ارتبط بطبيعة الحال بالحركة الصهيونية التي ظهرت بالأساس في شرق أوروبا عام 1881م، الأمر الذي ميزه عن الاستشراق الغربي كون له أهدافه وموضوعاته الخاصة التي تهدف بطبيعة الحال إلى خدمة الحركة الصهيونية وتأصيل التواجد اليهودي في فلسطين، ثم يأتي بعد ذلك "الاستشراق الإسرائيلي" مع بداية إقامة الدولة عام 1948م امتداداً للاستشراق العبري والصهيوني[2]. ونوضح فيما يأتي طابع الاستشراق الإسرائيلي وماهي أهدافه، وأشهر المؤسسات الاستشراقية في إسرائيل، والاهتمام بترجمات مصادر التراث الإسلامي.

1 – طابع الاستشراق الاسرائيلي وأهدافه وأشهر مؤسساته:

إذا كان الاستشراق اليهودي قد تميز بأنه استشراق ديني، في حين تنوعت اهتمامات الاستشراق الصهيوني بين الدينية والسياسية والتاريخية، فإن الاستشراق الإسرائيلي تميز بغلبة الطابع السياسي عليه؛ حيث إن معظم اهتماماته جاءت سياسية في المقام الأول، وقولبة الموضوعات الأخرى، سواء أكانت أدبية أم تاريخية أم ثقافية أم حتى دينية سياسيّاً، ووضع إسقاطات سياسية عليها، وهو الأمر الذي نوضحه من خلال ترجمات معاني القرآن الكريم إلى العبرية لمفهوم "المسجد الأقصى" في الدراسة التطبيقية.

(1) محمد خليفة حسن، المدرسة اليهودية في الاستشراق، مجلة رسالة المشرق، الأعداد 1– 4، المجلد 12، القاهرة 2003م، ص45.

(2) أحمد صلاح البهنسي، الاستشراق الإسرائيلي: الإشكالية والسمات والأهداف، مجلة الدراسات الشرقية، العدد38، القاهرة، 2007م، ص459.

قد تنوعت أهداف الاستشراق الإسرائيلي، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- تشويه المصادر الأساسية للإسلام والتشكيك فيها.

- إعادة كتابة تاريخ المنطقة العربية لتأصيل التواجد اليهودي في فلسطين.

- تشويه صورة الشخصية والمجتمعات العربية.

- تقديم خدمات علمية للطرف الإسرائيلي في إدارته لقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي.

ومن أشهر المؤسسات في إسرائيل التي تهتم بدراسات الاستشراق:

- جامعة بار إيلان.

- جامعة حيفا.

- جامعة تل أبيب.

- الجامعة العبرية بالقدس المحتلة، والتي تضم عدداً من المؤسسات البحثية المهتمة بدراسة الشرق، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: معهد ترومان لدراسات الوفاق والسلام، معهد مارتن بوبر للتقارب اليهودي - العربي، ومؤسسة أبحاث الشرق الأوسط[2].

2 - **الاهتمام بترجمات مصادر التراث الإسلامي ومعاني القرآن الكريم:**

لقد اهتم المستشرقون اليهود والإسرائيليون بدراسة وترجمة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة باعتبارهما المصدرين الأساسيين للإسلام ويلعبان دوراً أساسيّاً ومركزيّاً في الوجدان والفكر الديني لكل مسلم، إلى جانب ترجمة أمهات الكتب الإسلامية ذات

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة- السلطة- الإنشاء، تعريب: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1988م، ص 37، أحمد محمود هويدي، مدخل إلى الاستشراق ومدارسه، دون ناشر، القاهرة 2004م، ص5، محمد خليفة حسن، المدرسة اليهودية في الاستشراق، مرجع سابق، ص 45، إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان 1992، ص 187،186.

(2) لمزيد من المعلومات حول مراكز الاستشراقية في إسرائيل انظر: محمد جلاء إدريس، الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، ص97- 109.



الأهمية الكبرى في التراث الإسلامي الفكري والحضاري والتاريخي، مثل ترجمة مقدمة ابن خلدون التي قام بها المستشرق الإسرائيلي "عمانوئيل قوبلوفيتس[1]" عام 1966م[2]، وإعداد بحوثٍ حول الخليفة عمر بن الخطاب لمعرفة دوره في الإسلام وتأثيره من الناحية الدينية لا السياسية، وبحوث أخرى حول العبادات والشرائع في الإسلام[3].

بدأت حركة ترجمات معاني القرآن الكريم إلى العبرية في العصر الوسيط؛ حيث تأثر اليهود بالمسلمين في عصر الازدهار في الأندلس، ذلك العصر الذي تنعّم اليهود فيه بحرية الفكر والثقافة، وعبروا عن ذلك في كتاباتهم بما عرف بـ"العربية اليهودية" أي كتابة اللغة العربية بحروف عبرية[4]. لم تكن هناك ترجمات كاملة للقرآن الكريم في ذلك الوقت، وإنما كانت الترجمات في إطار قيام اليهود بترجمة آيات محددة من القرآن فحسب في كتاباتهم الأدبية المختلفة.

ويمكن تقسيم الترجمات العبرية الكاملة لمعاني القرآن الكريم على النحو الآتي:

أ - ترجمات مخطوطة:

تعتبر ترجمة الحاخام "يعقوف بن يسرائيل هاليفي: יעקב בן ישראל בליוי" هي أقدم محاولة لترجمة معاني القرآن الكريم إلى العبرية، في منتصف القرن السادس عشر، في فينيسيا؛ حيث ترجمها يعقوف من ترجمة إيطالية كانت مطبوعة في البندقية للقس "أندريه أريفابيني"، ونشرت لأول مرة في مدينة بازل بسويسرا. ولم تطبع هذه الترجمة العبرية المكونة من ثلاثة أجزاء، بل ظلت مخطوطة، نسخة في مكتبة البودليان بجامعة أكسفورد، والثانية بالمتحف البريطاني، والثالثة بمكتبة الكونغرس بواشنطن. ويذكر أن هناك ترجمتين كاملتين لمعاني القرآن الكريم باللغة العبرية لازالتا مخطوطتين غير منشورتين، إحداهما في المكتبة البريطانية بلندن،

(1) أحد كبار المستشرقين في إسرائيل وترجم كتاب الأحاديث النبوية الشريفة لبخاري.

(2) עמנואל קופלביץ, אבן –ח'לדון ומשנתו, ירושלים 1966.

(3) إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص186- 187.

(4) أحمد صلاح البهنسي، الاستشراق الإسرائيلي، مرجع سابق، ص470- 471.

والأخرى في مكتبة الكونغرس الأميركي بواشنطن[1].

ب - ترجمات مطبوعة:

صدرت أول ترجمة مطبوعة لمعاني القرآن الكريم باللغة العبرية من الأصل العربي في ليبزغ عـام 1857م وقام بهـا الحبر "حاييم هرمان ريكنـدروف: חיים הרמן ריקנדורף" وبالتالي فهـي تنسـب إلى مرحلة "الاسـتشراق اليهـودي". أمـا الثانية فقد صدرت في فلسـطين عام 1937م وقام بها "يوسـف ريفلين: יוסף ריבלין" وبهذا تنسـب لمرحلة "الاسـتشراق الصهيوني" أما الثالثة فقد صدرت في إسرائيل عام 1971م وقام بها "أهارون بن شيمش: אהרון בן -שמש"، وبالنسبة للرابعة فقد صدرت في إسرائيل أيضاً في شهر آذار/ مارس 2005م للبروفيسـور "أوري روبين: אורי רובין" أسـتاذ الدراسـات الإسلامية والقرآن بقسم اللغة العربية والإسلام المتفرغ بكلية الآداب جامعة تل أبيب، والذي عكف على إصـدار نسـخة جديدة من ترجمتـه الأولى عام 2015م، أي بعد مرور عشر سـنوات على صدور ترجمته الأولى، وتنسب هاتان الترجمتان إلى مرحلة "الاستشراق الإسرائيلي.

ومـن الملاحـظ أن هذه الترجمات جميعـاً وعلى الرغم من نسـبتها إلى مراحـل مختلفة من مراحـل الاسـتشراق اليهودي العـام، إلا أن جميعها اتفقت في كثير من الشـبهات حول القرآن مثل شـبهة رد القرآن لمصادر يهودية ومسيحية ووثنية، علاوة على أخطاء الترجمة اللغوية المتكررة والمتطابقة في الأربع ترجمات، وكثرة الإسـقاطات السياسية على العديد من المفاهيم، ولعل مفهوم "المسـجد الأقصى" موضوع الدراسـة، هو محور الحديث عن هذه الترجمات فيما يأتي، للوقوف على آليات الاستشراق العبري مختلف مراحله في تأويل ما جاء في القرآن الكريم لخدمة مبادئ الصهيونية، لذلك فإن دراسة الترجمات من خلال النظرية التأويلية في الترجمة سيساعد كثيراً في الوقوف على تلك الآليات وتوضيحها.

• رابعاً: النظرية التأويلية في الترجمة:

خضع الخطاب الديني منذ البدء لعمليات محفوفة باللامسـاس بعيداً عن التأويل، وحرص

(1) عامـر الزنـاتي الجابري، الآيـات الواردة عن اليهـود في الترجمات العبرية لمعاني القرآن الكريم، دراسـة لغويـة نقدية، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، كليـة الآداب، جامعة عـين شـمس، 1998م، ص79- 80، ص118.



حماة هذا الخطاب على السيطرة المطلقة على تفسيره بطريقة واحدة من قبلهم، وظل الخطاب الديني خطاباً مغلقاً، إلى أن ظهرت جهود عدد من الفلاسفة وعلى رأسهم "شلاير ماخر[1]"؛ حيث دعوا إلى ما يدعى بـ"الهرمنيوطيقا: hermeneutics" المشتقة من الفعل الإغريقي "hermeneuein" ويعني كشف الغموض الذي يكتنف شيئاً ما[2].

وأخذ الأمر يتطور تدريجيّاً إلى أن ظهرت نظرية فلسفية وهي "التأويلية"؛ التي تعد أحد أهم نظريات الدرس الأدبي الساعية لتبيان النص من خلال تعدد التفسيرات والقراءات، والتي تكشف عن معانيه الخفية بغية إزالة الغموض عنه، وانصبت التحليلات التأويلية في بادئ الأمر على النصوص الدينية[3].

بعد ذلك، تطورت نظرية التأويل وخرجت من إطار تأويل النصوص الدينية إلى معالجة النصوص الأدبية المختلفة، وارتكز التحليل في ذلك الوقت على محورين، الأول ينصب في وجهة نظر العمل الأدبي، والثاني زاوية رؤية المؤلف، كون النص الأدبي هو الوسيط المستخدم من قبل المؤلف لنقل رؤياه إلى القارئ والذي بدوره يحاول استخراج تلك الرؤى من النص[4].

تطورت النظرية التأويلية وخرج منها العديد من الأنماط، خاصة في مجال الترجمة؛ لتأتي **نظرية الترجمة التأويلية**، ويقصد بها عملية تحليل وإعادة تفسير المفردات اللغوية وتراكيب الجمل داخل النص المترجم إلى معنى آخر[5]، وتميزت بالبحث في دلالات الخطاب لإدارك

(1) مفكر لاهوتي وفيلسوف وعالم الكتاب المقدس، عرف عنه محاولته التوفيق بين الانتقادات الموجهة إلى التنوير مع المسيحية البروتستانتية التقليدية.

(2) عماد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، مجلة فكر ونقد، العدد 16، 1999م، ص75، רוברט קאבר, נומוס ונראטיב: בצירוף להביא את המשיח באמצעות החוק, עורך יוסף א' דוד, תרגום אביעד שטיר, הוצאת שלם, ירושלים, 2012, עמ' 80.

(3) بول ريكور: البلاغة والشعرية والهيرمينوطيقا، ترجمة: مصطفى النحال، مجلة فكر ونقد، المغرب، العدد 16، 1999م، ص113.

(4) הרב מיכאל אברהם, בין מחקר ל'עיון': הרמנויטיקה של טקסטים קנוניים, אקדמות ט', תמוז 2000, עמ' 164 - 165.

(5) Graeme Hirst, Semantic Interpretation and the Resolution of Ambiguity, Studies in Natural Language Processing, Cambridge University Press, 1992, p2, 24.

المعنى المراد إيصاله من خلال ثلاثة محاور وهي: تحليل الرموز السيميائية لعتبات النص المترجم الداخلية، الدلالات اللغوية، والدلالات العقلية[1]، تلك المحاور الثلاثة التي يقيس البحث من خلالها ما أوله مترجمو معاني القرآن الكريم إلى العبرية في ترجمة مفهوم المسجد الأقصى.

• خامساً: المسجد الأقصى في ترجمات معاني القرآن الكريم إلى العبرية:

يسعى مترجمو معاني القرآن الكريم إلى اللغة العبرية إلى استلهام الألفاظ والتراكيب، بل والمحتوى أيضاً من التراث الديني اليهودي ولا سيما من العهد القديم، ويظهر هذا بقوة في مقدمات ترجماتهم التي صرحوا فيها بأنهم لجؤوا إلى تراكيب العهد القديم وألفاظه أثناء الترجمة، وأن القرآن الكريم ما هو إلا تكرار لما جاء في توراة موسى، ليصبح بعدها النص القرآني المترجم عبارة عن فضاء دلالي يحرض على التأويل، تلك الدلالات بمختلف صورها تخبر قارئ النص بمكنونات ما يقرؤه، والتي تبعد عن روح النص القرآني في الأساس. وتنقسم نظرية التأويل الدلالي إلى ثلاثة محاور، نناقش من خلالها ترجمة مصطلح المسجد الأقصى على النحو الآتي:

1 - المكون السيميائي لعتبات النص القرآني المترجم إلى العبرية (العتبات الداخلية):

يرى امبرتو إيكو[2]، أول من وضع اصطلاح عتبات النص، أن العتبات النصية الداخلية تلعب دوراً سيميائيّاً كبيراً في مخاطبة المتلقي بدلالات كامنة تعكس وجهة نظر المترجم[3]، وتقسم العتبات النصية الداخلية من الناحية السيميائية للنص المترجم إلى عتبة العنوان، وعتبة اسم المترجم، وعتبة تاريخ نشر الترجمة.

أ - عتبة العنوان وأنواعه ووظائفه.

تعتبر عتبة العنوان أولى عتبات النص السيميائية؛ ولها أثر كبير في الولوج الصحيح إلى

---

(1) Graeme Hirst, Semantic Interpretation and the Resolution, op.cit; p. 118, Neal R. Norrick, Semiotic Principles in Semantic Theory, John Benjamins Publishing, 1981, p.10- 11,

(2) فيلسوف إيطالي، وروائي وباحث في القرون الوسطى، ويُعرف بروايته الشهيرة اسم الوردة، ومقالاته العديدة. وهو أحد أهم النقاد اللادينيين في العالم

(3) A Theory of Semiotics, Umberto Eco, Indiana University Press, 1976, p.16, 28.



عـالم النـص، وتحديد هويته، والإشـارة إلى مضمونـه، ومفتاح القـارئ لإدراك ما وراء النص. وتنقسم عتبة العنوان إلى "عنوان رئيس وآخر فرعي"[1].

اتفـق المترجمـون الأربعـة عـلى ترجمة القـرآن الكريـم باسـتخدام النقل الصـوتي لكلمة "القـرآن" فقـط إلى الحروف العبرية، ولكن اختلـف كل منهم عن الآخر في وضع كلمة "القرآن: קוראן" مسبوقة بلاحقة أو موضوعة في عنوان يتراءى للمترجم أنه مناسب لما ينقله للقارئ العارف باللغة العبرية.

ففي أول ترجمة للحاخام اليهودي "حاييم ريكندورف"، نجد أنه جعل العنوان "القرآن أم المقـرا نقـل من اللغة العربيـة إلى العبرية مع التفسـير: הקוראן או המקרא נעתק מלשון ערבית ומבואר"، وكأنه بذلك لا يتطلع، مما لا يدع مجال للشـك، إلى ترجمة معاني القرآن الكريم، بقدر ما هو يرغب في تشويه صورة القرآن ووضعه في قالب استنساخ آياته من المقـرا، ولم يقتـصر هذا الأمـر إلى هذا الحد، فقد عكف على ترجمة سـور القـرآن الكريم مسـبوقة بكلمة "חזון" أي "الرؤية أو الحلم الذي يشـاهده الإنسان أثناء نومه ليلاً، مثل رؤية النبي يشعياهو بن أموتس ليهودا والقدس (إشعيا 1: 1)[2]"، وكأنه يرسخ في ذهن القـارئ المتلقـي أن ما يقرؤه مجرد أحلام من خيال الكاتـب[3] وليس كلاماً من عند الله. مـن ناحية أخرى كتب تحت كل سـورة عدد الآيات الواردة بها مسـبوقة بكلمة "פסוק" والتي تعني فقرة أسوة بطريقة كتابتهم لفقرات العهد القديم.

أما الترجمة الثانية، وهي ترجمة "ريفلين" وكذلك الترجمة الرابعة بنسختيها (عام 2005م والمنقحـة عـام 2015م) لـ"أوري روبين" فقد اقتصرا على النقـل الصوتي لكلمة "قرآن" إلى العبريـة؛ حيـث لجـأ ريفلين إلى وضـع أداة التعريف العربية كما هـي في بداية الكلمة "**ال**قرآن: **אל**קוראן"، بينما لجأ روبين إلى وضع أداة التعريف العبرية وهي الهاء "**ال**قرآن: **ה**קוראן". وفي أسـماء السـور اختار ريفلين أن يسـبق أسماء السـور بكلمة "פרשה" وهي

(1) Gerard Genette, Paratexts: Thresholds of Interpretation, translated by: Jane E. Lewin, Richard Macksey, Cambridge University Press, 1997, p.57.

(2) אברהם אבן-שושן, מלון אבן-שושן: מחודש ומעודכן לשנות האלפים, הוצאת עם עובד, מסת"ב, כרך שני, עמ'737.

(3) والكاتب هنا مقصود به النبي محمد صلى الله عليه وسلم للأسف الشديد.

مستخدمة في اليهودية في الأساس لتشير إلى الأجزاء القصيرة من الماسورا في التوراة، ويأتي منها تلاوات أو أجزاء يقرأها اليهود باستمرار مثل "פרשתהשבוע" وتعني جزء التوراة الأسبوعية، وهي واحدة من 54 جزءاً آخر مأخوذاً من التوراة يقسم التوراة إلى أجزاء حتى يسهل على اليهود قراءتها، وكأن المترجم يسقط على النص القرآني معانيَ يهودية لا تمت للقرآن في شيء، وكان من الممكن أن يستخدم كلمة "חלק" وتعني جزءاً باللغة العبرية، أما روبين فاختار أن ينقل كلمة "سورة كما هي نقلاً صوتيّاً إلى العبرية "סורה".

اختار "بن شيمش" –صاحب الترجمة الثالثة – أن يكون عنوان ترجمته "הקוראן: ספר הספרים של האשלאם: القرآن كتاب كتب الإسلام" متأثراً في ذلك أيضاً بالعهد القديم في وصف مزامير داود "שיר שירים" أي نشيد الأناشيد، وكأنه بذلك يضفي بُعْد ثقافته العبرية على النص القرآني مثل الآخرين، الأمر الذي يعكس عدم حيادة المترجمين ورغبتهم في وضع إسقاطات دينية على النص القرآني.

ب – عتبة اسم المترجم.

يمثل اسم المؤلف عتبة قرائية مهمة تمهد للقارئ تعامله مع النص، فبعض الأعمال ترجع شهرتها إلى مؤلفيها في الأساس، وقياساً على ترجمات معاني القرآن الكريم نجد أن اسم كل مترجم من المترجمين الأربعة في حد ذاته يأخذ منحى قويّاً.

فصاحب الترجمة الأولى الكاملة لمعاني القرآن الكريم إلى العبرية هو "تسيفي حاييم ريكندورف" حاخام ومستشرق وأديب يهودي، عمل أستاذاً للغات السامية في جامعة هيدلبرغ بألمانيا، (ولدعام 1825م في مورافيا – وتوفي عام 1875م في هايدلبرغ). نال تعليمه في يشيفوت مورافيا ثم انتقل إلى جامعة ليبزغ، حيث أتم تعليمه هناك. وقد قام بإلقاء بعض المحاضرات في جامعة هايدلبرغ حول الفنون العبرية، وكذلك حول اللغات السامية. ألف فيما بين عامي 1856– 1857م مجموعة قصص يهودية تاريخية في خمسة أجزاء. أهم أعماله على الإطلاق ترجمته لمعاني القرآن الكريم عام 1857م، وقد أشار في نهاية مقدمته إلى أنه أتمها عن عمر يناهز اثنتين وثلاثين عاماً وأربعة أشهر[1].

(1) Encyclopedia Judaica, second printing, Jerusalem, 1973. vol 13, P .1614



أما "يوسف يوئيل ريفلين" (1890م – 1971) صاحب الترجمة الثانية، فهو مستشرق كبير وباحث في تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولد في القدس. أكمل دراسته في الدراسات الإسلامية في جامعة فرانكفورت في ألمانيا. عمل محاضراً في الجامعة العبرية بالقدس. قام بعدة أعمال ترجمة من العربية إلى العبرية، أهمها ترجمة القرآن الكريم، وألف ليلة وليلة، وكتاب محاضرات غولد سيهر حول الإسلام. حاول الاقتراب من فصاحة النص القرآني لكنه لم يوفق في ذلك؛ إذ وصفته دائرة المعارف اليهودية بأن ترجمته جاءت حرفية. نشر عشرات الدراسات والأبحاث في مواضيع تتعلق بالحضارة والثقافة الإسلامية. كان ناشطاً في منظمة المعلمين العبريين وترأسها بين 1930م و1941م. ترشح لرئاسة إسرائيل عام 1957م[1]. وهو والد رئيس الدولة الحالي (العاشر) "رؤوبين ريفلين[2]".

تكشف السيرة الذاتية لكل من "ريكندورف" و"ريفلين" أنهما من يهود ألمانيا الذين تشبعوا بالاستشراق الأوروبي؛ حيث كانت أعمال ريكندورف الموجهة من أجل دراسة الإسلام وانتقاده أحد العناصر التي استقى منها يهود أوروبا أفكار الحركة الصهيونية، أما ريفيلين فقد أثرت أعماله وأفكاره في اليهود المهاجرين إلى إسرائيل وتدعيم هذا النوع من الدراسات داخل فلسطين المحتلة، والتي أسفر عنها ظهور ترجمة كل من "بن شيمش" و"أوري روبين".

صدرت الترجمة الثالثة لمعاني القرآن الكريم بعد إقامة إسرائيل على يد الأديب والأكاديمي اليهودي المتخصص في الشؤون العربية والإسلامية وتاريخ العهد القديم "أهارون بن شيمش"، ولد في روسيا في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1899م، وهاجر إلى إسرائيل مع عائلته عام 1905م، واستقر في يافا. تلقى تعليماً دينيّاً في مدرسة بالقدس. كان عضواً نشطاً في منظمات الشباب الصهيونية المختلفة. درس الحقوق في القدس

(1) האנציקלובדיה העברית, חברה להוצאת אנציקלופדיות בע"מ, ירושלים, תשכ"ט, תל אביב. כ' 30, עמ' 52.

(2) (ولد 9 أيلول/ سبتمبر 1939)، رئيس دولة إسرائيل منذ 2014، وهو محام وسياسي إسرائيلي، والرئيس السابق للكنيست الإسرائيلي، وينتمي لحزب الليكود. ترشح للانتخابات الرّئاسية الإسرائيلية عام 2007 عن حزب الليكود. صفحته الشخصية على موقع الكنيست
https//:main.knesset.gov.il /mk /pages /MkPersonalDetails.aspx?MKID114=

ولندن. تم تعيينه محامياً عام 1929م[1].

وبعد مرور عقود من ترجمة بن شيمش لمعاني القرآن الكريم، تأتي ترجمة "أوري روبين" (1944م –)، الأستاذ المتفرغ في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة تل أبيب، والمتخصص في دراسة القرآن الكريم وتفسيراته والشريعة الإسلامية، في بداية عقد الستينيات التحق بمركز "التوجه نحو الشرق: המגמההמזרחנית" لتعليم اللغة العربية، والذي كان يلتحق به الطلبة الإسرائيليون المجيدون للعربية، وبه تعلم اللغة والأدب العربي، وكيفية التعايش مع السكان العرب، حيث كانت تدرس به بعض المواد القيمة مثل العربية الفصحى، والقرآن، والتي من خلالها عرف الكثير عن العالم الإسلامي وعن حياة النبي محمد، وما يتعلق بالعربية والإسلام.

حرص عند وصوله للمرحلة الجامعية والالتحاق بجامعة تل أبيب، حيث حصل على شهادتي ليسانس من جامعة تل أبيب، أولهما عام 1969م في تخصص الدراسات التوراتية وتاريخ الشرق الأوسط، وثانيهما في عام 1972م في تخصص اللغة العربية. كما حصل عام 1970م على شهادة دراسية تكميلية من جامعة تل أبيب في تدريس الكتاب المقدس، وفي عام 1976م، حصل من نفس الجامعة على شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية، تحت عنوان "النبي محمد في التراث الإسلامي المبكر" تحت إشراف البروفيسور "مائير يعقوب كيستر" M. J.Kister، والذي كان له دور كبير في تحديد توجهات واهتمامات "روبين" العلمية؛ حيث وجه كل مجهوداته في دراسة التراث الإسلامي الديني القديم، وذلك تأثراً بتوجهات أستاذه "كيستر" الذي يعد من كبار أساتذة اللغة العربية بمعهد الدراسات الأفروآسيوية بالجامعة العبرية.

لقب بـ"أبو الاتجاهات الاستشراقية" في التعليم العبري المتوسط، والذي تمت الاستعانة به في وضع الكثير من المناهج التعليمية الخاصة بالإسلام والعرب التي تدرس في مراحل التعليم المتوسط بالمدارس الإسرائيلية، وبذلك يعد من "الآباء المؤسسين" للدراسات العربية والإسلامية في إسرائيل؛ فقد حاز على جائزة إسرائيل لعام 1981م تقديراً لأبحاثه وجهوده في مجال العمل الاستشراقي على صعيد الأدب العربي كما حاز على

(1) דוד תדהר, אנציקלופדיה לחלוצי הישוב ובוניו, ספריית ראשונים (דוד תדהר), 1965, עמ' 1575 - 1576.



جائزة "روتشليد" في الآداب والفنون؛ إذ إنه وضع بصمته الواضحة في مجال الدراسات الاستشراقية عامة داخل إسرائيل وخارجها[1].

يزيد من أهمية روبين وتأثيره أنه لايكتب باللغة العبرية وحسب، محدودة الانتشار والاستخدام، والتي تعد اللغة الرسمية الأولى في إسرائيل وموجهة للقارئ الإسرائيلي المتقن لها فحسب؛ لكنه يكتب بعدة لغات أجنبية عالمية واسعة الانتشار والاستخدام، ومنها الإنكليزية والإيطالية والألمانية، علاوة على درايته الكاملة بالعربية بحكم تخصصه، وبحكم نشأته وترعرعه في وسط عربي داخل فلسطين قبل الاحتلال، إضافة إلى تكوينه الدراسي والأكاديمي الذي جعله يتعلم العربية وهو في سن صغيرة نسبياً[2].

ورغم كون روبين ينتمي إلى مدرسة الاستشراق الإسرائيلي، إلا أنه لم يكن امتداداً للمدرسة الاستشراقية الغربية؛ إذ كوّن مدرسة خاصة به أمدت الغرب بعدد من الأفكار المختلفة عن القرآن الكريم، تلك المدرسة التي تجمع بين أسلوب المدرسة الألمانية في الاستشراق الذي يتصف بالدقة والموضوعية، لاسيما في دراسة المصطلحات والألفاظ القرآنية، وما بين المدرسة الإسرائيلية في الاستشراق التي تعمد للبحث عن عناصر يهودية وإسرائيلية في كل ما هو إسلامي، رغم اعتماد روبين لها فإنه لم يناقشها بنفس وجهة النظر الغربية؛ إذ اعتبر أن القرآن له سمت خاص به وإعجاز لغوي خاص به، ومن الصعب أن يكون في مجمله مقتبس من مصادر أخرى، مركزاً في هذا الصدد على محاولة فهم القرآن من خلال مصادر إسلامية مبكرة، تتمثل في عدد من التفاسير أو الكتب المرجعية الإسلامية التراثية التي أخذت عن الإسرائيليات دون أن تنقحها[3].

ج – **عتبة تاريخ نشر الترجمة.**

تعد التغيرات السياسية أحد أهم العناصر التي ينتج عنها نتاج فكريّ يخاطب المتلقي من وجهات نظر متعددة، لاسيما التغيرات السياسية التي أدت إلى ظهور ترجمات القرآن

(1) http://www.urirubin.com /Interviews.html

(2) نقلًا عن אוניברסיטת תל אביב

https//:www.tau.ac.il /profile /urirubin

(3) שם.

الكريـم الأربعـة. ظهرت أولى ترجمات معـاني القرآن الكريم عـام 1857م، وهي الفترة التـي بـدأت فيها إرهاصـات الحركة الصهيونيـة في الظهور وبدأت دعـوات الهجرة إلى فلسـطين. وفي عام 1937م، أي في أعقاب ظهور وعـد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسـطين، ظهرت الترجمة الثانية لمعاني القرآن الكريـم من داخل فلسـطين المحتلة هذه المرة.

أمـا الترجمـة الثالثة صدرت عـام 1971م، أي في أعقاب حـرب 1967م، والتي أدت إلى احتـلال إسرائيل لسـيناء وقطاع غزة والضفـة الغربية والجولان، ليصبـح ظهور ترجمة أخـرى لمعـاني القـرآن الكريم حرباً جديدة ضـد العرب، ولكن هذه المـرة حرب فكرية وثقافيـة، وهـو الأمر ذاته عند صـدور ترجمـة أوري روبين الرابعة عـام 2005م، أي في أعقاب أحداث الحادي عشر من سـبتمبر وبروز نظريات سياسـية وفكرية تتحدث عن الـصراع بـين الحضارات والأديـان وتصادمهـا، وفي عـام 2015، أي في أعقاب ثورات الربيـع العربي، أصدر روبين نسـخة مزيدة ومنقحة لمعاني القـرآن الكريم لا تختلف عن ترجمته الأولى سوى في بعض التعديلات.

د – عتبة تقسيم أجزاء القرآن وآياته.

يعتمـد اليهـود اعتمادا كبيراً على الأرقـام في كتاباتهم باللغة العبريـة، خاصة كتابة العهد القديـم[1]، وهـذا الأمر اتفق عليه المترجمـون الأربعة في ترجمتهم للقـرآن الكريم؛ حيث لجؤوا إلى ترقيم سـور القرآن الكريم بدءاً من سـورة الفاتحة وانتهاءً بسـورة الإخلاص، ليصل عدد الصور القرآنية (397) سورة.

أما بالنسبة لترقيم الآيات داخل السورة القرآنية، فقد لجأ المترجمون الثلاثة "ريكندورف وريفلين وبن شيمش" في التعبير بالأبجدية العبرية عن المقابل الرقمي للآيات مثلما هو الحـال في العهد القديم وعدم اسـتخدام الأرقام، ولكن وضع هـذا الترقيم في نهاية كل آية[2]، فعلى سبيل المثال:

(1) Casper J. Labuschagne, Numerical Secrets of the Bible: Rediscovering the Bible Codes, BIBAL Press North Richland Hills, Texas, 2000, p.1– 2.

(2) جديـر بالذكـر أن ترجمـة ريفلين هي الوحيدة بين الترجمـات الأربعة التي صدرت بتشـكيل كامل، أما



الألف في الأبجدية العبرية   الباء في الأبجدية العبرية   الجيم في الأبجدية العبرية   الدال في الأبجدية العبرية

א   ב   ג   ד

בשם אלהים הרחמן והרחום א התהלה לאלהים רבון העולמים: ב הרחמן והרחום: ג אדון יום הדין ד:[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(1) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ(4)

وانفـرد "بن شـيمش" في التعبير الرقمـي للآيات القرآنية بنظام مختلـف؛ حيث أعطى لكل خمس آيات رقماً، ولم يلتزم بترقيم كل آية على حدة طبقاً للنص القرآني:

בשם לאללה ריבון העילמים

הרחמן האהוב

מלך יום הדין

אותך נעבוד ובך ניעזור

הנחנו בדרך הישר[2]

لم يبرر "بن شـيمش" اسـتخدامه لهذا النمط من الترقيم في مقدمة ترجمته، إلا أنه أشار إلى أن عدد آيات القرآن الكريم مساو لعدد آيات التوراة حوالي (6000) آية قد تزيد أو تقل في كل منهما عن الآخر[3]، ولعله هنا عندما لجأ إلى هذا النمط من الترقيم إشـارة منه إلى قيمة الرقم خمسة في اليهودية، كون أسفار موسى جاءت خمسة.

مـن ناحية أخرى، التـزم "أوري روبين" بوضـع ترقيم للآيات القرآنية باسـتخدام الأرقام

الترجمات الأخرى فقد صدرت دون تشكيل إلا في بعض الكلمات التي يختلف معناها باختلاف التشكيل، عـلى العكـس مـن أن جميع ترجمـات العبرية للعهد الجديـد (الأناجيل الأربعـة) والتي أنجـزت منذ القرن التاسـع عشر وحتى اليوم حافظت على تشـكيل النص. ويحدث ذلك رغم تمسـك اليهود بضرورة تشكيل نص التوراة وأسفار العهد القديم الأخرى، وخاصة أن تشكيل النص القرآني يضمن عدم الخطأ في قراءته.

(1) אלקראן, תרגם לערבית: יוסף יואל ריבלין, הוצאת דביר, ירושלים, https://bybe.benyehuda.org/read/10569
הקראן: ספר הספרים של האשלאם, תרגם לערבית: אהרן בן-שמש, הוצאת ספרים קרני תל-אביב, 1978, עמ'1 - 2.

(2) הקראן: ספר הספרים של האשלאם, תרגם לערבית: אהרן בן-שמש, הוצאת ספרים קרני תל-אביב, 1978, עמ'1 - 2.

(3) שם, עמ' יב.

وليس حروف الأبجدية العبرية، ووضع هذا الترقيم في بداية الآية وليس آخرها أسوة أيضاً بالعهد القديم، كما لجأ "أوري روبين" صاحب الترجمة الرابعة إلى عمل فهرس في نهاية الترجمة بالموضوعات الواردة في القرآن الكريم ولكن من وجهة النظر الصهيونية، فعلى سبيل المثال جمع الآيات التي تتحدث عن أرض إسرائيل –من وجهة نظره – معاً ليسهل على القارئ اليهودي الاطلاع على قضايا القرآن الكريم، مستخدماً الطريقة ذاتها في اليهودية لترقيم سور القرآن، بأن يستخدم رقم السورة القرآنية التي أعطاه إياها في فهرس ترجمته، مع رقم الآية المشار إليها، مثال ذلك: (3: 15) أي (سورة آل عمران بوصفها السورة الثالثة من ناحية الترتيب العددي في المصحف الشريف الآية 15)، مثل العهد القديم فنقول (تكوين 10: 5) أي (سفر التكوين: الإصحاح العاشر: الفقرة الخامسة)[1]:

ארץ הקודש, ארץ ישראל, אלשאם
אברהם ולוט נמלטים אליה 71:21; בני ישראל מצטווים להיכנס אליה 58:2; 154:4; 5:21-24; 161:7; בני ישראל עתידים לרשת אותה 105:21 (ע); הריה 1:95 (ע); היהודים מבקשים לגרום למוחמד לעקור אליה 76:17 (ע); מעמד הסנה בתחומיה 12:20 (ע); ניתנה כמושב לבני ישראל 137:7; 93:10 (ע); 104:17; 55:24 (ע); 6:28 (ע); סוחרי שבא נוסעים אליה 18:34; שלמה רוכב אליה על גבי הרוח 81:21; השער המוביל אליה 58:2; 154:4; 23:5; 161:7

2 – **الدلالات اللغوية:**

تتميز الدلالات اللغوية بالكشف عن مكنونات النص المترجم المختلفة من الناحية اللغوية والتي تصب في نهاية الأمر في السياق الثقافي لمترجم العمل بمختلف صوره. اتفق المترجمون الأربعة على ترجمة مفهوم المسجد الأقصى الوارد في القرآن الكريم "بشكل مباشر في سورة الإسراء، بشكل غير مباشر في سورة البقرة" من خلال تقنيتين لغويتين هما: المطابقة والتضمين، وهو الأمر الذي نوضحه على النحو الآتي:

أ – دلالة المطابقة:

يقصد بها دلالة اللفظ على تمام مسماه، أي أن يدل اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، فاللفظ جاء مطابقاً للمعنى، ودلالة المطابقة

(1) הקוראן, תרגם לערבית: אורי רובין, ההוצאה לור ע. ש. חיים, תל אביב, 2015, עמ'562.



هي الدلالة الحقيقية المعجمية التي وُضعت للفظ في أصل اللغة[1].

لم يلجأ المترجمون الأربعة إلى استحداث لفظة جديدة داخل اللغة العبرية من اللغة العربية تشير إلى كلمة قبلة؛ حيث لجؤوا إلى تفسير مفهوم القبلة في الإسلام كل حسب وجهة نظره، فنجد ريفلين وروبين قد استخدما "כיוון התפילה" أي جهة الصلاة، أما ريكندورف وبن شيمش استخدما مفهوم "تغيير القبلة وتقلب وجه النبي بتغيير الوجه "מגמת פנים| הפנית פני לעבר"، ليكونا بذلك قد ترجما المعنى حرفياً دون تعمق.

وترى الباحثة أنه كان من الأفضل أن تترجم كلمة قبلة كما هي، وأن تنقل صوتيّاً بحروف عبرية "קבלא" ثم يشرح في الهامش أنها "המקום שאנחנופונים לעברו כדילהתפלל: الجهة أو المكان الذي نتجه إليه في صلاتنا"[2]، أو أن نقول عنها "جهة الصلاة: כיוון התפילה" في الهامش وليس المتن.

ب – دلالة التضمين:

يقصد بها دلالة اللفظ على جزء من معناه، كدلالة لفظ إنسان على (ناطق) فقط، أو دلالة البيت على (الجدران) فقط[3]. ذُكر المسجد الأقصى مرة واحدة في الآية الأولى من سورة الإسراء ثم تكررت الإشارة إليه بالتعريف "المسجد" في الآية السابعة، وقد لجأ المترجمون الأربعة إلى استخدام آلية التضمين في ترجمة "المسجد الأقصى" كل حسب خلفيته الثقافية، وإن اتفقوا في التوجه؛ حيث لجؤوا إلى إقحام إسقاطات سياسية على ترجماتهم واختيار كلمات ذات دلالات تتعلق بالعقيدة اليهودية.

تأتي كلمة الإسراء من الفعل أسرى أي السير ليلاً[4]، وقد لجأ المترجمون الأربعة

(1) خليفة الحسن، مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989م، ص43.

(2) طبقاً لتعريف القبلة في: محمود عبد الحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، الجزء الثالث من حرف الغين إلى حرف الياء، الدار البيضاء، 1999م، ص65.

(3) خليفة الحسن، مناهج الأصوليين، مرجع سابق، ص44.

(4) https://www.almaany.com /ar /dict /ar-ar /%D8%A3%D9%8E%D8%B3%D9%92% D8%B1%D9%8E%D9%89 /

إلى الترجمة الحرفية لمعنى السورة الكريمة؛ حيث اتفقوا جميعاً على أنها رحلة ليلية (מסע הליל| מסע לילי)، وإغفال أهم ما في هذه الرحلة، وهي معجزة انتقال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من مكة إلى القدس، ومن بعدها عروجه إلى السموات السبع، فنجد ترجمة "حاييم ريكندورف"حلم الرحلة الليلية: חזון מסע הליל[1]"، ومن بعده "ريفلين" "جزء الرحلة الليلية: פרשת מסע הליל"، أما"بن شيمش" فقد وضع الرحلة الليلية وأسبقها بـ"בשורת בני -ישראל[2]" أي بشارة بني إسرائيل، رغبة منه في التأكيد على أن المسجد الأقصى هو هيكل سليمان على حد زعمه وأن الإسلام يعزز بدوره الاعتراف بالهيكل وبوجوده.

وتعتبر الترجمات سالفة الذكر قاصرة للغاية، وغير دقيقة، نظراً للجوء المترجمين الأربعة إلى إدراج الترجمة الحرفية لكلمة الإسراء، والتغاضي عن أنها معجزة إلهية كُسرت فيها نواميس الطبيعة، منحها الله عز وجل لنبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم، وكان الأدق ترجمتها كما هي نقلاً صوتيّاً إلى العبرية "אל -אסראא" ثم شرح معناها في الهامش أنها "معجزة النبي محمد ليلاً: נס הנביא מוחמד בליל".

لم يقتصر الإسقاط على ترجمة السورة فحسب، بل تطرق أيضاً إلى ترجمة المسجد الأقصى؛ حيث استخدم ريكندورف المصطلح الصهيوني "בית המקדש[3]" أي "الهيكل" في التعبير عن المسجد الأقصى ترسيخاً منه لفكرة أن المسجد الأقصى قد بُني على أنقاض هيكل سليمان اليهودي المزعوم، وهو بذلك لجأ إلى تشويه المعنى القرآني ليضع للقارئ المتلقي أقرب تصور مرادف في لغته وثقافته. بينما لجأ المترجمون الثلاثة ريفلين وبن شيمش وروبين إلى نقل كلمة المسجد صوتيّاً إلى اللغة العبرية كما هي في العربية "מסגד"، واختلفوا في التعبير عن "الأقصى"؛ حيث اختار ريفلين وصفه بـ"الأخير: האחרון[4]"، وبن شيمش تارة يقول "على الحافة: בקצה"، وتارة أخرى

(1) אלקוראן או המקרא, תרגם הרמן צבי חיים רקנדורף, https://benyehuda.org/reckendorf/koran.html

(2) אלקראן, תרגם לערבית: יוסף יואל ריבלין, שם.

(3) אלקוראן או המקרא, תרגם הרמן צבי חיים רקנדורף, שם.

(4) אלקראן, תרגם לערבית: יוסף יואל ריבלין, שם.



يقول "البعيد للغاية: המרוחק ביותר[1]"، أما روبين فاختار لفظة "المتطرف: הקיצון[2]".

وتعد المسميات سالفة الذكر جميعها غير صحيحة على الإطلاق وتحمل التوجه الصهيوني في طياتها، إذ يزعم كتاب الصهيونية أن القدس لا وجود لها في القرآن، وأن المسجد الأقصى المقصود به في سورة الإسراء هو مسجد آخر غير الذي موجود في القدس حالياً، وتأتي هذه المزاعم بناء على:

- إذا كان المسلمون يرون من الإسراء أو الرحلة الليلية لمحمد دليلاً على قدسية المدينة عندهم، فهذا الأمر غير صحيح لأن هذه الرحلة ما هي إلا حلم حلمه محمد وأكدت عائشة بنت أبي بكر على ذلك، كما أنه في عام 660م فسر الخليفة معاوية مؤسس الدولة الأموية أن الإسراء بالنبي كان مجرد رؤية، ويرى البروفيسور "منشي هرئيل: מנשההראל[3]" أن المسجد الأقصى في القدس بني بعد 60 عاماً من حلم محمد ولم يرد ذكره في الـ240 متر المكتوب عليهم آيات قرآنية والتي تزين الجدران الداخلية لمسجد قبة الصخرة ولم يرد ذكر هذه الرحلة الليلية لمحمد للمرة الأولى إلا في الكتابة العثمانية[4].

- لم يرد ذكر القدس في القرآن الكريم صراحة، كما أنها آخر المدن التي احتلها المسلمون بعد وفاة محمد[5].

(1) הקראן: ספר הספרים של האשלאם, תרגם לערבית: אהרן בן-שמש, שם, עמ' 166.

(2) הקוראן, תרגם לערבית: אורי רובין, שם,עמ' 226.

(3) أستاذ متفرغ في قسم الجغرافيا في جامعة تل أبيب. حاصل على جائزة إسرائيل لدراسة "أرض إسرائيل". صفحته الشخصية على موقع وزارة التعليم الإسرائيلية.
http//:cms.education.gov.il /EducationCMS /Units /PrasIsrael /Tashsab /MenasheHarel / KorotHaimPropesorMenasheHarel.htm

(4) מנשה הראל. שלש הדתות ותרומתן לירושלים, מרכז אריאל למחקרי מדיניות, שערי תקוה, 2005 ,עמ' 67, 120, דן בהט, מנהרות הכותל המערבי: "מעולם לא זזה שכינה מהכותל המערבי", הוצאת משרד הביטחון, 2003, עמ' 29 - 30.

(5) חוה לצרוס-יפה, קדושת ירושלים במסורת האיסלאם, מולד (27), 1971, עמ' 219, חוה לצרוס-יפה, האסלאם, ההוצאה לאור - משרד הביטחון, ספריית "אוניברסיטה משודרת", 1986, עמ' 89.

- لازال هناك جدل في التفاسير الإسلامية حول موقع المسجد الأقصى المذكور في سورة الإسراء.

- إن محمد أمر أتباعه لفترة من الزمن تصل إلى 16 شهراً للصلاة صوب مدينة القدس، أملاً منه في إقناع القبائل اليهودية في المدينة الدخول في الإسلام، وعندما لم ينجح، غيّر صلاة أتباعه ناحية الكعبة في مكة[1].

ولعل المزاعم سالفة الذكر نجد فيها تناقضاً ملحوظاً، فتارة يقولون إن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، رغبة منه في دخول اليهود في الإسلام قد جعل قبلة الصلاة صوب القدس، وتارة أخرى يقولون إن القدس لم يهتم بها المسلمون في فتوحاتهم بعد موت النبي محمد، فكيف تكون القدس أول قبلة في الإسلام ولم يهتم بها المسلمين.

أما الجدل الواقع بشأن التفاسير الإسلامية حول ماهية المسجد الأقصى، فالرد هنا يكمن في أن كتّاب الصهيونية لجؤوا إلى التفاسير الضعيفة في الإسلام لبناء حجتهم عليها، خاصة أن التفاسير الإسلامية الأخرى والتي لا تقبل مجالاً للشك تقر أن المسجد الأقصى المذكور في سورة الإسراء هو الكائن حاليّاً في مدينة القدس، وأن المقصود بالأقصى هنا ليس البعيد أو الأخير أو المتطرف كما جاء في الترجمات، وإنما سمي بالأقصى كونه كان أبعد مسجد عن أهل مكة في ذلك الوقت.

أما بالنسبة لكتابة الآيات القرآنية في مسجد قبة الصخرة، كان الهدف منها هو إعلاء شأن الوليد بن عبد الملك على منافسه في الحكم، وكان الأمراء في هذا الوقت يلجؤون إلى بناء دور للعبادة ويكتبون عليها آيات قرآنية دعاية لهم ضد منافسيهم في الحكم، والدليل على ذلك أيضاً أن من الآيات المنقوشة على جدران مسجد قبة الصخرة سورة الإسراء، ولكن لم يتم وضع الآيات الأولى منها التي تمجد معجزة الإسراء بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم[2].

(1) נדב שרגאי, עלילת 'אל-אקצא בסכנה: דיוקנו של שקר, שם, עמ'50.

(2) مزيد من المعلومات انظر: نزار الطرشان، البحث عن سورة الإسراء على جدران قبة الصخرة: دراسة في الآيات القرآنية، المجلة الأردنية للفنون، مجلد 9،عدد 1، 18 يناير 2016م.



3 – **الدلالات العقلية:**

تحضر الدلالات العقلية بصفة مكثفة في الممارسة التأويلية، إذ يجب على التأويل أن ينسجم مع مقررات العقل بوصفه نظاماً ونسقاً من المبادئ والمسلمات التي يجب على العلامات اللغوية أن تؤوب إليها، كما أنها تسوّغ حالة الغموض في الأصل المعرفي(1).

وتعد الدلالات الفكرية التي تخاطب العقل، سواء في مقدمة المترجم أو الهوامش التي يضعها في الترجمة من أجل توضيح أمر ما يصعب على القارئ المتلقي استيعابه دون تدخل من المترجم، أبرز الوسائل التي تعكس الدلالات العقلية لفكره؛ حيث تثير في الذهن أفكاراً بعينها قصدها المترجم تفسر وجهة نظره في قضية ما(2)، وهذا الأمر جاء وبقوة في ترجمات القرآن الكريم الأربعة إلى العبرية، وتمثل في الترويج والدفاع عن مبادئ الصهيونية والترويج لها، ونقد محتوى القرآن الكريم ووصفه أنه صورة مستحدثة من العهد القديم، خاصة في قضية ترجمة مفهوم المسجد الأقصى، وهو الأمر الذي نلقي عليه الضوء فيما يأتي:

أ – **مقدمة المترجمين:**

كشفت مقدمة المترجمين الأربعة لمعاني القرآن الكريم إلى العبرية عن دوافعهم الجدلية والدينية، ومحاولات الطعن في القرآن الكريم، والادعاء بأنه ليس منزّلاً من رب العالمين على نبيّه الأمين، وإنما هو من صنع النبي محمد.

جاء في مقدمة ريكندورف حديثاً مطولاً عن أرض شبه الجزيرة العربية وسكانها قبل مجيء محمد صلى الله عليه وسلم، وعن حياته، وما هو القرآن، وما أخذه محمد من شريعة وكتب اليهود، وبماذا يؤمن النصارى من وجهة نظر الإسلام، ومن هم المشركون وغيرها من الموضوعات(3).

وقد أوضح ريكندورف أن القرآن الكريم هو المقرا، وأن محمد لم يكتب القرآن، بل كتبه

---

(1) Graeme Hirst, Semantic Interpretation and the Resolution, op.cit; p.118.

(2) لمزيد من المعلومات انظر: جيراد دولودال، السيميائيات أو نظرية العلامات، ترجمة عبد الرحمن بو علي، دار الحوار، اللاذقية الطبعة الأولى، 2004م، ص79.

(3) אלקוראן או המקרא, תרגם הרמן צבי חיים רקנדורף, שם.

صحابته مما سمعوه منه على أوراق الشجر والنجيل والعظام والحجارة، وقام أبو بكر بتجميع ما سمعه من النبي محمد دون اهتمام أو تسلسل زمني واضح مثل العهد القديم "على حد زعمه"، وأن نزول الوحي على محمد من الملاك جبريل غير صحيح(1).

ذكر ريفلين في مقدمته أنه اتبع في ترجمته أسلوب العهد القديم وأسلوب الأدب العبري الكلاسيكي للعصر الوسيط، وسعى جاهداً إلى استخدام المفردات العبرية القديمة وحتى عصر كتابة المشنا، وكذلك فصل في ترجمة الكلمات التي لها أكثر من معنى بأن حسم الأمر باختيار كلمة واحدة بعد الرجوع للتفاسير رأى أنها تتناسب مع النص القرآني، فهناك كلمات في الثقافة العربية ليس لها مقابل في العبرية، لذلك سعى إلى وضع تعليقات قصيرة ومحددة للغاية حتى يتثنى لقارئ العبرية إدراك المعنى المراد من القرآن وليس تحقيقاً للإسلام(2).

من ناحيته، يقول بن شيمش في مقدمته أن القرآن ما هو إلا اختصار لما جاء في العهد القديم، مستشهداً بما جاء في العهد القديم (التثنية 7: 5) وهو الأمر الذي لا يمت للإسلام أو القرآن الكريم بأي صلة، وأضاف إن النبي محمد جاء ليعيد في القرآن ما سبق وقاله موسى، ليهدي أمته الوثنية، وهو الأمر الذي أوضحه في الهوامش عندما أحال ما أخذه القرآن على حد زعمه من التوراة والتلمود، فالقرآن من وجهة نظره ليس سوى نسخة عربية لتوراة موسى السابقة عليه. ويرى أن القرآن ليس به معجزات خارجة لقوانين الطبيعة، وأن كل الظواهر الموجودة به هي سمات الرب وفقاً لقوانينه التي هي قوانين الطبيعة(3).

تحدث أوري روبين في مقدمة ترجمته الأولى عن ترجمات معاني القرآن الكريم السابقة عليه، وعن تفاسير القرآن الكريم التي اعتمد عليها في ترجمته وهي(4):

1 - تفسير "بحر العلوم" لـ"أبي الليث السمرقندي"، المُتوفَى عام 375هـ/ 985م.

---

(1) שם.

(2) אלקראן, תרגם לערבית: יוסף יואל ריבלין, שם.

(3) הקראן: ספר הספרים של האשלאם, תרגם לערבית: אהרן בן-שמש, שם,עמ'י- טו.

(4) הקוראן, תרגם לערבית: אורי רובין, שם,עמ' יד.



2 – تفسير "زادالمسير" لـ"عبد الرحمن بن الجوزي"، المُتوفَى عام 597هـ/ 1200م.

3 – تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لـ"القاضي البيضاوي"، المُتوفَى عام 685هـ/ 1286م.

4 – تفسير "الجلالين" لجلال الدين السيوطي، المُتوفَى عام 911هـ/ 1505م، وجلال الدين المحلي، المُتوفَى عام 846هـ/ 1459م

أي إنه بذلك اعتمد على عدد من التفاسير غير الموثوق بها في الإسلام من ناحية، ومن ناحية أخرى أعاد تأويل التفاسير الأخرى بناء على رغبته في إسقاط بعد استراتيجيّ يؤكد على أن القرآن صورة مكررة من العهد القديم، فقد ذكر روبين صراحة في مقدمة ترجمته: "إنه على خلاف التوراة والإنجيل فإن القرآن الكريم من إنتاج شخص واحد وهو النبي محمد[1].

ويضع روبين هدفاً لغويّاً مهماً يضاف إلى أهدافه السابقة، ألا وهو أن يضع نسخة مقروءة لاتستوجب معرفة مسبقة باللغة العربية الفصحى، لذا حرص على الترجمة بلغة عبرية مبسطة وقريبة من القارئ العادي[2].

ب – الهوامش في ترجمة "المسجد الأقصى":

استخدم المترجمون الأربعة تقنية الهوامش، وذلك ليس لرشح مصطلح أو مفهوم قرآني غير واضح، وإنما للتأكيد على أن القرآن الكريم مأخوذ من العهد القديم، وأنه ليس منزلاً من الله عز وجل، فقد برزت هوامش الترجمة بشأن المسجد الأقصى في سورة الإسراء عنها في سورة البقرة، فنجد ريكندورف اقتصر في هامشه على توضيح أن المسجد الأقصى أو كما ترجمها "الهيكل" أنه في القدس[3]. أما ريفلين فقد علل اختياره للفظة "الأخير: האחרון" لمعنى الأقصى أنه يتماشى مع رأي المفسرين العرب الذين يرون الأقصى أي البعيد للغاية،

(1) שם, עמ' טז.

(2) שם, עמ' יד.

(3) אלקוראן או המקרא, תרגם הרמן צבי חיים רקנדורף, שם.

أو الموجود على الحافة، وأضاف إنه يقابل في اليهودية الهيكل[1].

من جانبه، أشار بن شيمش إلى أن الإسراء أو الرحلة الليلية على حد تعبيره ما هي إلا حلم حلمه محمد، وتضمن هذا الحلم وجود الملاك جبريل الذي نقله إلى القدس؛ حيث الهيكل، على ظهر حصان "البراق"، وهو حيوان ورد ذكره في التلمود "סוסיא ברקא[2]: سوسيا باركا"[3].

وأضاف إن اختياره لـ"في الطرف البعيد للغاية: בקצה המרוחק ביותר" لتعبر عن الأقصى في العربي، أن كل المؤرخين العرب منهم "الأزرق" قد حددوا أن المقصود هنا في هذه الآية مسجد آخر يبعد 10 أميال من الكعبة وليس الموجود في القدس، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق، فقد اعتمد على مفسرين للإسلام لم يتحروا الدقة فيما كتبوا في بعض المواضع[4].

علق أوري روبين في ترجمته على الآيات الأولى من سورة الإسراء بالإشارة إلى أن القرآن قد وصف المسجد الأقصى بالهيكل؛ حيث يقول: "يرى أغلب المفسرين أن المقصود هنا في هذه الآية مدينة أورشليم، التي يطلقون عليها اسم "بيت المقدس". ومن ثم فإن مصطلح المسجد الأقصى هو اللقب الذي منحه القرآن للهيكل (...) وأطلق عليه المتطرف لبعده عن العرب، فلم يكن هناك مسجد أبعد منه بالنسبة لهم، وأطلق عليه المسلمون مسمى مسجد بعد الاحتلال الإسلامي لأرض إسرائيل (...)، يوجد العديد من المرويات الإسلامية التي تؤكد على أن المسجد الأقصى موجود في السماء وليس في أورشليم، ومن هنا فإن مسرى النبي الليلي كان إلى السماء وليس إلى مدينة أورشليم. إلا أن هناك من يقول إنه صعد إلى السماء بعد وصوله لأورشليم[5]".

(1) אלקראן, תרגםלערבית: יוסףיואלריבלין, שם.

(2) תלמוד בבלי, סנהדרין צ"ח, ע"א.

(3) הקראן: ספר הספרים של האשלאם, תרגם לערבית: אהרן בן-שמש, שם,עמ'166.

(4) שם,עמ'י- טו.

(5) הקוראן, תרגםלערבית: אורירובין, שם,עמ' 226.



الخاتمة

اهتم هذا البحث بدراسة ترجمة "المسجد الأقصى" في الترجمات الأربعة لمعاني القرآن الكريم إلى العبرية، والتشويه المتعمد لها، وكيف تعامل الاستشراق اليهودي والإسرائيلي مع قضية "المسجد الأقصى" والمحاولات المستمرة في تهويده وإرساء مبادئ الحركة الصهيونية الرامية في الحصول على القدس عاصمة لإسرائيل من النيل إلى الفرات. ويعد الكشف عن هذا التوجه أمر مهم للغاية، خاصة من خلال النظرية التأويلية في الترجمة الباحثة في بواطن لغة المترجم والكشف عن نواياه.

فيما يأتي نستعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات التي يرغب في تحقيقها:

- تعكس ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة العبرية مدى اهتمام المؤسسات الاستشراقية اليهودية قبل إقامة الدولة وبعدها بالتراث العربي الإسلامي، ومحاولة دراسته وترجمته من أجل معرفة ثقافة الآخر العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى خلق جبهة فكرية ثقافية تحارب الدين الإسلامي وتشوّه من محتواه لتحقيق أغراض دينية تخص الفكر الصهيوني.

- اهتم مترجمو معاني القرآن الكريم إلى العبرية باستخدام لغة العهد القديم في ترجماتهم، وإحالة تفسير بعض المصطلحات والمفاهيم الإسلامية إلى مصادر التراث في الدين اليهودي كالعهد القديم والتلمود.

- لجأ المترجمون الأربعة إلى إحلال المصطلحات والمفاهيم الإسلامية المتعلقة بـ"المسجد الأقصى" بأخرى يهودية، وإبراز الروايات الضعيفة لمفسرين عرب وإعادة صياغة روايات أخرى لتحقيق أغراض أيديولوجية تؤكد على أن المسجد الأقصى المقدس في الإسلام ليس الذي في القدس، وأن الكائن حاليّاً بناه الوليد بن عبد الملك على أنقاض هيكل سليمان.

ومن خلال ما سبق تتضح الخطورة الكبيرة التي تشكلها المجهودات الاستشراقية اليهودية والإسرائيلية على البلدان العربية والإسلام، الأمر الذي يجعل من الضروري اعتماد إستراتيجية إسلامية عربية متكاملة لمواجهة هذا الخطر، ووضع خطط طموحة طويلة

الأجل. ويمكننا إجمال **توصيات البحث** فيما يأتي:

• اعتماد ترجمة عربية للقرآن الكريم تراجع من الأزهر الشريف ويشترك فيها أساتذة اللغة العبرية من مختلف الجامعات العربية، وأن تشتمل على شرح لكل الألفاظ القرآنية التي تحتاج إلى تفسير، واللجوء إلى كبار المفسرين العرب والبعد عن الإسرائيليات التي أقحمت داخل الدين الإسلامي.

• إنشاء معاهد ومراكز بحثية متخصصة في الشؤون الإسرائيلية وتهتم في المقام الأول بنقد جهود المستشرقين اليهود بشكل عام، والمستشرقين في إسرائيل على وجه الخصوص، من أجل تثقيف الشارع العربي من ناحية، وتفنيد مزاعم المستشرقين والرد عليها من ناحية أخرى، ذلك بالتوازي مع تدشين مراكز بحثية منفصلة ذات طابع إستراتيجي داخل وزارة الدفاع والداخلية والخارجية والتربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة، تعمل على تفنيد جهود المستشرقين والرد عليها.

• إصدار مجلة دورية محكمة شهرية، من شأنها حصر جهود المستشرقين في إسرائيل والرد عليها.

• إصدار موسوعة إسلامية بكل لغات العالم ترد على مزاعم المستشرقين، وتشرح سماحة الدين الإسلامي وتاريخ وأمجاد قادة المسلمين العرب.



ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العبرية:

المصادر:

– אברהם געלבבלום ושותפיו, תלמוד בבלי, 1863 (التلمود البابلي)

– אלקוראןאוהמקרא (القرآن أم المقرا), תרגםהרמן צביחייםרקנדורף (ترجمة تسيفي حاييم ريكندورف),

https//:benyehuda.org/reckendorf/koran.html

– אלקראן: תרגם לערבית (القرآن: ترجمة إلى العبرية), יוסף יואל ריבלין (يوسيف يوئيل ريفيلين), הוצאת דביר (إصدار دار نشر دافير), ירושלים (القدس)

https://bybe.benyehuda.org/read/10569

– הקוראן (القرآن), תרגםלערבית: אורירובין (ترجمة إلى العبرية: أوري روبين), ההוצאהלורע.ש. חיים (إصدار ع.س. حاييم), תלאביב (تل أبيب), 2015.

– הקראן: ספר הספרים של האשלאם (القرآن: كتاب كتب الإسلام), תרגם לערבית: אהרן בן –שמש (الترجمة إلى العبرية: أهارون بن شيمش), הוצאת ספרים קרני (إصدار سفاريم كارني), תל –אביב (تل أبيب), 1978.

– תנ"ך (תורה, נביאים, כתובים) והברית החשדה, החברה לכתבי הקודש, (العهد القديم) 1991.

الكتب:

1) אלי שילר (إيلي شيلر), מסגד אל אקצא:השער הכפול ואורוות שלמה (المسجد الأقصى: البوابة المزدوجة واسطبلات سليمان), הוצאת אריאל (إصدار أريئيل), 1978.

2) ארכיאולוגיה במאבק הפוליטי על הר הבית/ אל חרם אל –שריף (دور علم الآثار في الصراع السياسي على جبل الهيكل/ الحرم القدسي الشريف), תחקיר וכתיבה: יונתן מזרחי (تحقيق وكتابة: يوناتان مزراحي), עמק שווה (חל"צ), 2015.

3) דן בהט (دان بهط), מנהרות הכותל המערבי: מעולם לא זזה שכינה מהכותל המערבי (أنفاق الحائط الغربي: لم تتحرك حضرة الرب من الحائط الغربي), הוצאת משרד הביטחון (إصدار وزارة الدفاع), 2003.

4) הרב מיכאל אברהם (الحاخـام ميخائيل إفراهـام), בין מחקר ל'עיון': הרמנויטיקה של טקסטים קנוניים (بين البحث والتصفح: تأويل النصوص الكنسية), אקדמות ט', תמוז 2000.

5) חוה לצרוס –יפה (حوا لتروس – يافا),

– קדושת ירושלים במסורת האיסלאם (قدسية القدس في تراث الإسلام), מולד (27), 1971.

– האסלאם (الإسـلام), ההוצאה לאור – משרד הביטחון (إصـدار وزارة الدفـاع), ספריית "אוניברסיטה משודרת", 1986.

6) יצחק וויטר (يتسـحاق ويـتر), השלישי בקדושה, הראשון בפוליטיקה: אל –חרם אל –שריף בעיני מוסלמים (الثالـث قدسـيّاً، الأولى سياسـيّاً: الحـرم الشريـف في أعـين المسـلمين), ריבונות האל והאדם (سيادة الرب والإنسان), קדושה ומרכזיות פוליטית בהר הבית, מכון ירושלים לחקר ישראל معهد القدس لدراسات إسرائيل), 2001.

7) מנשה הראל (منشـيه هرئيـل), שלש הדתות ותרומתן לירושלים (الديانـات الثـلاث ومسـاهمتها فيالقـدس), מרכז אריאל למחקרי מדיניות (مركـز أريئيـل للدراسـات السياسـية), שערי תקוה (إصدار شعاري تكفا), 2005.

8) נדב שרגאי (نـدف شرجـاي), עלילת 'אל –אקצא בסכנה: דיוקנו של שקר (مؤامـرة الأقصى في خطر: الأكذوبة), ספריית מעריב (مكتبة معاريف), המרכז הירושלמי לענייני ציבור ומדינה (المركز الأورشليمي لشؤون الجمهور والدولة), 2012.

9) עמנואל סיון (عمنوئيل سيون),

– ירושלים: שגעון לדבר (القدس: مجنون ليتحدث), דומינו, ירושלים (القدس), 1989.

– מיתוסים פוליטיים ערביים (أسـاطير سياسـية عربيـة), יצא לאור ע"י הוצאת עם עובד (إصـدار عـم عوفيد), תל –אביב (تل أبيب), 1988.

10) עמנואל קופלביץ (عمنوئيـل قوبلوفتـش), אבן –ח'לדון ומשנתו (ابـن خلـدون ومبادئه), ירושלים (القدس) 1966.

11) רוברט קאבר (روبـرت كابـر), נומוס ונראטיב: בצירוף להביא את המשיח באמצעות החוק (نومـوس والـسرد: الجمع بين جلب المسـيح من خـلال القانـون), עורך יוסף א' דוד (إعداد: يوسـف أ. دافيد), תרגום אביעד שטיר (ترجمة أبيعد شتير), הוצאת שלם (إصدار شاليم), ירושלים (القدس), 2012.



الموسوعات:

– דוד תדהר (دافيـد تدهـر)، אנציקלופדיה לחלוצי הישוב ובוניו (موسـوعة طلائـع اليشـوف وبناتـه)، ספריית ראשונים (דוד תדהר) (إصدار مكتبة ريشونيم دافيد تدهر)، 1965.

– האנציקלובדיה העברית (الموسوعة العبرية)، חברה להוצאת אנציקלופדיות בע"מ, ירושלים (القدس).

المعاجم:

– אברהם אבן –שושן (إفراهام إيفين شوهان)، מלון אבן –שושן: מחודש ומעודכן לשנות האלפים (معجم إيفين شوشان: تجديد وتحديث لسنوات الألفينات)، הוצאת עם עובד (إصدار عم عوفيد)، מסת"ב.

ثانيّاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

المصادر:

– القرآن الكريم.

– العهد القديم.

– كتاب الأنبياء، البخاري.

الكتب:

1) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان 1992م.

2) أحمد محمود هويدي، مدخل إلى الاستشراق ومدارسه، بدون ناشر، القاهرة 2004م.

3) إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة – السلطة – الإنشاء، تعريب: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1988م.

4) بـول ريكور: البلاغة والشـعرية والهيرمينوطيقا، ترجمة: مصطفى النحـال، مجلة كر ونقد، المغرب، العدد 16، 1999م.

5) جيراد دولودال، السـيميائيات أو نظرية العلامات، ترجمة عبد الرحمن بو علي، دار الحوار، اللاذقية الطبعة الأولى، 2004م.

6) خليفـة الحسـن، مناهـج الأصوليين في طرق دلالات الألفـاظ على الأحكام، مكتبـة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989م.

7) خليفة الحسن، مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989م.

8) محمد جلاء إدريس، الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م.

المعاجم:

- محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، الجزء الثالث من حرف الغين إلى حرف الياء، الدار البيضاء، 1999م.

الدوريات:

1 - أحمد صلاح البهنسي، الاستشراق الإسرائيلي: الإشكالية والسمات والأهداف، مجلة الدراسات الشرقية، العدد 38، القاهرة، 2007م.

2 - عماد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، مجلة فكر ونقد، العدد 16، 1999م.

3 - محمد خليفة حسن، المدرسة اليهودية في الاستشراق، مجلة رسالة المشرق، الأعداد 1 - 4، المجلد 12، القاهرة 2003م.

4 - نزار الطرشان، البحث عن سورة الإسراء على جدران قبة الصخرة: دراسة في الآيات القرآنية، المجلة الأردنية للفنون، مجلد 9،عدد 1، 18 كانون الثاني/ يناير 2016م.

الرسائل العلمية:

- عامر الزناتي الجابري، الآيات الواردة عن اليهود في الترجمات العبرية لمعاني القرآن الكريم، دراسة لغوية نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1998م.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنكليزية:

الكتب:

1) "The status of Jerusalem",The Question of Palestine & the United Nations,United Nations Department of Public Information,"East Jerusalem has been considered, by both the General Assembly and the Security Council, as part of the occupied Palestinian territory."



2) A Theory of Semiotics, Umberto Eco, Indiana University Press, 1976.

3) A Theory of Semiotics, Umberto Eco, Indiana University Press, 1976.

4) Carl S.Ehrlich(Editor), From an antique land: An introduction to ancient Near Eastern literature, Roman and Littlefield publishers, United Kingdom, 2009.

5) Casper J. Labuschagne, Numerical Secrets of the Bible: Rediscovering the Bible Codes, BIBAL Press North Richland Hills, Texas, 2000.

6) Gerard Genette, Paratexts: Thresholds of Interpretation, translated by: Jane E. Lewin, Richard Macksey, Cambridge University Press, 1997.

7) Graeme Hirst, Semantic Interpretation and the Resolution of Ambiguity, Studies in Natural Language Processing, Cambridge University Press, 1992.

8) Neal R. Norrick, Semiotic Principles in Semantic Theory, John Benjamins Publishing, 1981.

9) Silke Schmidt (Re -)Framing the Arab/Muslim Mediating Orientalism in Contemporary Arab American Life Writing 2014 transcript Verlag, Bielefeld.

10) Stephen J. Binz, "Jerusalem, The Holy City", Threshold Bible Study, Library of Congress, Georgetown, U.S.A, 2005.

الموسوعات:

- Encyclopedia Judaica, second printing, Jerusalem, 1973.

رابعاً: مواقع الإنترنت (آخر دخول للمواقع كافة 27 آذار/ مارس 2019م):

.1	موقع إسرائيلي	https: / /primo.nli.org.il /
.2	جريدة هآرتس الإسرائيلية	http: / /www.haaretz.co.il
.3	معهد إسرائيلي لشؤون القدس	http: / /jerusaleminstitute.org.il
.4	موقع الكنيست الإسرائيلي	http: / /www.knesset.gov.il
.5	السفارات في إسرائيل	http: / /www.science.co.il /embassies.asp
.6	الأمم المتحدة	http: / /unispal.un.org

.7	خطاب الرئيس الأميركي ترامب بالكامل على موقع البيت الأبيض	https: / /www.whitehouse.gov /briefings –statements /statement –president –trump –jerusalem /
.8	قسم التاريخ في الجامعة العبرية	https: / /history.huji.ac.il /
.9	الصفحة الرسمية لأوري روبين ولقاءاته الصفحية	http: / /www.urirubin.com /Interviews.html
.10	جامعة تل أبيب	https: / /www.tau.ac.il
.11	قاموس المعاني	https: / /www.almaany.com
.12	وزارة التعليم الإسرائيلية	http: / /cms.education.gov.il /





الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/ س(02/20)/05-خ(0116)

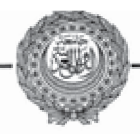
كلمة

معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية

القاهرة:
السبت 1 فبراير/ شباط 2020



فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن

رئيس فلسطين

معالي السيد محمد على الحكيم

وزير خارجية جمهورية العراق- رئيس المجلس الوزاري

أصحاب المعالي السادة الوزراء

اجتماعنا الطارئ اليوم باعثه الحاجة إلى بلورة موقف عربيّ جماعي من الطرح الأمريكي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين كما أعلن عنه الرئيس "ترامب"، بحضور ومشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي، في 28 يناير الماضي.

إن قضية على هذه الدرجة من الخطورة والأهمية للعالم العربي تقتضي أن يكون موقفنا الجماعي على ذات المستوى من الجدية والشعور بالمسئولية.. ففلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، ولم تكن كذلك في أي وقت.. ولن تكون... هي قضية عربية تهم العرب جميعاً وتجمع شملهم من المحيط إلى الخليج.. واجتماعنا اليوم هو، في معناه ورسالته، وقفة تضامن مع الفلسطينيين .. شعباً وقيادة.

فخامة الرئيس محمود عباس..

1



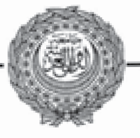


نحن اليوم نبعث برسالةٍ للعالم أجمع بأن الفلسطينيين ليسوا وحدهم .. وأن القرار الفلسطيني الحُر، له ظهير عربي .. مساندٌ في كل حال، وداعم في كل حين.

ولتسمحوا لي أن أسجل هنا أربع ملاحظات مختصرة على الخطة الأمريكية:

الملاحظة الأولى أن العرب يأخذون كل مقترح للسلام، من أي طرفٍ كان .. بالجدية الكاملة وبروح المسئولية.. لأن إنهاء الصراع مع إسرائيل هو مصلحة فلسطينية وعربية مؤكدة .. ولكم طالبنا الإدارة الأمريكية وغيرها من الأطراف بانخراطٍ أكبر لدفع الطرفين للتفاوض .. وبعمل أكثر من أجل توضيح نهاية الطريق ومحددات التفاوض حتى لا تدور المحادثات في دائرة عبثية من تفاوض لا ينتهي.. ولكننا –وبكل صراحة– لم نكن نتوقع أن تكون "النهاية المُقترحة للطريق" مخيبة للآمال ومجافية للإنصاف على النحو الذي صدر.. كانت الإشارات واضحة منذ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل منذ نحو عامين.. إلى غير ذلك من الإجراءات والسياسات والمواقف الأمريكية التي شكّلت –في مجموعها– ضغطاً غير مسبوق على الفلسطينيين...وسبق لهذا المجلس أن رفض هذه المواقف في حينه.. أقول إن الإشارات كانت واضحة، ولكن الحقيقة أن الطرح الأمريكي الأخير، والمدعوم إسرائيلياً، قد كشف عن تحولٍ حاد في السياسة الأمريكية المستقرة تجاه الصراع الفلسطيني –

٥



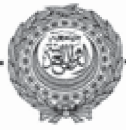
الإسرائيلي وكيفية تسويته .. وهو أمرٌ يُشكل مصدر انزعاج وقلق شديد بالنسبة لنا.. ونرى أن هذا التحول في محددات الموقف الأمريكي-التي تشكلت منذ بدء مسيرة التسوية السلمية في مؤتمر مدريد (1991)- لا يصب في صالح السلام أو الحل الدائم والعادل.

الملاحظة الثانية.. أن السياق الذي طُرحت فيه الخطة الأمريكية، وتوقيت طرحها يُثير علامات استفهام في أقل تقدير، لكي لا نقول الريبة والتشكك... وكنا نتوقع ونتمنى ألا تخرج تسوية تاريخية على هذا القدر من الخطورة والأهمية، على حد قول الرئيس الأمريكي، بالصورة التي خرجت بها.. وكأنها محصلة تفاوض بين الوسيط وأحد طرفي النزاع .. بل وكأنها منحة من الوسيط إلى هذا الطرف بالتحديد.. لقد كان في طرح الخطة على هذا النحو رسالة سلبية للرأي العام أثرت على استقباله للخطة ومضمونها.

الملاحظة الثالثة.. إنني وإن كنتُ لا أرغب في أن أناقش تفاصيل الخطة الأمريكية .. إلا أنني أكتفي فقط بالقول إننا كعرب لسنا متشنجين أو من أنصار المواقف العنترية.. نحن لا نزايد أو نتاجر بقضايانا مثل آخرين .. بل ندرس بعمقٍ وتأنٍ كامل ما يُطرح علينا، واضعين نصب أعيننا مستقبل أبنائنا وحكم التاريخ علينا .. ومن حقنا أيضاً أن نقبل أو نرفض .. من حقنا يقيناً أن نُقدم طرحنا ورؤيتنا (كما فعلنا منذ 18 عاماً في مبادرة السلام العربية) .. وإلا كان المقترح الأمريكي – في حقيقته وجوهره- يمثل إملاءاتٍ أو عرضاً لا يُمكن

3





رفضه أو حتى مناقشته .. وسيكون الأمر في هذه الحالة منافياً لأبسط مبادئ العدالة والإنصاف، بل ومجافياً للمنطق وطبيعة الأشياء.

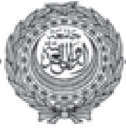
وهو ما يقودني إلى الملاحظة الأخيرة.. فهناك ما يُشير للأسف إلى أن الطرف الإسرائيلي يفهم الخطة الأمريكية بمعنى الهبة أو العطية التي يتعين اغتنامها والاستحواذ عليها .. وهناك ما يؤكد أن اليمين الإسرائيلي يعتبر الطرح الأمريكي ضوءً أخضر للمُضي في خطة طالما تبناها وحلم بتنفيذها.. وهي ضم المستوطنات كلها وغور الأردن بأكمله.. والانفصال أحادياً عن بقية الأراضي المحتلة في الضفة .. ومعنى ذلك أن تكون نتيجة هذا الطرح الأمريكي هي استدامة الاحتلال مع إضفاء الشرعية عليه .. وهي نتيجة لا أظن أبداً أن هذه الإدارة الأمريكية تسعى إليها، أو أن المجتمع الدولي يُقر بها.

ولهذا فإننا نجتمع اليوم ليس فقط لتقييم الطرح الأمريكي، وإنما أيضاً لمناقشة وبحث ما يُمكن أن يترتب على هذا الطرح من آثار وتبعات سلبية على الأرض، والانعكاسات المحتملة لهذا الطرح على واقع معيشة الفلسطينيين ومستقبلهم.

فخامة الرئيس.. معالي السادة الوزراء..

إن الفلسطينيين يرفضون الوضع الحالي لأنه لا يُلبي تطلعاتهم ويضعهم فعلياً تحت احتلال .. وسيكون من قبيل العبث أن تُفضي خطة للسلام إلى

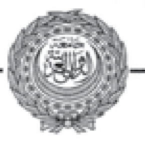
4



تكريس هذا الاحتلال وشرعنته.. وأن يؤدي طرحٌ يُفترض أنه يقوم على فكرة الدولتين إلى وضع يقترب من وضع الدولة الواحدة التي تضم فئتين من المواطنين.. أي وضع "أبارتايد" يكون فيه الفلسطينيون مواطنين من الدرجة الثانية، محرومين من أبسط حقوق المواطنة.. وهو وضع نبذه العالم منذ زمن، ولم يعد له مكان في المستقبل .. وأقول بصراحة إن تطبيقه لا يخدم حتى الجانب الإسرائيلي، إذ تقف اعتبارات الديموغرافيا بوضوح في صف الفلسطينيين على المدى الطويل.

إن هذه السيناريوهات لا تجلب استقراراً أو تقيم سلاماً، بل تضع بذور مائة عام أخرى من الصراع والمعاناة.. وأرى أن البديل المنطقي والآمن ما زال في أيدينا لو صحت النوايا .. لابد أن يتفاوض الطرفان بنفسيهما من أجل الوصول إلى حل يستطيع كلٌّ منهما التعايش معه والقبول به .. لا يُمكن أن تكون نقطة البداية لهذا التفاوض هي الحد الأقصى لمطالب طرف، والتجاهل الكامل لرؤية الطرف الآخر.. لا يُمكن أن تكون خطوط الحل، بل وتفاصيله، مفروضة فرضاً ومقررة سلفاً.. فعلام يكون التفاوض إذن، إن كان الأمرُ كله قد أُقر والحدود رُسمت، والتفاصيل حُسمت؟! .. المطلوب والمأمول هو أن يبدأ التفاوض على أساس صحيح ومتكافئ.. يأخذ في الاعتبار مطالب الطرفين، وتطلعات الطرفين .. أو على الأقل الحد الأدنى من هذه المطالب والتطلعات، في ضوء تجارب التفاوض السابقة، وجولات المحادثات المتعددة التي تحمل



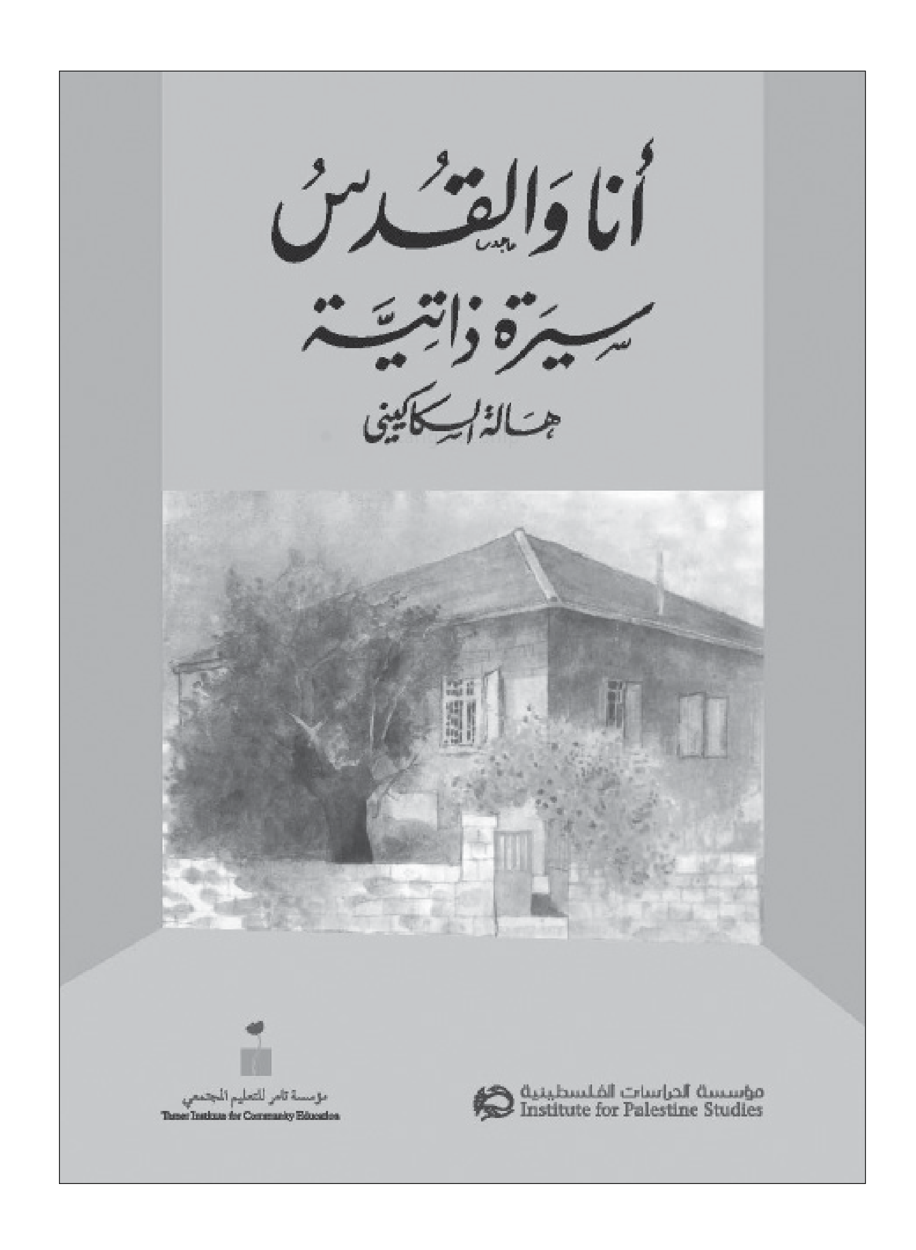


بين طياتها خطوط الحل وصورة التسوية النهائية بنسبة تقترب من 90%.. وبما يأخذ في الاعتبار مبادئ القانون الدولي والقرارات الأممية.. وأسس العدالة والإنصاف... إن تفاوضاً على هذا الأساس هو السبيل الوحيد إلى تسوية عادلة، وقابلة للبقاء.

وأقول في الختام .. إن التحديات التي تطرحها علينا الخُطة الأمريكية لابد وأن تدفع الإخوة الفلسطينيين إلى العمل بأقصى سرعة على سد الثغرة الخطيرة التي ما برحت تنخر في بنيان العمل الوطني .. والسعي بكل سبيل إلى رأب هذا الصدع الذي خصم من النضال الفلسطيني لما يربو على ثلاثة عشر عاماً كاملة من الانقسام الداخلي.. لقد آن لهذا الانقسام البغيض أن يُفارقنا إلى غير رجعة.. فالتحديات المتسارعة تواجه الفلسطينيين جميعاً .. ولا ينبغي أن يواجهوها منقسمين متفرقين.

إن هناك إشارات أولية إيجابية لمساعٍ من أجل لملمة الشمل .. ونرجو أن تُثمر هذه المساعي في أقرب وقت .. فالرأي العام العربي، فخامة الرئيس، يرغب في طي هذه الصفحة اليوم قبل الغد.

شكراً لكم.



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي - فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 2230 - 1107
بيروت - لبنان
هاتف: 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس: 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org





الأمانـة العامـة

أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/ س(02/20)/04-ق(0115)

القرار رقم 8457 الصادر عن

اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورتـه غير العاديـة

بشأن

خطة صفقة القرن الأمريكية ـ الإسرائيلية

القـاهرة

السبت: 1 فـبراير/ شــباط 2020

خطة صفقة القرن الأمريكية – الإسرائيلية

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ السبت 2020/2/1 برئاسة جمهورية العراق، بطلب من دولة فلسطين وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، والسيد الأمين العام والسادة وزراء خارجية الدول الأعضاء، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد الاستماع لكلمة فخامة الرئيس محمـــود عبـــاس، ومداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والسيد الأمين العام،
- وفي ضوء مناقشة المجلس لما يُسمى بـــ "صفقة القرن"، التي طرحها الرئيس الأمريكي ورئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم 2020/1/28، والتي لا تعد خطة مناسبة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل المبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بل انتكاسة جديدة في جهود السلام الممتدة على مدار ثلاثة عقود،
- وفي ضوء أن هذه الصفقة توجت القرارات الأمريكية الأحادية المجحفة والمخالفة للقانون الدولي بشأن القدس والجولان والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وقضية اللاجئين والأونروا، و لن يكتب لها النجاح باعتبارها مخالفة للمرجعيات الدولية لعملية السلام، ولا تلبي الحد الأدنى من تطلعات وحقـــوق الشعب الفلســـطيني غـــير القابلـــة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط 4 يونيو/حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية وحق العودة على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948،
- وإذ يؤكد المجلس على جميع قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على مستوى القمة والوزاري وخاصة القمتين الأخيرتين قمة القدس التي عقدت بالظهران في المملكة العربية السعودية (2018) وقمة تونس (2019)،

<u>يُقـــــرر:</u>

1- التأكيد مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة أرضها المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية، وحدودها مع دول الجوار.

2- رفض "صفقة القرن" الأمريكية – الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى



القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعملية السلام العادل والدائم والشامل.

3- التأكيد على عدم التعاطي مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها، بأي شكل من الأشكال.

4- التأكيد على أن مبادرة السلام العربية وكما أقرت بنصوصها عام 2002، هي الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. والتأكيد على أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفذ مبادرة السلام العربية.

5- التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، وعلى ضرورة أن يكون أساس عملية السلام هو حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية المعتمدة، والسبيل إلى ذلك من خلال مفاوضات جادة في إطار دولي متعدد الأطراف، ليتحقق السلام الشامل الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

6- التأكيد على العمل مع القوى الدولية المؤثرة والمحبة للسلام العادل لاتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء أي خطة من شأنها أن تجحف بحقوق الشعب الفلسطيني ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك التوجه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

7- التحذير من قيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ بنود الصفقة بالقوة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية، وتحميل الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التصدي لأي إجراءات تقوم بها حكومة الاحتلال على ارض الواقع.

8- التأكيد على الدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، وعلى رأسها فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في مواجهة هذه الصفقة وأي صفقة تقوض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتهدف لفرض وقائع مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

(ق: رقم 8457 - د.غ.ع - ج 2 - 2020/2/1)

-3-



دار أبعاد للنشر

لبنان – بيروت - شارع الحمرا الرئيسي - بناية رسامني ط7

ص.ب: 7179 - 113 بيروت - لبنان

tel: 00961 -1- 751541

E-mail: abaaddar@gmail.com





منظمة التعاون الإسلامي

OIC/PAL-02/EXCOM /2020/RES/FINAL

القرار

الصادر عن

اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي مفتوح العضوية

على مستوى وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الامريكية التي تم طرحها بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2020 او ما يسمى "صفقة القرن"

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

الإثنين، 9 جمادي الآخرة 1441هـ

الموافق 3 شباط/ فبراير 2020م

1

القرار
الصادر عن
اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي مفتوح العضوية
على مستوى وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الامريكية التي تم طرحها بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2020 او ما يسمى "صفقة القرن"
الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
جدة، المملكة العربية السعودية
الإثنين، 9 جمادي الآخرة 1441هـ
الموافق 3 شباط/ فبراير 2020م

إن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الاستثنائي مفتوح العضوية على مستوى وزراء الخارجية، المنعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، في المملكة العربية السعودية، للنظر في تداعيات الاعلان عن خطة الإدارة الامريكية الحالية، بتاريخ 28 يناير/ كانون الثاني 2020، او ما يسمى "صفقة القرن"،

وإذ تعرب عن اسفها ان المقاربة المنحازة في الخطة والتي تتبنى الرواية الإسرائيلية بالكامل وتؤسس لتبرير ضم مساحات شاسعة من ارض دولة فلسطين المحتلة تحت حجة الأمن لإسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ عدم جواز الاستحواذ على أرض الغير بالقوة،

إذ تنطلق من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ تنطلق من المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية الملقاة على عاتق الأمة الإسلامية ومن واجب الدعم والتضامن الكامل مع فلسطين وقيادتها وشعبها؛

وإذ تستند إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية والمؤتمرات والاجتماعات الاستثنائية والوزارية وغيرها، المتعاقبة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف، والتي تؤكد على أن قضية فلسطين، والقدس

الشريف هي القضية المركزية للامة الاسلامية، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لدولة فلسطين وفي القلب منها مدينة القدس الشريف العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها،

وإذ تسترشد بميثاق ومقاصد الامم المتحدة، وقراراتها ذات الصلة، ومبادئها، وعلى رأسها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإذ تدين أية مواقف وإجراءات ومبادرات ترمي إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني:

1- **تؤكد** مجدداً على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين؛

2- **تؤكد** أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي، لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، والانسحاب الكامل من أرض دولة فلسطين بما فيها مدينة القدس الشريف وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران عام 1967، ، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والسيادة على كافة اراضيه ومجالها الجوي والبحري ومواردها الطبيعة، تنفيذا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005؛

3- **تؤكد** ان خطة الادارة الامريكية التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2020، تفتقر إلى ابسط عناصر العدالة وتدمر اسس تحقيق السّلام، بدءً من المرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها للحل السلمي وانتهاء بتنكرها وبشكل صارخ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه بالاستقلال الوطني، وحق العودة للاجئين، وكذلك تقوض قواعد القانون والاعراف الدولية، بما فيها عدم جواز ضم الارض بالقوة، وتشرعن الاستعمار والآثار الناتجة عنه، وتزعزع الاستقرار وتهدد الأمن والسلم الدوليين؛

3

4- **ترفض** هذه الخطة الامريكية –الاسرائيلية، باعتبارها لا تلبي الحد الادنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، وتخالف مرجعيات عملية السلام، وتدعو كافة الدول الاعضاء الى عدم التعاطي مع هذه الخطة أو التعاون مع الادارة الامريكية في تنفيذها بأي شكل من الاشكال؛

5- **تدعو** الادارة الامريكية الى الالتزام بالمرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها، لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل؛

6- **تؤكد** رفضها لأي خطة، صفقة، او مبادرة مقدمة من اي طرف كان للتسوية السلمية، لا تنسجم مع الحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية، ولا ينسجم مع المرجعيات المعترف بها دولياً لعملية السلام وفي مقدمتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية،

7- **تحمل** إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، المسؤولية عن تدهور الوضع على الأرض بسبب تنكرها للاتفاقيات وتحديها للشرعية الدولية ومواصلة سياسة الاستعمار والضم والاستيطان والعنصرية والتطهير العرقي الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛

8- **تحذر** اسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، من القيام بأية خطوة او اتخاذ اي إجراءات لترسيخ احتلالها الاستعماري في ارض دولة فلسطين، بما فيها ضم اي جزء من ارض دولة فلسطين المحتلة، وتدعو المجتمع الدولي ومؤسساته لمواجهة كافة هذه الاجراءات؛

9- **تدين وترفض** أي مواقف تصدر عن أي جهة كانت تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستعماري الاستيطاني التوسعي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واهمها حق تقرير المصير؛



10-**تؤكد** وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني وممثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ومع الرئيس محمود عباس في وجه اية مؤامرة تستهدف حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، **وتدعو** في هذا الصدد الدول الاعضاء الى دعم كافة الجهود القانونية، والسياسية، والدبلوماسية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية؛

11-**تؤكد** على ضرورة ان تقوم الدول الاعضاء بالعمل مع دول المجتمع الدولي، ومؤسساته لتحمل مسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية، وعلى رأسها الامم المتحدة ومجلس الأمن لرفض ومواجهة اي تحرك او مقترح لا يتوافق مع القانون الدولي والقرارات الاممية ذات الصلة؛

12-**تؤكد** على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار، **وتشدد** مجدداً على الالتزام الثابت بحل الدولتين، القائم على اساس انهاء الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري لأرض دولة فلسطين وتحقيق حق تقرير المصير، باعتباره الحل الوحيد والمعتمد دولياً، والمستند الى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ووفقاً لمرجعيات علمية السلام، ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005؛

13-**تؤكد** على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، على أساس حل الدولتين الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية، بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي كما وردت في القمة العربية في بيروت في العام 2002، **وتعيد** التأكيد، في هذا الصدد ، على أهمية المبادرة السياسية الفلسطينية التي قدمها فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، أمام مجلس الأمن الدولي في 20 فبراير 2018، الداعية الى عقد مؤتمر دولي للسلام، وتشكيل آلية دولية متعددة الاطراف، من أجل اعادة إطلاق عملية سياسية ذات مغزى، قائمة على قواعد الاجماع والقانون الدولي، ضمن جدول زمني واضح؛

5

14-**تدعو** الامين العام لنقل موقف المنظمة الرافض لأي خطة، او صفقة، او مبادرة لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاستقلال لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، والعودة للاجئين الفلسطينيين لديارهم التي شردوا منها وتنفيذ القرار 194، الى كافة الأطراف الدولية ذات الصلة، ويقرر رفع هذا القرار إلى كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، **ويدعو** إلى عقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة لبحث الوضع في القدس الشرقية المحتلة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في أعقاب ما يسمى بخطة الإدارة الأمريكية.









البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر الثلاثين الطارئ
للاتحاد البرلماني العربي

المملكة الأردنية الهاشمية– عمّان، 08 شباط/ فبراير 2020

0

البيان الختامي الصادر
عن المؤتمر الثلاثين الطارئ
للاتحاد البرلماني العربي

دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة-قضية العرب والمسلمين والمسيحيين
المملكة الأردنية الهاشمية-عمان 8 شباط/ فبراير 2020

بدعوة كريمة من معالي المهندس عاطف الطراونة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، واستجابة لطلب دولة فلسطين الشقيقة، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، وبتأييد من الأشقاء العرب، انعقد في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي تحت عنوان دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة/ قضية العرب والمسلمين والمسيحيين وذلك عند الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في 8 شباط فبراير 2020.

وقد أقر المشاركون البيان الختامي التالي:

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المجتمعون في المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي نؤكد على أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة قضايانا، وتشغل مكانة بارزة بوصفها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، متضامنين في ذلك مع موقف الأشقاء الفلسطينيين النضالي والبطولي، وهم الصامدون المرابطون على ثرى فلسطين الطهور.

وأمام ما تعانيه القضية الفلسطينية اليوم من تداعيات خطيرة، بعد الإعلان الأمريكي عن خطة السلام المسماة بصفقة القرن، والتي شكل الإعلان عنها مساساً بالثوابت العربية، أمام الانحياز الأمريكي المطلق لدولة المحتل الاسرائيلي والغطرسة، فإن الخطة جملة وتفصيلا، تمثل فصلاً جديداً من فصول انتهاكات

1

الحقوق للأشقاء الفلسطينيين، وذلك بعد معاناتهم على مدى العقود والسنوات الماضية ما يحتم علينا رص الصفوف وتحشيد المواقف لنصرة القضية كأولوية عربية تتقدمُ أجندة العمل العربي المشترك، عبر مؤسسات القرار العربي.

إن العبث بمدينة القدس، جاء على شكل وعد أمريكي تمثل بالاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الاسرائيلي، الأمر الذي ننظر إليه على أنه نسف لفرص السلام، وانحياز للظالم على حساب المظلوم.
وفيما شكلت الخطة انتهاكا صارخا للحقوق الفلسطينية، فإن حل قضية اللاجئين لن يكون إلا بالعودة والتعويض.
إن الخطة بوصفها صفقة بين الولايات المتحدة والمحتل الإسرائيلي، فإنها تمثلت بوعود وتقسيمات، أشد فتكا وتنكيلا بالجسم العربي، من وعد بلفور، وخرائط سايكس بيكو، لتعيد ترسيم حدود دولة فلسطين التاريخية، مانحة السيادة للاحتلال بضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، ممهدة لضمها لدولة الاحتلال، بخط يلغي الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين مع جوارها، وذلك يعظم رقعة الاحتلال بعد اعتراف أمريكا بضم الجولان والقدس كاملة هدية للمحتل الاسرائيلي. وهو ما نعده استكبارا آخر يضرب كل أسس العملية السلمية التي نجد في ممارسات الاحتلال على الأرض، أنه السبب الرئيس في إيصالها لطريق مسدود لا آفاق لاستئنافها أو جدوى من العودة إليها.
وفي إطار ما اجتمعنا عليه، يتقدم الاتحاد البرلماني العربي بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها لقمتنا الطارئة، مثمنين مواقف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، التي تشكل نقطة ارتكاز في الموقف العربي الجماعي الرافض لأي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية، أو المساس بالثوابت الوطنية الفلسطينية أو الثوابت العروبية القومية، فأي تسوية لا تضمن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والاعتراف بحل الدولتين، على أساس إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس، هي حلول غير قابلة للحياة.

وعليه فإن الاتحاد البرلماني العربي وإذ يرفع برقية شكر مع انتهاء أعمال دورته الثلاثين الطارئة، لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على مواقفه الصلبة والثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس:
أولاً: يرفض أي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية لا يقبل بها الفلسطينيون ولا تنص على حقوقهم التاريخية بقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران العام 1967، ويعتبر المجتمعون

2

أن صفقة القرن هي اتفاق من طرف واحد، لا تمثل خطوة باتجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والذي تقبل به الشعوب، ويمثل فرصا لمستقبل الأجيال.

ثانياً: يؤكد المجتمعون على أن معادلة السلام المنشود لن تكون إلا وفق مبدأ حل الدولتين، وعلى أسس من التوافق العادل على قضايا الوضع النهائي التي تحصن الحقوق الفلسطينية وتكافئ نضالهم على مدى عمر قضيتهم.

ثالثا: إن أولى الخطوات لمواجهة كل المؤامرات التي تحيط بالقضية الفلسطينية، هو التأكيد على إنجاز المصالحة الفلسطينية لتشكل الجبهة الأولى من جبهات الرفض العربي لأي تصفية للقضية الفلسطينية.

رابعا: إن المساس بالقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الاسرائيلي هو تصعيد خطير يهدد أمن المنطقة، ويتركها رهينة الفتن والمطامع، ويقطع الطريق على فرص السلام، ويمهد من ما حذرنا منه سابقا في افتعال حرب دينية، ستكون سلطات الاحتلال الاسرائيلي سببا وطرفا أساسيا فيها.

خامساً: إن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حق تاريخي ضمنه اعتراف العالم به، وإن العبث في تقسيم الأقصى زمانياً ومكانياً هو مس بالوصاية والرعاية للقدس وما تمثله من رمزية بصفتها مهبط الرسالات وعاصمة الديانات.

سادساً: إن العبث بالوضع القانوني القائم في القدس هو إجراء مدان بموجب قرارات الشرعية الدولية وعلينا واجب استنفار الجهود السياسية والقانونية، لتحصين المدينة المقدسة من أي عبث عنصري أو طائفي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

سابعاً: يرفض المجتمعون أي سلام دون حق العودة والتعويض للاجئين، وتمسك بقرارات الشرعية الدولية كمرجع في حفظ الحقوق عبر حلٍ عادلٍ وشاملٍ، متمسكين بدعم جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتأمين الدعم اللازم لها بما يمكنها من الاستمرار في القيام بدورها وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية في الدول المستضيفة لهم، وذلك بصفة اللجوء شاهداً على أبشع عمليات التهجير والقتل والتدمير والتشريد الممنهج على يد الاحتلال الإسرائيلي.

ثامنا: يتمسك المجتمعون بمرجعيات القرارات الأممية، والمبادرة العربية للسلام والتي مثلت توافقا عربيا، كأساس لاستئناف أي مفاوضات سياسية وعلى أساس المحافظة على حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة.

تاسعا: دعم الرفض المشرف للدولة الفلسطينية والمنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وجميع القوى والتيارات السياسية لخطة السلام المزعوم، مشددين على أهمية دعم الأشقاء العرب للسلطة الفلسطينية، لتظل في مقدمة الجهود التي تحمي وتحفظ الحقوق الفلسطينية.

عاشرا: الشروع في البحث عن إجراءات قانونية تضع حداً لإجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأحادية غير الشرعية وغير القانونية التي يمارسها الاحتلال لتوسيع الرقاع الاستيطاني. كما يطالب المجتمعون من الجاليات العربية في كل دول العالم، تنظيم سلسلة وقفات احتجاجية أمام المؤسسات الرسمية لتعرية الوجه البشع للاحتلال وإيصال رسالة الرفض العربي على أوسع نطاق.

حادي عشر: يتمسك المجتمعون بموقفهم المتخذ في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين المنعقد في عمّان آذار/2019، والقاضي برفض مختلف أشكال التطبيع، وتمسك البرلمانات العربية بموقف الحزم والثبات بصد كل أبواب التقارب أو التطبيع مع الاحتلال.

ثاني عشر: تشكيل لجنة تضم الشعب البرلمانية في العراق والجزائر والكويت، تُكلف بمهمة التواصل مع البرلمانات والاتحادات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وتداعيات صفقة القرن على أن تُقدم توصياتها خلال أعمال الدورة العادية الواحدة والثلاثين التي ستنعقد في جامعة الدول العربية في السادس والسابع من آذار المقبل، والتي ستشهد انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي من المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

حرر في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية-يوم السبت الواقع في الثامن من شباط/فبراير 2020.

4

للنشر في مجلة المقدسية

تُغطي المجلة الموضوعات والقضايا الخاصة بمدينة القدس في كافة المجالات الروحية والفكرية والحضارية والعمرانية والسياسية والثقافية إلى جانب المخططات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف القدس استيطاناً وتهويداً.

وتُرحب المجلة بمساهمات المفكرين والمثقفين والباحثين في مختلف أبوابها وفي الحدود المتعارف عليها سواء كانت تهتم بقضايا القدس والانتهاكات الإسرائيلية ومخططات التهويد فيها أو مقالات وتقارير عن الندوات والمؤتمرات أو عروض لكتب خاصة بمدينة القدس، وأيّ مساهمات أدبية تُعزز جسور التواصل بين الإنسان العربي والمدينة المقدسة.

كما تُرحب المجلة بتلقي أيّ مادة لإعادة النشر حسب تقييم هيئة التحرير وتقدير أهمية إعادة النشر إلا إذا كانت دراسات وبحوث يُراد تحكيمها حيث تتحمل المجلة كلفة التحكيم ونشر الأبحاث في قسم الدراسات والبحوث المخصص للدراسات العلمية المحكمة وفق المعايير المعتمدة عامة بما في ذلك في مجلة العلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القدس، وخاصة أن يكون موثقاً ويشمل الإشارات المرجعية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وسنة النشر، رقم الصفحة.

كذلك أن تكون الدراسة أو البحث مطبوعة على الكمبيوتر بما لا يزيد عن 30 صفحة، ومرفق بها السيرة الذاتية للكاتب، وتُرسل إلى المجلة عن طريق البريد الإلكتروني.

تلتزم المجلة بتقييم المشاركة، وإعلام الباحث بنتيجة التقييم خلال شهرين من تاريخ استلامها، والمشاركات التي تعتذر المجلة عن نشرها لا تُرد إلى الكاتب.

لإرسال الأبحاث والدراسات عبر الإيميل: maqdisi@alquds.edu



شروط وقواعد النشر بالمجلة

أن يمثـل البحــث إضافة علميــة، نظرية أو تطبيقيــة، في أحد الموضوعات التي تشغل الفكر القانوني ، وأن يتسم البحث بالعمق وبسلامة ودقة اللغة، وأن يكتب باللغة العربية أو الإنجليزية.

أن يتضمــن البحــث ملخصــين أحدهمــا باللغــة العربيــة والآخــر باللغة الانجليزية، بما لا يزيد عن 150 كلمة. ألا تزيد عدد صفحات البحث على (25 أو 30) صفحــة أمــا الملاحــق، فهــي لا تنشــر وإنمــا توضــع لغرض التحكيم فقط.

أن تحتــوي الصفحــة الأولى مــن البحث على عنوان البحث، اســم المؤلف (المؤلفــين)، جهة العمل والبريــد الإلكتروني للمؤلف (المؤلفين) ووســيلة الاتصال التليفوني.

ألا يكــون البحــث المقدم للنشــر قد ســبق نشــره أو تقديمه للنشــر إلى جهة أخرى، أو جزء من رســالة ماجســتير أو دكتوراه، أو كتاب منشــور، والتحلي بالأمانــة العلمية، والالتزام بالمنهجية العلمية في إعداد البحث.

يكتــب البحــث باللغــة العربيــة بخــط Simplified Arabic حجم (14) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (12) للهوامش، وتكتب البحوث باللغة الإنجليزية بخط Times New Roman بحجم (14) للنصوص في المتن، وبالخط نفســه بحجم (12) للهوامش.

تثبــت الهوامشــ في أســفل كل صفحة، وبتسلســل متصل أو منفــرد. وتوثق المراجع فى الهوامشــ كالتالي (اســم عائلة المؤلف أو شــهرته، يليها اســمه. سنة النشر بين قوســين، عنوان الكتاب، الطبعة، النــاشر، مكان النشر، رقم المجلد، رقم العدد (إن وجد): الصفحة. ثم ترتب في نهاية البحث حســب الحروف الأبجدية.

مراجعات ونقد الكتب التي صدرت حديثاً في المجال، تقدم فيما لا يزيد على (10) صفحات، والتقارير عن المؤتمرات والندوات بــ (5) صفحــات، أمــا ملخصات الرســائل العلمية(ماجســتير، دكتــوراة). فيقوم صاحبهــا بعمل ملخصــ لايزيد عن (5) صفحات، ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى على عنوان الرســالة واســم الباحث وعنوان بريده الالكتروني، وأســماء المشرفين عليها، وأســماء لجنة الحكم على الرســالة ومناقشتها، والقسم العلمي والكلية والجامعة التي أجازتها، مع وصف موجز لموضوع الرســالة والإشــكالية التي أثارتها وتقسيماتها وأهم النتائج التي توصلت إليها وأهم التوصيات التي أوصت بها.

ترتب البحوث التي تصل إلى المجلة حســب تاريخ ورودها إليها وتكون أولوية النشــر تبعاً لأســبقية اســتلام المجلة للبحث وحســب تاريخ وصول الأبحاث من هيئة التحكيم. ويتم إبلاغ الباحث بتســلم المجلة لبحثه خلال أسبوعين من تاريخ تسلم المجلة للبحث، الذي ينبغي أن يكون على نســختين ورقيتين ونسخة اليكترونية .

تحــال جميــع البحوث المقدمة للنشــر إلى متخصصــين لتحكيمها علمياً، ويتوقف النشــر علــى قرار المحكمين، وتقع مســؤولية محتويات البحوث على الباحثين، و لا تكون هيئة التحرير مســئولة عنها.

البحوث التي ترد للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، و لا يجوز للباحث أن يسحب بحثه من النشر بعد إرساله إلى المجلة إلا لأسباب مقنعة، على أن يكون ذلك قبل إخطار الباحث بالموافقة على نشر بحثه في المجلة. و يصبح البحث المنشور في المجلة ملكاً لها ولا يجوز إعادة نشــره في أماكن أخرى إلا بإذن كتابي من إدارتها.

يعطى الباحث الذي تم قبول بحثه للنشر في المجلة شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة وتاريخ النشر والعدد الذي نشــر به. تزود المجلة الباحث بنســخة من العدد الذي نشر فيه البحث، وعدد (5) مستلات من البحث.



لبنان 10000 ليرة | الأردن: 4 دينار | سوريا: 200 ليرة | مصر: 20 جنيه | تونس: 3 دينار | المغرب: 40 درهم | مسقط: 2 ريال
السعودية: 20 ريال | البحرين: 3 دينار | الكويت: 3 دينار | قطر: 20 ريال | الإمارات: 20 درهم